وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
التخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

موسومة بـ:

إشكالية الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى إبان الاستعمار الفرنسي (1830- 1962)م

إعداد الطالبان:
- بلعوجة صدام
- رزق الله أحمد

بـ إشراف الأستاذ:
- د. خنفار حبيب

أعضاء لجنة المناقشة

(ة) حرشوش كريمة	رئيسا
خنفار حبيب	مشرفا ومقررا
شعلال إسماعيل	مناقشا

الموسم الجامعي:

1442-1443 هـ/2020-2021 م

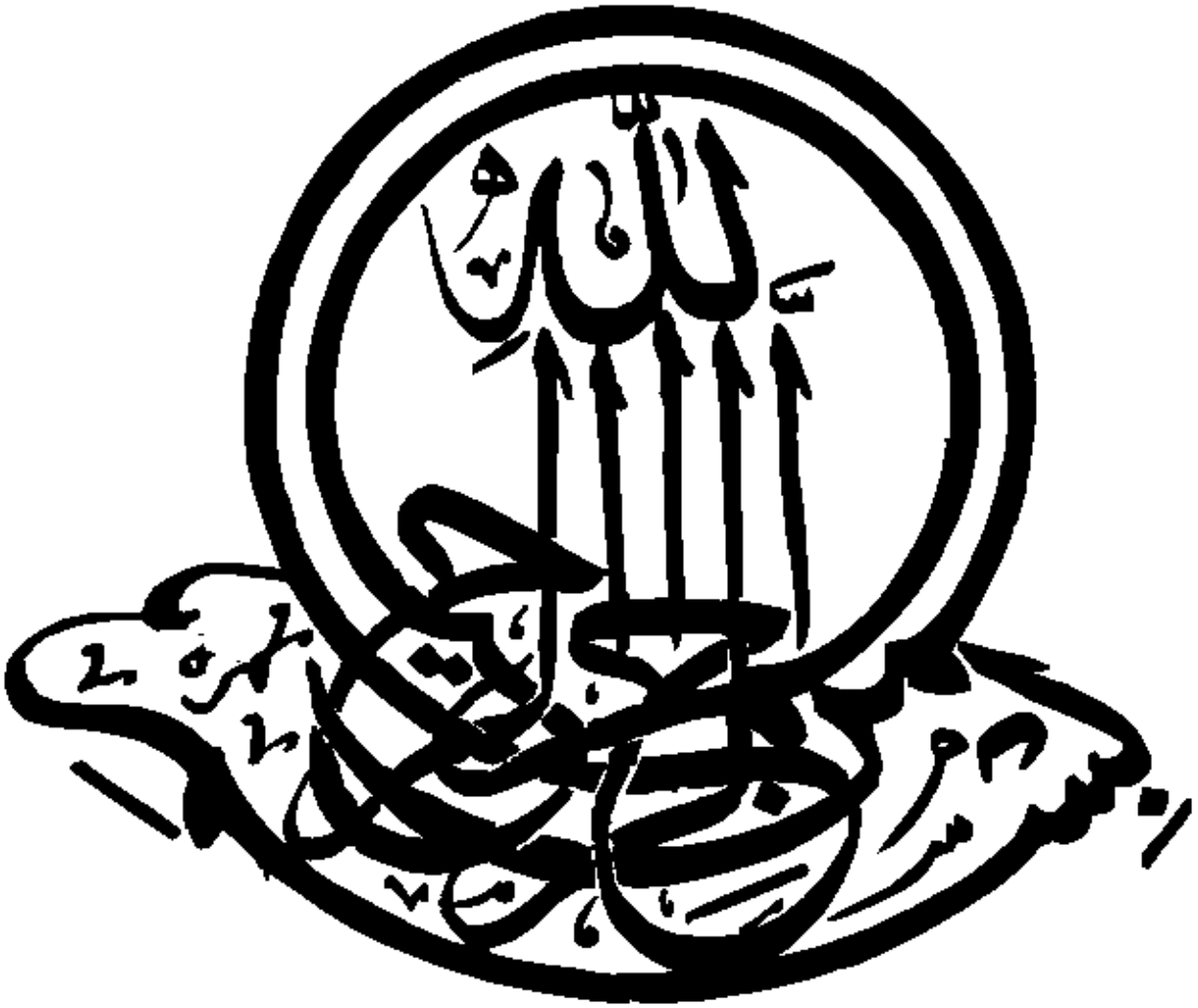

(18) فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ
أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ
(19)

سورة النمل الآية 18- 19

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل و الصلاة و السلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

مصداقا لقوله تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ} صدق الله العظيم { سورة إبراهيم الآية 07}

أشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان للدكتور خنفار الحبيب لقبوله الإشراف على هذه الدراسة و الذي لم يبخل في تقديم النصيحة و التوجيه لنا طيلة إجراء هاذه الدراسة من خلال إرشاداته القيمة و توجيهاته في كل خطوات البحث فجزاه الله عنا جزيل ألف خير.

كما أتقدم بالشكر والإمتنان إلى أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الإنسانية بجامعة إبن جلدون – تيارت– الذين ساهموا بتوجيهاتهم و نصائحهم طيلة مسار دراستنا الجامعية، كما نتقدم بالشكر إلى عائلاتنا وكل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد و ساعدنا على إتمام على إتمام هذا العمل بتعاونهم وتشجيعهم لنا.

الشكر موصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الدكتور شعلال إسماعيل و الدكتورة حرشوش كريمة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة و بذلوا الوقت والجهد في تقييمها و إثرائها شكلا ومضمونا .

بلعوجة صدام – رزق الله أحمد

إهداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، و لا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بمغفرتك، و لا تطيب الأعمال إلا برضاك، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك. فنحمدك اللهم و نشكرك كما ينبغي وجهك.

أهدي هذا العمل إلى:

إلى رمز نجاحي وقوة صبري إلى من علمني كيف أجتاز صعاب الحياة الذي وهبني كل ما يملك و لم يدخر جهدا ولا مالا حتى أحقق له آماله، "**والدي**" حفظه الله و أطال في عمره

إلى قرة عيني وروح الروح وأغلى من كل غالي إلى من هي الأقرب إلى قلبي إلى من أعانتني بالصلوات و الدعوات "**والدتي**" أرجو لها الصحة والعافية

إلى أنسي وسعدي إلى أجمل وأنقى و أحلى إنسانة تشاركني الحياة "**خطيبتي**"

إلى من شاروكوني بسمة الحياة و أفراحها و مساراتها أخي **سفيان وزوجته** و أختي **آمال** و عائلتها الصغيرة كما لا أنسى أختي **أسمـاء** والعائلة الكريمة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

إلى براعم بيتنا: **جواد** ، **ريم** **وريهام**، **كنزة و ريفال**، **دانيا و** وإلى عائلتي كبيرا و صغيرا.

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل وإلى أعز أصدقائي: **غرايس محمد و بوفاتح سيد أحمد.**

إلى كل الأحباب الذين لم يكتبهم قلمي و اسمهم محفور في قلبي.

بلعوجة صدام

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف إلى الوالدة الغالية.

و إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي أحتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير إلى الوالد العزيز الغالي أطال الله عمره

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في عملي هذا.

رزق الله أحم

قائمة المختصرات:

أولا: باللغة العربية:

الرمز	الترجمة (المعنى)
هـ	هجري
م	ميلادي
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
د ت	دون تاريخ نشر
د م	دون مكان نشر
تح	تحقيق
مر	مراجعة
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	الجزء
ع	العدد
مج	المجلد
ص	الصفحة

ثانيا: باللغة الفرنسية

Sigle	Signification
P	Page

Edition	ed

الموضوع	الصفحة
البسملة **الشكر والتقدير** **الإهداء** **قائمة المختصرات** **فهرس الموضوعات**	
مقدمة	**أ**
مدخل:الجذور التاريخية للحدود السياسية بين الجزتئر والمغرب الأقصى قبل الإستعمار الفرنسي (الجزائر)	**28-11**
الفصل الأول: الخلافات على الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى ما بين (1830-1900) م	**76-30**
المبحث الأول: أوضاع الحدود الجزائرية المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر	**34 -31**
المبحث الثاني:معركة إيسلي 14 أوت 1844م	**42 -35**
المبحث الثالث:معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844 م	**45 -43**
المبحث الرابع:معاهدة لالا مغنية 18 مارس 1845 م	**59 -46**
المبحث الخامس:القبائل الحدودية و قضية الحدود	**75 -59**
الفصل الثاني: الخلافات على الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى ما بين (1900-1962) م	**120-76**
المبحث الأول:بروتوكولات 1901-1902 م حول الحدود	**87 -77**
المبحث الثاني:المراسيم والقرارات المنظمة للحدودخلال فترة الحماية على المغرب	**95 -88**

المبحث الثالث:مشكل الحدود و الثورة الجزائرية	**106 -96**
المبحث الرابع:تأزم العلاقات الجزائرية المغربية	**120 -107**
خاتمة	**122**
قائمة الملاحق	**143-124**
قائمة المصادر والمراجع	**157-145**

مقدمة

خلف الاستعمار الفرنسي مشاكل عديدة بين الدول الإفريقية حول قضية الحدود، حيث نجم عنه صراع كبير بين هاته الدول، وخلق أزمات عديدة بينها فقد كانت الدول المتجاورة هي أكثر الدول عرضة للنزاعات الحدودية ويكون ذلك نتيجة لكون تطور الدولة وتوسعها يتم عن طريق الميل إلى التوسع على حساب جاراتها، وفي هذا الصدد تشهد العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى في جزء منها نزاعا ناجما عن مشكلات الحدود، وقد بقي الغموض يكتنف العلاقة السائدة بين البلدين، فبالرغم من الروابط التاريخية والخضارية الكثيرة القائمة بينهما ومقومات تكاملهما إلا أن الطابع الغالب على علاقتهما هو التوتر والحذر.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الموضوع بالنسبة للجزائر، فإن هذه الدراسة احتوت على إشكالية جوهرها: معالجة قضية الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وانبثت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية.

ما هي جذور مشكل الحدود الجزائرية المغربية ؟

وكيف كانت وضعية الحدود الجزائرية المغربية بعد احتلال الجزائر؟

وما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى نشوب المشاكل الحدودية في فترة الأمير عبد القادر؟

وما آلت إليه قضية ترسيم الحدود بعد فرض الحماية الفرنسية على المغرب؟

أهمية البحث:

- دراسة تبين تأثير مشكل الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى على العلاقات الدولية بين البلدين خلال الفترة الاستعمارية.

- دراسة تحليلية لمسار مشكل الحدود وتسليط الضوء على أهم المعاهدات والاتفاقيات الحدودية بين البلدين ومدى مساهمتها في رسم الحدود
- ابراز العوامل الفاعلة في تشكيل النزاع الحدودي في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى.

أهداف البحث:

معالجة النزاع الحدودي الذي أثير بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962 وأهم الأسباب التي أثارت هذه القضية.

تحليل مسار تطور مراحل ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى وكيفية تعامل الاستعمار الفرنسي مع هذه الإشكالية.

تتبرع وإبراز الاتفاقيات والمعاهدات حول تعيين الحدود الفاصلة بين الجزائر والمغرب الأقصى مع توضيح مجريات وظروف عقد هذه الاتفاقيات خلال الفترة الاستعمارية.

دواعي إختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا للموضوع اعتباطيا ولا محل صدفة، بل حرصنا على البحث في الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية

الدوافع الذاتية:

تكمن في أهمية موضوع إشكالية الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962 رغم أن هذا الموضوع عالجه بعض الباحثين سواء الجزائريين أو غيرهم، إلا أن اهتمامهم انصب على فترة زمنية قصيرة ومحددة، ومن هنا

كانت رغبتنا في دراسة الجذور التاريخية لإشكالية الحدود مع تسليط الضوء على الاتفاقيات الحدودية التي عقدت بين الجزائر والمغرب الأقصى لغاية استقلالهما.

الدوافع الموضوعية

فكانت لنا الرغبة في معرفة حيثيات هذه القضية التي لا زالت من القضايا الراهنة التي تشغل الرأي العام بما يشوبها الكثير من الغموض وجهل حقائقها التاريخية الصحيحة.

المنهج المتبع:

من أجل تقصي الحقائق التاريخية، ووصف المعطيات، وتحليل الوقائع، ومناقشتها اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك لتركيب الأحداث وسرد الوقائع وترتيبها مع احترام التسلسل الكرونولوجي،كما استخدمنا المنهج الوصفي في القسم المخصص لوصف المناطق الحدودية والتعريف بمواقعها الجغرافية وتحديدها على الخرائط.

خطة البحث:

لمعالجة حيثيات هذا الموضوع جاء عملنا هذا ابتداء بمقدمة ومن ثم مدخل يعقبه فصلين وأخيرا خاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

فصل تمهيدي: الجذور التاريخية للحدود السياسية للجزائر والمغرب الأقصى قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر.

تطرقنا فيه إلى دراسة مشكل الحدود بين البلدين خلال الفترة القديمة والوسيطة والحديثة (الفترة العثمانية في الجزائر تزامنا مع الفترة السعدية والعلوية في المغرب).

الفصل الأول جاء بعنوان: الخلافات على الحدودية السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى (1830- 1900م)، عالجنا خلاله أوضاع الحدود الجزائرية المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتناولنا أيضا فيه معركة إيسلي (14 أوت 1844م) أسبابها

وحيثياتها ونتائجها، كما تناولنا معاهدة طنجة (10 سبتمبر 1844م) ظروف عقدها وبنودها، كما تناولنا معاهدة لالة مغنية (18 مارس 1845م) ظروف عقدها وأسباب عقدها ونتائجها والمواقف منها، كما تطرقنا إلى القبائل الحدودية وقضية الحدود (قبيلة اولاد سيدي الشيخ وبني يزناسن).

الفصل الثاني والذي جاء بعنوان: الخلافات على الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى (1900- 1962م) عالجنا خلاله فيه برتوكولات حول الحدود (1901-1902م)، المراسيم والقرارات التنظيمية للحدود خلال فترة الحماية على المغرب الأقصى، ثم مشكل الحدود والثورة الجزائرية، ثم تأزم العلاقات الجزائرية المغربية بسبب الحدود.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في مذكرتنا على العديد من المصادر والمراجع المهمة ونذكر، أهمها:

- العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1912م رسالة لنيل شهادة الدكتوراه لعز الدين بن سيفي شملت دراسة عن العلاقات الجزائرية المغربية من احتلال الجزائر لغاية فرض الحماية على المغرب الأقصى (1830-1912) م وجاءت بأهم الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة حول تعيين الحدود.
- مسألة رسم الحدود في دول المغرب العربي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر لحمايدي بشير عالجت هذه الأطروحة في فصلها الثالث دراسة رسم الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى وتطرق بصفة تفصيلية للمنطقة الجنوبية.
- العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1960) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر لعبد الله مقلاتي التي خص بالذكر في فترة الثورة التحريرية الجزائرية كما تطرق تأزم العلاقات بسب الخلاف الحدودي في تلك الفترة.

الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا في البحث:

وكأي دراسة أو بحث في طور الانجاز لاشك أنه أثناء تحضيره يصطدم كل باحث بصعوبات و مشاكل جمة، فهذا الموضوع متداخل في العديد من نقاطه ولا توجد دراسات متخصصة فيه وهو ماتطلب منا جهدا وصبرا أثناء جمع مادته المتناثرة ومعالجتها، ومن هنا اشتد إصرارنا على المواصلة فيما بدأنا به ولم تثن عزيمتنا أبدا فحاولنا تذليل هذه الصعوبات أولا بإرشادات أستاذنا المشرف، وثانيا بحرصنا على البحث على مزيد من المعلومات حول الموضوع دون كلل أوملل فعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر أبرزها الصعوبات وأهمها وأهمها:

- انتشار فيروس كوفيد 19 في العالم، وظهوره في الجزائر وهو ما استدعى فرض الحجر ومنع التنقل، وغلق العديد من المكتبات، والعديد من المرافق التي كانت تساعدنا في إنجاز مذكرتنا.
- صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع، وتعارض المصادر الجزائرية مع المصادر المغربية، وتحيز كل مؤرخ إلى بلاده مما يؤثر في مدى علمية وموضوعية ما يطرح من معلومات وتفسيرات، بالإضافة إلى العديد من الصعوبات الأخرى.

وفي الأخير نحمد الله ونشكره على توفيقه، ونشكر كل من ساعدنا في إنجاز مذكرتنا وعلى رأسهم أستاذنا المشرف، الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، فله منا كل الشكر والاحترام والتقدير، ونعتذر في الأخير عن أي تقصير بدر منا في إنجاز مذكرتنا، ونقول في الأخير<< إن أحسنا فمن الله، وإن أسأنا أو أخطأنا فمن أنفسنا و الشيطان>>.

مدخل

مدخل

الجذور التاريخية للحدود السياسية للجزائر والمغرب الأقصى قبل الاستعمار الفرنسي (الجزائر)

أ- الحدود في الفترة القديمة

ب- الحدود في الفترة الوسيطة

ج- الحدود في الفترة العثمانية (السعدية والعلوية)

تميزت العلاقات السياسية الجزائرية المغربية منذ القديم بالتوتر والصراع في كثير من الأحيان، ويمكن أن نعزي ذلك بالدرجة الاولى إلى أطماع الطرفين في المناطق الحدودية الواقعة بينهما والأحلام التوسعية لكل منهما على حساب الأخرى[1].

- الحدود في الفترة القديمة والوسيطة:

أ- الفترة القديمة:

وتجدر الاشارة إلى أن البدايات الأولى لتشكيل الحدود السياسية بين البلدين كانت قبل العهد الروماني بشمال إفريقيا، وبالضبط في فترة النزاع الذي جمع بين الدولة الرومانية والدولة القرطاجية[2] التي تأسست 814 ق م [3]، وشملت تونس الحالية وأجزاء من شرق الجزائر، أما الجزائر الحالية فقد ساد فيها مملكتي صفاقس (230-202ق.م)[4]، وماسينيسا [5] (202-148 ق م) [6]،

---

[1]- **أرزقي شويتام**، العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية(الفترة العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011م، ص79.

[2]- المرجع نفسه، ص166.

[3]- **فرانسوا دوكريه**، قرطاجة الحضارة والتاريخ، تر: **يوسف شلب** الشام، دار طرابلس، دمشق، 1994م، ص47.

[4]- **أرزقي شويتام**، المرجع نفسه، ص166.

[5]- **قادة دين**، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، مجلة عصور الجديدة، مج7، ع27، (دم)،2018 م، ص205.

[6]- **محمد علي دبوز**، الدول البربرية الكبرى (240ق م-40 ق م)،ج1، مؤسسة تاوات الثقافية، 2010م، ص198.

بينما دولة المغرب الأقصى الحالية نجد فيها أن الحكم عند عنصر المور [1]، وكان الحد الفاصل بينهما هو نهر ملوية الذي بقى نفسه الحد الفاصل بينهما حتى في العهد الروماني بشمال إفريقيا لاحقا[2].

صحيح أن الحدود الجزائرية المغربية كانت مرسومة منذ العصور القديمة، لكنها لم تكن واضحة بدقة كما هي عليه اليوم، وكان يغلب عليها طابع البساطة والتغيير، حيث كانت تتغير حسب أهواء الملوك وحسب قوة وضعف السلطة الحاكمة، ودائما القوي هو الذي يفرض إرادته على الطرف الآخر، فأحيانا نجدها منقسمة إلى مجموعة دويلات لكل منها سلطة سياسية خاصة تتصارع فيما بينهما، أحيانا أخرى نجد أنها جميعا توحدت تحت دولة واحدة سواء قبل الفتح الاسلامي كما هو الحال في العهد الروماني أو بعده[3].

ب- الفترة الوسيطة:

أصبحت – بعد الفتح الاسلامي- تشكل كيانا سياسيا موحدا سمي "**المغرب الإسلامي**"، عرفت فيه الجزائر بالمغرب الأوسط بينما المغرب الحالي عرف بالمغرب الأقصى، إلى أن بدأت تظهر فيه بوادر الانشقاق والتشتت مع أولى الدويلات المستقلة وهي دولة الأدارسة بالمغرب الأقصى والخوارج بالمغرب الأوسط أي الرستميين[4] 160هـ /776م[1].

---

[1]- **المور**: بخصوص تسمية المور فهي مشتقة من الكلمة الإغريقية موروزيسو، والواردة عند الرومان بلفظة موري، كما أنها ذكرت في اللغة الفينيقية ماحوريم، والواردة عند الرومان القبائل التي استوطنت أقصى الجزء الغربي من بلاد المغرب القديم، ويصعب الوصول إلى أصولهم الأولى، كانوا دائمي الصراع مع الرومان في القرنين الأول والثاني للميلاد. ينظر: **قاسم محمد**، الوضعية الاجتماعية والدمغرافية لغرب موريتانيا القصرية من 42م الى سنة 284م، مذكرة ماجيستر في تخصص التاريخ القديم، كلية الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة احمد بن بلة، 2015، ص59.

[2]- **قادة دين**، المرجع السابق، ص205.

[3]- **محمد بن عبد القادر الجزائري**، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر، تح: **ممدوح حقي**، ج1، تالة، الجزائر، 2007م، ص33.

[4]- **قادة دين**، المرجع السابق، ص205.

هذه الدويلات كانت تسود فيها الكثير من المناطق القبلية المهملة، كونها تهتم بالمدن والمناطق القريبة منها فقط، لذا عرفت هذه القبائل بكثرة تمرداتها على السلطات الحاكمة وعدم اعترافها بها، كما هو الحال بالنسبة للجزء الغربي للصحراء الجزائرية الحالي مثل بشار وما جاورها منذ حدود أواخر القرن الخامس هجري الموافق للقرن ثاني عشر ميلادي والمعروفة "**ببلاد السيبة**" وهي المنطقة التي لا تخضع لأي سلطة سياسية سواء من الجزائر أو المغرب[2]. إلى أن جاء عهد الدولة الفاطمية التي جمعت بينها[3].

وكان ذلك سنة 310هـ/921م، كما أصبح المغرب الأقصى والأوسط دولة واحدة في عهد دولة المرابطين وبالتحديد في عهد يوسف ابن تاشفين (480-500هـ/1091-1092م)[4]، الذي امتد حكمه من المغرب الأقصى إلى غاية حدود دولة بي حماد الزيريين بالمغرب الأوسط [5][1]، ومن بعد المرابطين كان آخر توحد سياسي لهم في عهد دولة الموحدين في الفترة الممتدة ما بين (525-564هـ/1130-1269م)[2].

---

[1]- **محمد عيسى الحريري**، الدولة الرستمية بالمغرب الاسلامي، ط3، دار القلم، الكويت، 1987م، ص91.

[2]- **عبد الله حمادي الإدرسي**، الإختصار من تاريخ قصر بشار وماجاوره من القصور والديار، دار كتاب الملكي، الجزائر، 2013م، ص395.

[3]- **قادة دين**، المرجع السابق، ص205.

[4]- **يوسف بن تاشفين بن ابراهيم:** هو قائد وأمير لدولة المرابطين ولد سنة 400هـ/1009م ينتمي إلى قبيلة لمتونة الصنهاجية، تولى منصب الإمارة منذ 454هـ/ 1063م، من بين أهم إنجازاته تأسيسه عام 462هـ/1070م مدنية مراكش التي اتخذ منها عاصمة لدولته، وتحقيقه النصر على جيش قشتالة الذي يقوده الملك الفونسو السادس والمدعم بجيوش من الدول الأوروبية في معركة الزلاقة سنة 479هـ/1086م ومنذ ذلك الوقت احكم سيطرته على الاندلس، توفي سنة 500هـ/1106م، ينظر: **سعدون بن عباس تصر الله**، دولة المرابطين في المغرب والاندلس:عهد يوسف بن تاشفين أمير المؤمنين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م، ص- ص35،44.**عمار بوحوش**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص39.

[5] - **دولة بني حماد الزيرية:** أنشأها حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي الذي اتخذ من قلعة بني حماد قاعدة له سنة 388هـ//1008م، بعدما انفصل عن الدولة الزيرية الصنهاجية التي تأسست في عام 361هـ/972م والموالية للدولة الفاطمية، ضمت تقريبا عمالتي الجزائر وقسنطينة المعروفة اليوم. ينظر: **شوقي عطا الله الجمل**، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس-الجزائر-المغرب) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص17،18.

ومنذ سنة 564هـ/1269م التي هزم فيها الموحدون في معركة العقاب بدأ يزداد نفوذ بني مرين في سواحل المغرب الأقصى[3].

بعدها أخدوا يتغلغلوا شيئا فشيئا إلى داخله حتى سيطروا عليها تماما ولكن بحذر شديد خوفا من خصومهم بني حفص وبني زيان[4].

وسرعان ما انقسمت بعدها دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات هي الدولة الزيانية في المغرب الأوسط، الدولة الحفصية في المغرب الأدنى، والدولة المرينية في المغرب الأقصى, كل واحدة منها ترى أنها الأحق دون غيرها بحكم مناطق نفوذ الموحدين السابقة، وهو ما يفسر سبب الحروب المتكررة بينها[5].

هذه الحروب لم تنشأ فجأة بين ليلة وضحاها بمجرد زوال حكم الموحدين خاصة بين الدولة الزيانية والدولة المرينية، وإنما كانت قائمة بينهما حتى في أواخر أيام هذه الاخيرة –الدولة الموحدية– وخير مثال على ذلك عندما وقف بنو عبد الواد إلى جانب عبد المؤمن الموحدي في حربه ضد المرينيين، ما جعلهم يتراجعون نحو الصحراء لإعادة تكوين أنفسهم والتخطيط للقضاء على دولة الموحدين، التي كانت بالنسبة لهم العقبة في سبيل تحقيق طموحاتهم في السلطة والتوسع، وفي المقابل استمر الزيانيون إلى جانب الموحدين حتى النهاية يشدون عضدهم ويساندونهم للوقوف في وجه الأطماع المرينية، ما يجعلنا نستنتج أن الدولة الزيانية لم تنشأ عبر الانفصال عن دولة الموحدين ولم يكن لها

---

[1] – **عمر السيد عمر سلمي**، بنو الوطاس في المغرب (1465–1553م)، مجلة دراسات افريقية، (دع)، (دس)، ص97.

[2] – **قادة دين**، المرجع السابق، ص205.

[3] – **عقبلة الغناي**، سقوط دولة الموحدين، ط2، منشوارت جامعة قاريونس، بنغازي، 2008، ص266.

[4] – **نجيب زينب**، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: **أحمد ابن سودة**، ج2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1999م، ص413.

[5] – **ارزقي شويتام**، المرجع السابق، ص79.

أي اطماع في الاستيلاء على مناطق نفوذها عندما كانت لاتزال قائمة، وأن بني مرين هم من كان المتسبب الأول في إضعاف شوكتها ومن ثم تشتيت شملها[1].ومن بين الأمور الأخرى التي غذت الصراع بين المرينيين والزيانيين وكانت سبب لهم في ظهور الصراعات بينهما في وقت مبكر هو التنافس القائم بينهما حول من يتولى زعامة قبيلة زناتة التي هي أصل كليهما، يضاف إليها افتكاك الدولة المرينية لسجلماسة من يد الدولة الزيانية 653هـ/1257م[2].

ومن أبرز حوادث الحدود في العصر الوسيط توجيه السلطان الأكحل المريني الملقب بالمنصور[3] حملة عسكرية على منطقة تلمسان بهدف اخضاعها، فغادر منطقة فاس رفقة جيش مكون من 1185 رجل، وفرض على تلمسان حصارا دام قرابة سبع سنوات أو أكثر، انتهت في الاخير بفشله في دخول المنطقة وعاد أدراجه من حيث أتى[4].

ولكن سرعان ما تغيرت موازين القوى مع بداية النصف الثاني من القرن الرابع عشر ميلادي في عهد السلطان المريني أبو عنان الذي حكم بعد السلطان الأكحل، حيث حقق فوز عسكري على حساب الزيانيين في معركة وادي القصب بوجده، تمكن من خلالها من قتل السلطان الزياني أبو سعيد، ومن أن يجعل الضعف يدب في أوساط دولته، كما

[1]– **ابراهيم حركات**، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م، ص74.

[2]– **سالم ابو قاسم غومة**، العلاقات السياسية وأثرها الحربي بين الدولة المرينية ودولتي الزيانيين والحفصيين ببلاد المغرب في العصر الوسيط، المجلة الجامعة، مج2، ع 18، 2016م، ص ص40،39.

[3]–**الأكحل المريني:** هو السلطان أبو الحسن المريني الملقب بالمنصور بالله (731 – 749هـ / 1331م – 1348م) ولد أبو الحسن المريني في سنة 697هـ / 1297م بتفرديون من بلاد المغرب، أعظم ملوك بني مرين، بل من أعظم ملوك المغرب على الجملة، فقد عم صيته البسيط شرقا وغربا، ووصفه الناصري بقوله: "هذا السلطان هو أفخم ملوك بني مرين دولة، وأضخمهم ملكا، وأبعدهم صيتا، وأعظمهم أبهة، وأكثرهم آثارا بالمغربين والأندلس، وتولى السلطنة سنة 710هـ إثر وفاة أبي الربيع المريني، عن 21 عامًا، واستمرت سلطنته إلى حين وفاته سنة 731هـ / 1331م عن 56 عامًا، وكانت أيامه أيام حروب وتوسع، ظفر في أغلبها.

[4] – **مارسيل ايمريت**، الجزائر في عهد عبد القادر، تر:عبد الحميد بورابو وحميد بوحبيب، دار الرائد، الجزائر، 2013م، ص129.

استطاع أن يضيف كل من تلمسان، مدينة الجزائر، بجاية، قسنطينة، تونس إلى حدود دولة المغرب الأقصى[1].

لتستمر بعدها الدولة الزيانية على ضعفها وتتواصل سلسلة حروبها مع الدولة المرينية، حتى اعتلى السلطان الزياني أبو موسى الثاني الحكم، الذي استعان بحاكم تونس ليساعده في استرجاع مناطق دولته المسلوبة من طرف بني مرين خاصة تلمسان التي تمت السيطرة عليها سنة 753هـ/1352م، وهو ما تم له فعلا في عام 760هـ/1359م بعد سنوات من الاستيلاء عليها[2].

بعدما فشل المرينيون في التدخل المباشر بشؤون دولة بني عبد الواد اهتدوا إلى طرق أخرى تمكنهم من اضعاف نفوذهم داخل دولتهم ومن ثم الانقضاض عليهم وإعطائهم الضربة القاضية، وذلك بالتدخل الغير المباشر في شؤونهم الداخلية بدعم حركات التمرد ومن بينها حركة عبد الله بن حمو الثاني بكل ما يحتاجه من أموال وأسلحة ضد أبيه في عام 806هـ/1399م، ليعيدوا الكرة بعدها مع دعم انقلاب أخيه محمد بن خولة عليه والذي استولى على الحكم سنة 808هـ/1401م وبقي فيه إلى غاية وفاته سنة 817هـ/1410م أمضاها جميعها في إثبات ولائه لبني مرين[3]، وكنتيجة حتمية لتخاذل حكام الدولة الزيانية وتعاونهم مع الدولة المرينية شهدت حدود دولتهم تقلص كبير لتشمل تلمسان وضواحيها فقط[4].

---

[1]– **مصطفى عبيد**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (العهد العثماني)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مسيلة، (دس)، ص10.

[2]– **محمود السيد**، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000م، ص160.

[3]– **مصطفى عبيد**، المرجع السابق، ص10.

[4] – **ارزقي شويتام**، المرجع السابق، ص 79.

الحدود في الفترة الحديثة:

أ-الفترة العثمانية والسعدية:

لقد توالت الهجمات من كلا الطرفين على حدود الطرف الآخر منذ سنة 924هـ/1515م[1]، ففي عهد سليمان القانوني كان هناك العديد من المحاولات العثمانية لضمها إليهم أو على أراضي المسلمين، لكنه فشل في مسعاه[2].

إن الصراعات السياسية بين الدويلات السابقة ونقصد بالقول الدولة الزيانية والمرينية ومعهم الدولة الحفصية أرهقت كاهلهم، وجلعت الدول الأجنبية تستغل الوضع فضاعفت من تحرشاتها على سواحل شمال إفريقيا[3]، خاصة خلال القرنين الخامس عشر السادس عشر الميلاديين مركزة هجوماتها على المدن والموانئ الممتدة من طنجة في المغرب إلى غاية طرابلس الغرب في الشرق، وأمام عجز سكان منطقة المغرب الإسلامي على رد تلك الهجومات العنيفة بأنفسهم، قام أعيان مدينة الجزائر بالإستنجاد بالدولة العثمانية كي تعتقهم من ظلم الغزاة الصليبيين، وهو ما نتج عنه التحاق الجزائر بالدولة العثمانية رسميا سنة 926هـ/1518م[4].

بينما بقي المغرب الأقصى يتمتع باستقلاله السياسي، ماعدا بعض المناطق التي احتلها الإسبان والبرتغاليون، وفي هذه الفترة أي نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر التي تعتبر بداية فترة العصور الحديثة، أخذت الدول الأوروبية ترسم حدود

---

[1] – **جلال يحي وآخرون**، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحروية، دار المعارف، (دم)، 1981م.ص2.

[2] – **أحمد سالم سالم علي**، المرجع السابق، ص163.

[3] – **يحي بوعزيز**، حروب المقاومة كما صورتها الكتابات الفرنسية ن مجلة الدرايات التاريخية، ع5، الجزائر، 1988م، ص150.

[4] – **يحي بوعزيز**، ثوارت الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص14،13.

بلدانها السياسية بدقة، بعدما كانت قبلها المناطق التابعة لكل دولة في تغير دائم بين زيادة ونقصان، ومايهمنا في الأمر هو الجزائر التابعة للدولة العثمانية التي كانت ضمن هذه الدول التي بدأت ترسم حدود بلدانها، أي أن الحدود السياسية للجزائر ضبطت بدقة أكثر في الفترة العثمانية[1].

وهكذا يبدأ عهد جديد في منطقة المغرب الاوسط هو العهد العثماني الذي شهد العديد من المحطات التي تخص قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب[2]، في عهد السلطان الوطاسي مولاي بوحسون الذي حكم سنة 932هـ/1525م[3]، تمكن أتراك الجزائر من السيطرة على فاس وحسب ما ورد عن الكتاب "**تاريخ الدولة السعدية التكمدراتية**" فإنهم لم يحسنوا إلى إهلها واحتجزوا السلطان أبوحسون، لكنهم سرعان ما أطلقوا سراحه بعد تهديد الأهالي المغربيين لهم بالأسلحة، ورجع العثمانيين إلى الجزائر مرة أخرى[4].

وكان ابا حسون هذا آخر حاكم من الأسرة الوطاسية بالمغرب الأقصى استطاع النجاة من أيدي السعديين الذين احتجزوا جل الوطاسيين والمرينيين في مدينة مراكش[5] سنة 956هـ/1549م[6]، واستغلوا الضعف الذي اعترى حكمهم في أواخر أيامهم، وعدم قدرتهم على مجابهة الخطر البرتغالي الذي سيطر على الساحل المغربي بالمحيط الأطلسي،

---

[1]- **عبد الكريم بوصفصاف**، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص202.

[2]- **إبراهيم حركات**، المرجع السابق، ص74.

[3]- المرجع نفسه، ص175

[4]- **مؤرخ مجهول**، تاريخ الدولة السعدية التكمدراتية، تق وتح:**عبد الرحيم بنحادة**، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994م، ص ص24،25.

[5]- **أحمد توفيق المدني**، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس)، ص330.

[6]- **إبراهيم حركات**، المرجع السابق، ص175.

فأصبحت مهمة السعديين هي الجهاد ضد الغزاة، وبرزوا كقوة برية عكس قوة رياس البحر في الجزائر العثمانية[1].

أراد أبو الحسن إعادة إحياء ملك أسرته الوطاسية للمغرب الأقصى من جديد[2]، ولتحقيق هدفه هذا لم يجد غير أتراك الجزائر كي يلتجأ إليهم بعدها ضاقت بيه السبل ورفضت إسبانيا مساعدته، ووعدهم في المقابل بإعطائهم الكثير من الأموال إن قبلوا طلبه[3]، فاستجابت له السلطات العثمانية وأرسلت قوات إلى أرض المغرب الأقصى بهدف إرجاع الحكم لأبي حسون الوطاسي، خصوصا وأن لها رغبة في دخولها منذ البداية لتجعل كامل المغرب العربي موحدا تحت رايتها، ووجدت في ذلك خطوة مهمة وفرصة لا تعوض لضم المغرب الأقصى إليها[4].

ومن جهته سعى محمد الشيخ السعدي خصم أبو حسون إلى محاولة كسب ود العثمانيين، لكنهم اشترطوا عليه الدخول تحت كنف دولتهم، وهو مارفضه وجعله يفضل اللجوء إلى الإسبان ليقدر على مواجهتهم[5]، وفي الأخير كانت الغلبة لأبي حسون الوطاسي بعد الدعم الذي تلقاه من العثمانيين، وجلس على كرسي الحكم قرابة أربعة أشهر فقط، إلى أن انقلب عليه من جديد محمد الشيخ السعدي وتمكن من قتله، وبذلك انتهى الحكم الوطاسي إلى الأبد بوفاة أخر ملوكه ليعلن عن بداية عهد جديد في المغرب

[1] **أحمد سالم علي سالم**، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011م، ص163.

[2]– **أحمد توفيق المدني**، المرجع السابق، ص330.

[3]– **إبراهيم حركات**، المرجع السابق، ص 175.

[4]– **أحمد سالم سالم علي**، المرجع السابق، ص 163.

[5]– **أبوقاسم الزياني**، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، تح: **رشيد الزواية**، مركز الدراسات والبحوث العلوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص 35.

الأقصى هو العهد السعدي، وتبخر حلم حكام الجزائر من ضمها إليهم[1] في الوقت الذي أحكم فيه أول سلطان سعدي محمد الشيخ قبضته على فاس ثم على باقي أجزاء المغرب الأقصى، كان أبو زيان أحمد الثالث قد اعتلى عرش الدولة الزيانية في جانفي 721هـ/1283 م والتي بقيت قائمة حتى أثناء بدايات التواجد العثماني بالجزائر لكن مجالها بقي محصور فقط في الجهة الغربية من البلاد_ بدعم من الشعب إثر فشل حملة شارلكان Charles Quint على الجزائر سنة 787هـ/1281 م، ثم قام بالتحالف مع الإسبان لاحقا في سنة 729هـ/1287م، وفي هذه الفترة بدأت الدولة العثمانية توجه أنظارها نحو إمارة تلمسان القريبة من المغرب[2]، فشعر السلطان محمد المهدي السعدي بالخوف على دولته الحديثة التأسيس لأن ضم تلمسان للجزائر العثمانية معناه قرب إلحاق المغرب كذلك بها، الأمر الذي دفع به إلى احتلال تلمسان بتاريخ 5 جوان 958هـ/1550م[3]، وكان ذلك في عهد البايلرباي خير الدين بالجزائر(952-959هـ/1544-1551م)[4].

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث سرعان ما نشأت معركة طاحنة بين الجانب المغربي والجانب الجزائري[5]، انتصر فيها حسن باشا العثماني على الجيش السعدي في حوض الشلف[6]، وانتهت برجوع السعديين إلى حدودهم الأولى وهي نهر ملوية، وتوقيع معاهدة حدود بينهما سنة 961هـ/1553م بمقتضاها تكون الحدود ممتدة من ساحل

---

[1]- **أحمد سالم علي سالم**، المرجع السابق، ص 171.

[2]- **عبد الكريم غلاب**، المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، 2006م، ص ص 72،73.

[3]- **مصطفى عبيد**، المرجع السابق، ص 19.

[4]-**عبد الله مقلاتي**، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 26.

[5]- **أحمد توفيق المدني**، المرجع السابق، ص 330.

[6]- **مصطفى عبيد**، المرجع السابق، ص19.

البحر إلى بداية الصحراء[1]، وبهذا لم تعد تلمسان تابعة للدولة الزيانية بل لمدينة الجزائر الخاضعة للنفوذ العثماني سنة 962هـ/1554م في فترة حكم صالح الرايس[2].

تحققت وحدة الجزائر كاملة من الشرق إلى الغرب في حدود عام 970هـ/1562م لتكون لاحقا سببا في إثارة مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب في العديد من المحطات التاريخية، رغم فترات الصفاء التي كانت تتخللها بين الحين والآخر بهدف إصلاح العلاقات، ولاسيما إذا تعلق الأمر بخطر مشترك مثل الاحتلال الإسباني[3]. لكن جشع النفوس وقضية الحدود التي شغلت بال سلطات الدولتين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي كان دائما يحول عائقا أمام استمرار فترات الهدنة[4]، وبالتالي يمكننا اعتبارها بمثابة مراحل للراحة المؤقتة. لإعادة تجميع القوى من جديد واستئناف المعارك[5].

فقد كان كل طرف يرى نفسه أولى بخلافة المسلمين، فالجانب المغربي يرى في العثمانيين مجرد عجم دخلاء على الخلافة غير معترف بهم، وفي المقابل كان بني عثمان يعتبرون أنفسهم حكام شرعيين للمسلمين باعتراف شريف مكة، ولابد للمغرب الأقصى من أن تقر بأحقيتهم في الخلافة هي أيضا وترضخ لهم[6].

في سنة 977هـ/1569م كان الجانب الجزائري هو المبادر بالهجوم عندما قام العلج علي بتوجيه حملة عسكرية على المغرب فور تعيينه في منصبه بايلرباي على الجزائر

---

[1]- **أحمد توفيق المدني**، المرجع السابق، ص 331.

[2]- **مصطفى عبيد**، المرجع السابق، ص19.

[3]- **إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر**، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ص 146.

[4]- **جلال يحي وآخرون**، المرجع السابق، ص 1.

[5]- **عبد الكريم بوصفصاف**، المرجع السابق، ص 203.

[6]- **أحمد سالم علي**، المرجع السابق، ص 163.

لكنها لم تأت بنتائج ملموسة، وبعدها بسنتين تم تعيينه في منصبه قائد للبحرية العثمانية إثر تفانيه في القتال في واقعة ليبانت ضد الصلبيين[1]، وبعد التحاق تونس بالدولة العثمانية سنة 982هـ/1574م وقبلها طرابلس الغرب عام 961هـ/1561م ولم يبق غير المغرب الأقصى من بين الدول المستقلة عن الإدارة العثمانية ومن ثم جعلت هذه الاخيرة من الجزائر قاعدة عسكرية تنطلق من خلالها حملاتها حتى تضمها إليها كذلك[2]. جهز العلج علي حملة عسكرية لمحاربة المولى السعدي أحمد المنصور سنة 989هـ/1580م، لكنه تراجع عن ذلك بعد صدور قرار من الأستانة يمنعه من التقدم نحو المغرب[3]. ثم خلفه أحمد عراب الذي لم تكن تجمعه علاقات حسنة مع حكام المغرب[4].

بالنسبة لصحراء بشار والمناطق الجنوبية المحيطة بها حسب عبد الله حمادي الإدريسي فقد أصبحت تحت سيطرة المغرب الأقصى منذ زمن الدولة السعدية وبالتحديد منذ عام 991هـ/1583م بعدما فرضت قوتها على المنطقة[5]، أثناء حكم أحمد المنصور السعدي[6]، الذي تمت مبايعته عشية الإثنين 30جمادى الاولى 986هـ/4 أوت 1578م بعد انتصاره في معركة واد المخازن الشهيرة[7].

وبعدها تمكن من فرض الاستقرار داخل مملكته إثر قضائه على ثورة أخيه الناصر في ماي 1093هـ/1595م ثم أخذ يتفرغ لبناء علاقاته الخارجية التي من بينها القبائل

---

[1]- **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 26.

[2]- **أرزقي شويتام**، المرجع السابق، ص 80.

[3]- **جلال يحي**، المرجع السابق، ص 2.

[4]- **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 26.

[5]- **عبد الله حمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 401.

[6]- **عمر بن قايد**، أضواء على العلاقات الجزائر مع المغرب الاقصى خلال القرن 11هـ/7م، مجلة الواحات، ع17، (دم)، 2012،ص141

[7]- **عبد الكريم بو صفصاف**، المرجع السابق، ص ص 106،105.

الجزائرية محاولا استمالتها إليه مستغلا بذلك ضعف الحالة الصحية للسلطان العثماني محمد الثالث[1]، فحدثت العديد من التدخلات المباشرة للسعدين داخل الحدود الجزائرية، وقاموا بدعم الجزائريين الثائرين ضد العثمانيين، بهدف تحقيق حلم السنوات وهو ضم الجزائر أو جزء منها على الأقل إلى الأراضي المغربية، لكن كل مانجحوا فيه هو كسب ود واستمالة بعض القبائل المناهضة للحكومة العثمانية إلى صفهم دون التمكن من الحاقهم بالدولة السعدية[2].

وكان أحمد المنصور طيلة فترة حكمه يتعامل بحذر مع العثمانيين ودائما على استعداد لأي هجوم منهم، من خلال تحالفه في كل مرة مع الاسبان معتقدا أن خطرهم أخف من الخطر الذي يشكله حاكم الجزائر على بلاده، والمصريين على الحاقها بالدولة العثمانية كباقي دول المغرب العربي بأي ثمن، وهذه المرة عقد تحالفه مع الملك الإسباني فيليب الثالث في أوت 1011هـ/1603م، وقصد فاس لتوقيف ولده المتحالف مع الأتراك ثم قام بسجنه في مكناس[3]، ويمكن أن يرجع سبب حرص المغربيين والعثمانيين على الحاق تلمسان كل إلى دولته كونها تشكل قاعدة استراتيجية مهمة، تمكنهم من تعزيز نفوذهم في الداخل وتوسيع حدود بلادهم، سواء في العهد السعدي أو حتى في العهد العلوي لاحقا[4].

وعموما يمكننا القول أن العلاقات السياسية والعسكرية التي كانت تجمع بين السلطة السعدية في المغرب والسلطة العثمانية في الجزائر تميزت بالتوتر غالبا، لأن الدولة العثمانية سعت لتأسيس خلافة إسلامية من خلال الحاقها لكل الدول العربية، ومن هنا

---

[1]– **عمر بن قايد**، المرجع السابق، ص 141.

[2]– **سليمان عشوائي**، الأمير عبد القادر السياسي: قراءة في فرادة الرمز والريادة، ط3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009، ص 287.

[3]– **عمر بن قايد**، المرجع السابق، ص 141.

[4]– **عبد الكريم بو صفصاف**، المرجع السابق، ص77.

اصطدمت مصالحها مع الدولة السعدية التي هي الأخرى كانت تسعى إلى بناء نفسها لتكون قوة تجابه الدول الأجنبية ولتمد من نفوذها هي الأخرى إلى الجزائر[1].

ب- الفترة العثمانية والعلوية:

وبعد السعديون برز العلويون في سجلماسة بجنوب المغرب في الفترة الممتدة مابين (1049-1450هـ/1636-1640م) فأخذوا يعملون على المد في أراضيهم إلى ما وراء حدود الجزائر، وأول ماقام به المولى محمد الشريف العلوي بعد استيلائه على وجدة هو الهجوم على تلمسان وماجاورها، بعدها أغار على بني يزناسن ومدينة ندرومة وضواحيها، ليعود مجددا إلى تلمسان ويهاجم كل من بها سواء من السلطات أو من الأهالي أو من القبائل العربية مثل: قبائل الجعافرة وحميان وزغبة، ثم تحمس أكثر في عملية التوسع هذه ليصل إلى الأغواط وعين ماضي والغاسول، إلى إن تم إيقافه من طرف حاكم الجزائر عثمان باشا وفرض عليه الموافقة على واد التافنة كحد فاصل بين الدولتين[2].

وفي عهد الحاكمين عصمان باشا الجزائر والمولى محمد بن الشريف بالمغرب تم عقد إتفاقية حدود بين الطرفيين سنة 1064هـ/1653م اعتبر من خلالها وادي التافنة هو الحد الفاصل بين الدولتين، وهو ما لم يرضى به السلطان المغربي الذي خرق ما نصت عليه المعاهدة بتجاوزه لخط الحدود ووصوله إلى تلمسان، نتج عن ذلك قيام حرب بينهما دامت

[1]- **محمد علي داهش**، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830م)، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، ع18، (دم)،1995، ص 161.

[2]- **عمر بن قايد**، المرجع السابق، ص 144.

أربع سنوات انتهت في الأخير برضوخ السلطان المغربي للأمر الواقع وقبوله لإتفاقية سنة 1068هـ/1657م[1].

وفي الفترة الممتدة ما بين (1075هـ-1664م/1083هـ-1672م) قام المولى الرشيد العلوي باستمالة بعض القبائل الجزائرية مثل بني عامر وسويد وتحريضهم ضد سلطات الجزائر حتى يكونوا سندا له في عملية توسعه داخل بلادهم، لكنه في الأخير رضي باتفاق الحدود الجزائرية المغربية الذي وقع قبل أيام في عهد أخيه[2].وتستمر سلسلة الهجومات المتبادلة بين الطرفين وهذه المرة كانت المواجهة العسكرية بسبب بعض المناطق النائية بصحراء الجزائر والتي طمعت فيها المغرب، حيث خرج المولى اسماعيل على رأس جيشه سنة 1089هـ/1679م، وعندما وصل إلى وادي الشلف وجد الجيش الجزائري له بالمرصاد وقصفه بالمدافع ماجعله يضطر إلى الانسحاب سريعا ويرضى بالحدود القديمة[3].

وإثر النكسة التي أصابت الجزائر بسبب عدم قدرتها على التحكم في مشاكلها الداخلية خاصة بعد مقتل الباشا علي من جهة ومشاكلها الخارجية من جهة أخرى حيث كانت تعيش حروبا مع تونس سنة 1104هـ/1692م، وكذلك في تلك الفترة كانت تعاني من تكرر الحملات الفرنسية عليها، استغل المولى اسماعيل كل هذه المعطيات ووجه مجددا جيشه المدعم من طرف الإنجليز نحو تلمسان، وكان سبب تصرف الإنجليز هذا هو تضايقهم من المعاهدة المئوية بين الجزائر والمغرب سنة 1101هـ-1689م، وبعد هجومه على عدة مراكز في الجنوب الجزائري سارع الداي شعبان إلى قتاله بتاريخ 19 شوال 1104هـ -4 جويلية 1692م في شمال نهر ملوية، انتهت الواقعة بهزيمة الجيش

[1]- **عبد الكريم بو صفصاف**، المرجع السابق، ص 206

[2]- **محمد علي داهش**، المرجع السابق، ص 161.

[3]- **عبد الكريم بو صفصاف**، المرجع السابق، ص 206.

المغربي، ومحاولة تقدم الداي شعبان نحو فاس لاختراقها لكنه في الأخير اهتدى إلى الصلح مع السلطان والتزم كل منهما حدوده المعروفة[1].

ويمكن القول أن الخلافات السياسية كانت كثيرة بين الجزائر والمغرب مع بدايات العهد العلوي، لكنها شهدت نوعا من التضامن والوحدة عندما تولى السلطان العلوي محمد بن عبد الله الحكم سنة 1170هـ-1757م بهدف مواجهة العدوان الأجنبي المشترك معا[2]، وطوال القرن الثامن عشر الميلادي كانت صحراء بشار وما جاورها من فقيق وبني هلال ودرعة تابعة للإدارة المغربية شكليا فقط بعد حالة الضعف التي مرت بها الدولة العلوية[3]. لقد كانت الجزائر خلال عهد الدايات (1082-1246هـ/1671-1830م) مقسمة الى أربع مقاطعات كل واحدة يحكمها باي، وكان بايلك الغرب ابعدها عن مركز الداي في مدينة الجزائر واقربها إلى المغرب.

لذا نجد أن حكومة فاس كانت كثيرا ما تتدخل في تلمسان التي تنتمي لبايلك الغرب سواء بطريقة مباشرة بمعنى إقامة حملات عسكرية كما سبق وذكرنا، أو بطريقة غير مباشرة بالتدخل في إرادتها ودعم حركات التمرد فيها ضد السلطة العثمانية الحاكمة هناك[4].

واستمرت الهجومات المتبادلة بين الطرفين طيلة ثلاثة قرون، لكن يكمن القول أنه رغم عدم التفاوت الكبير في قوة جيوشهما إلا أن الكفة كانت تميل نوعا ما إلى الطرف

---

[1]- **عمر بن قايد**، المرجع السابق، ص 147.

[2]- **اسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر**، المرجع السابق، ص 146.

[3]- **عبد الله حمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 401.

[4]- **أديب حرب**، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص 36.

العثماني فيفرض الحدود المتفق عليها منذ البداية[1]، وعموما لم تكن العلاقات الجزائرية المغربية مستقرة قبيل احتلال الجزائر من طرف فرنسا وإنما تتأرجح بين السلم والحرب[2].

إن الحدود الجزائرية المغربية تم رسمها منذ العصور القديمة وبالضبط في فترة حكم دولة موريتانيا الطنجية للمغرب وموريتانيا القيصرية للجزائر، حيث اتفق على أن يكون واد ملوية هو الحد الفاصل بينهما، لكن هذه الحدود لم تكن موضحة بدقة كما أنها لم تحترم

[1] – **عبد الكريم بو صفصاف**، المرجع السابق، ص ص 208،209.

[2] – **العيد فارس**، طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الاقصى وتونس(1830–1847م)،مجلة عصور الجديدة،ع19، 2015م، ص 329.

من طرف حكام الدولتين، حيث كثيرا ما كانت تقع التجاوزات للحدود على مدار عصور طويلة وكانت تتمدد وتتقلص تبعا للظروف السياسية وقوة الدولة، ما عدا في بعض الفترات عندما كان يتم توحيدهما تحت راية دولة واحدة كما حدث زمن الدولة العباسية، والعبيدية، والموحدية التي كانت آخر تجمع سياسي لهما، واستمرت النزاعات السياسية بعدها في عهد الزيانيين والمرينيين بسبب كثرة الاعتداءات المتبادلة بين الطرفين على حدود الجانب الآخر، وفي هذه الفترة تمكنت الدولة المرينية من الاستحواذ على سجلماسة وضمها إليها بصفة نهائية لكنها فشلت في ضم تلمسان اليها رغم تعدد حملاتها العسكرية عليها.

لكن العلاقات السياسية ساءت أكثر عندما حكم العثمانيين الجزائر الذين كانوا يطمحون لتأسيس خلافة إسلامية يصبح تحت كنفها جميع المسلمين دون استثناء، وبسبب االخلافات التي كانت بين جميع الاطراف نلاحظ أن جل محاولات التوحد لمواجهة الاخطار الاجنبية المشتركة كانت لا تدوم مطولا ما تفشل.

الفصل الأول

الخلافات على الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى ما بين 1900/1830م.

المبحث الأول: أوضاع الحدود الجزائرية المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر

المبحث الثاني:معركة إيسلي 14 أوت 1844م

المبحث الثالث:معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844 م

المبحث الرابع:معاهدة لالا مغنية 18 مارس 1845 م

المبحث الخامس: القبائل الحدودية وقضية الحدود

أثناء مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي بقيادة الأمير عبد القادر وجد المساندة والدعم من شقيقه الشعب المغربي، حيث قدم له ما يمكن من المساعدة خاصة بعد أن أعجب المغاربة ببطولات الأمير عبد القادر الذي جعل المغرب قاعدة خلفية لمقاومته، الشيء الذي جعل الفرنسيون يراقبون الأجزاء التي ينطلق منها وهي غير محددة بوضوح بين الطرفين، لذلك بدأت تظهر مشاكل الحدود في أواخر شهر ماي 1844من حينما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع ما بين المغرب الأقصى وفرنسا، وهذا بعدما أقدمت فرنسا على تشييد معقلا لها أو ما يسمى قاعدة حربية عند لالا مغنية وعسكر الجيش الفرنسي بها، وهدموا الضريح الذي كان يحظى باحترام أهل المغرب الأقصى الأمر الذي أثار موجة من الغليان وسط سكان المنطقة لمنع إنجاز هذا المشروع الجائر، وقد تم ذلك رغم احتجاجات قائد وجدة، وفي هذه الأجواء أعلن المرابطون والأشراف عن الجهاد المقدس، من الواضح أن المشاكل القائمة بين المغرب وفرنسا لم تعرف الحل السلمي، واضطر الاثنان إلى استعمال سياسة العنف، حيث بدأت المواجهة الدامية في صيف 1844 م سميت بموقعة إيسلي، وانتهت بتوقيع معاهدتي طنجة ولالا مغنية.

المبحث الأول: أوضاع الحدود الجزائرية المغربية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغربية بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر

بعد شهرين من احتلال الجزائر تحديدا في سبتمبر 1830 م[1]، اشتكى سكان تلمسان من الكراغلة إلى سلطان المغرب، خوفا من وقوع حربا أهلية بينهما، فأرسلوا وفدا بقيادة محمد بن نونة رئيس حضر تلمسان إلى عامل وجدة أبي العلاء إدريس من أجل الانضواء تحت سيادة السلطان، ثم بعثوا وفدا أخر إلى السلطان بمكناس بطلب الانضمام إليه، وقدم العاهل عريضة الطلب إلى مجلس علماء فاس للنظر فيه، وأفتوا بأن سكان تلمسان تابعين للسلطان العثماني وأن الجزائر ما زالت إيالة عثمانية ويجب موافقة السلطان العثماني على هذا الامتياز بالتخلي عن الجزائر، وكتب السلطان عبد الرحمان إلى السلطان العثماني ما إذا كان تخلى عن الجزائر ورخص بعض العلماء للسلطان بقبول البيعة فتردد في قبول البيعة خوفا من فرنسا[2].

تخوف أهل تلمسان من وصول الجيش الفرنسي إليهم، فأرسلوا وفدا ثانيا مشكلا من الكراغلة والعرب من بينهم الكرغلي بورسالي ومن الأعيان رمضان تركي وبن دادوش غورطالة مصطفى بن اسماعيل[3] آغا الدواير والمزاري آغا الزمالة، الذين استقبلهم المولاي عبد الرحمن وأنشأ منصبا جديدا هو خليفة السلطان على تلمسان.

---

[1] – **نور الدين بلعربي**، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر(1830–1847) م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ المغرب العربي والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008م، ص 36.

[2] – **جلول المكي**، المرجع السابق، ص ص 120– 129.

[3] – **مصطفى بن سماعيل**: (1769–1843) م، أحد الشخصيات التي كانت لحياتهم أشد الوقع أو الأثر على المقاومة الوطنية والأثر الأكبر في إرساء الاحتلال بتعاونه مع الجيش الفرنسي وحملت السلاح بجانبه ضد المواطنين، ينتمي إلى دوائر أعوان بايات وهران اشتغل آغا للدوائر والزمالة، رفض طاعة الأمير وحاربه إلى جانب بيجو في معركة الشكاك ولقب بمريشال أم عسكر قتل سنة 1843 على إثر كمين نصب له في منطقة فليتة فقطع رأسه وذراعه وحول للأمير، ينظر: **بن سيفي عز الدين**: العلاقات الجزائرية المغربية (1246–1330هـ/= =1830–1912م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2017–2018، ص 122.

استغل السلطان عبد الرحمن[1] مناشدة باي وهران حسن بن موسى له لتولي شؤون المسلمين بالمغرب الأوسط والدفاع عنهم ضد الفرنسيين، مبادرا بإرسال قوة عسكرية بقيادة ابن عمه المولاي ابي الحسن علي ابن سليمان العلوي على أن يكون مقر ممثل السلطان بمدينة تلمسان، ومعه السيد أحمد الحجوطي ليكون خليفة له ومقره مدينة معسكر.

وانتشر الجنود المغاربة بأرض الجزائر حتى بلغوا مدينة مليانة وقد كان بهذه الحركة استياء كبير لدى السلطات الفرنسية ويعتبر انتهاكا لحرمة الحدود الجزائرية.[2]

وكان يشير الأمير في مذكراته أن قدوم ممثلي السلطان المولاي علي كان ضره أكثر من نفعه في المنطقة ومما جاء في هذا الشأن ما يلي:

بعدما أخذ خيلهم وبغالهم وأحصنتهم ووقع البارود بالمدينة وثارت الفتنة أكثر مما كانت قبل مجيئه، وتراجعت الوفود التي سارت إليه عن محبته لما عانوا من سوء تدبيره وجهالته في سياسته وأخفقت محاولته ووقع الخلاف فيما بينهم، مما أدى إلى رجوعهم جميعا من غير أن يحصلوا على مرادهم [3].

المطلب الثاني: الدعم المغربي لمقاومة الأمير عبد القادر

[1] – **أبو زيد بن عبد الرحمن بن هشام:** بويع في 26 ربيع الأول 1230 هـ ومات في 29 محرم 1276هـ، ينظر: **أحمد بن أبو العباس الناصري**، الإستقصا، ج9، المرجع السابق، ص ص 74-76.

[2] – **غيلاني السبتي**، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010،2011، ص 13.

[3] – **الأمير عبد القادر**، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: **محمد الصغير بناني وآخرون**، شركة دار الأمة، الجزائر، ط7، 1995م، ص ص 140-141.

باندلاع مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري، سعت فرنسا لاستمالة سلطان المغرب لتضييق الخناق على مقاومة الأمير، وهو ما تم بالفعل حيث أرسلت سلطة الاحتلال الجاسوس ليون روش لتحريض المغرب ضد الأمير عبد القادر.

تدخل نائب قنصل فرنسا ليون روش[1] لدى السلطان فأوقف مساعداته هذا الأخير للأمير عبد القادر، كما أنه منع المغاربة من إقامة علاقات مع الجزائريين والاستيلاء على الأسلحة الموجهة للأمير، وأثر هذا على المقاومة الجزائرية تأثيرا سيئا، وخاب أمل الأمير في مساعدة السلطان له، وطلبت فرنسا من السلطان تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب، فأبقوا عليها بحجة أن الحدود معروفة والتي تحتاج إلى تحديد، بعد هجوم الجيش الفرنسي على دائرة زمالة الأمير بالقرب من عين طاقين، وشددوا الحراسة على الحدود في منطقتي مغنية ووجده، واستقرت وحدات من الجيش في سبدو ولالا مغنية[2] ومنع الأمير من الدخول إلى الجزائر.

بعدما كانت العلاقات جيدة بين الأمير والسلطان عبد الرحمن في مجال التعاون وبدا ذلك من خلال الاتصالات التي كانت بين الشخصين عن طريق الوفود لتبادل الرأي والاستشارة في المسائل والقضايا ذات الصبغة السياسية[3]، ومثال على ذلك الوفد الذي قام

---

[1] – **ليون روش:** جاء إلى الجزائر مع أبيه وعمره 32 سنة ثم تعلم العربية وعين مترجما للموشير كلوزيل 1836، تطوع في فرقة الصبايحية1837، والتحق بالأمير بعد معاهدة تافنة وأعلن إسلامه وتزوج وصار كاتبا للأمير، عاد إلى الجزائر وصار مترجما للموشير بيجو وكلف بمهمة بالمشرق 1842م، ودخل السلك الدبلوماسي في المغرب سنة 1846، وطرابلس الغرب تونس ينظر: **أديب حرب**، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، دار الرائد للكتاب، ط3، 2007م، ص 502.

[2] – **السيدة مغنية:** كانت من العابدات مقامها معظم هدمه الجيش الفرنسي وبنى مكانه مركزا له، ينظر: **محمد بن عبد القادر**، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر(السيرة العلمية)، ج1، مطبعة عرزوزي وجاويش، الاسكندرية، 1903م، ص ص 445– 446.

[3] –**أديب حرب**، التاريخ العسكري، المرجع السابق، ص 382.

بتوجيهه الأمير إلى المغرب وكان على رأس ذلك الوفد عبد الله السقاط[1]، حاملا معه هدية للسلطان واستقبل الوفد بحفاوة ليعود السقاط إلى الجزائر ومعه ضمانات السلطان للأمير وتأييده له ووعده بتقديم مساعدات من الأسلحة والذخيرة، وإن دل هذا فإنما يدل على المكانة التي حظي بها الأمير عبد القادر من السلطان المغربي المولى عبد الرحمن وتعزيز أواصر التعاون والتبادل بينهما، لكن سرعان ما عكرت صفوها فرنسا من خلال:

خرق الجيش الفرنسي معاهدة تافنة باجتيازه ممر جبال البيبان قادما من سطيف إلى الجزائر وكان ذلك يوم 20 أكتوبر 1839، احتج الأمير على ذلك واعتبره نقضا للمعاهدة لكن سرعان ما خاب أمل الأمير في مساعدة السلطان له، إذ طلبت فرنسا من السلطان تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب فأبى السلطان ذلك بدعوى أنها معروفة ولا تحتاج لتحديد[2].

بعدما ضمنت فرنسا عداء سلطان المغرب للأمير عبد القادر بمقتضى معاهدة طنجة (سبتمبر 1844)[3]، وتأكدت من سيطرتها وبداية تراجع مقاومة الأمير عبد القادر أقرت إبرام معاهدة مع سلطان المغرب لرسم الحدو بين السلطة الجديدة والأقاليم الواقعة تحت

[1] – **عائشة بورباح**، العلاقات الجزائرية المغربية 1954– 1963م، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013،2014 م، ص 16.

[2] – **جلول المكي**، مسألة الحدود، المرجع السابق، ص 88.

[3] – **محمد الشيخ برابح**، التطور التاريخي للحدود، المرجع السابق، ص 27.

سلطة المغرب، وقد اعتنى الجنرال دي لاري De La Rue[1] والرائد ماتمبري Matembri برسم الحدود الجزائرية المغربية استنادا إلى الوثائق العثمانية.[2]

المبحث الثاني: معركة إيسلي 14 أوت 1844م

المطلب الأول: الظروف قبل موقعة إيسلي.

لقد كان السلطان عبد الرحمن بن هشام تربطه علاقة بيعة وولاء مع الأمير عبد القادر وسكان تلمسان ونواحيها بالغرب الجزائري فوجه السلطان إنذارا إلى الدول الأوروبية بتاريخ 08 سبتمبر 1839م جاء فيه أن: "الذي قبل كلامنا من الدول ولم يدخل الجزائر فنحن معهم على الصلح والمهادنة كما كنا، والذي أراد منهم دخول الجزائر ومراسيها ولم يمتثل ما أمرنا به فنحن معهم على المحاربة."

كانت سياسة الجنرال بيجو الحربية التي اتبعها (سياسة الأرض المحروقة[3])[4] منذ توليه منصب الحاكم العام في الجزائر يوم 22 فيفري 1840م, لها الأثر الكبير في تراجع مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري حيث أدت بالأمير إلى اللجوء إلى المغرب الأقصى مرتين قبل معركة إيسلي 1844 م، الأولى كانت في شهر مارس 1842 م بعد ما سيطرت القوات الفرنسية على معظم المناطق الإستراتيجية للأمير مثل تلمسان في

---

[1] – **الجنرال دي لاري:** عين برتبة ملازم في سنة 1814 م، والتحق بعدها بسنة بالسفارة الفرنسية بإسطنبول تحديدا في مارس 1815 م، ثم تقلد منصب رئيس الحرس الملكي في بلجيكا في العام نفسه، ليتم ترقيته إلى ملازم أول في ثم 1836 م، ثم عقيد 1844م، وبعدها إلى مارشال سنة 1845 م، كما أنه حكم إقليم قسنطينة وكلف بتحديد= =الحدودبعد معركة إيسلي، توفي في 21 مارس 1872 م. ينظر: **نور الدين بلعربي،** معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر، مجلة الحكمة، العدد12، السنة 2017م، ص 107

[2] – **محمد الشيخ برابح،** التطور التاريخي للحدود، المرجع السابق، ص ص 23–26.

[3] – **سياسة الأرض المحروقة:** استخدمت تلك السياسة القوات الفرنسية في **الجزائر** إبان الاحتلال الفرنسي لها حيث قامت بعمليات الإحراق للمحاصيل الزراعية، وردمت الكثير من الأبار المائية وأحرقت الكثير من وسائل التنقل وذلك لتجويع المدنيين وإذلالهم ومن ثم إجبارهم على التراجع عن ثورتهم

[4] – – **يحي بوعزيز،** الأمير عبد القادر رائد الكفاح, الدار العربية للكتاب, تونس, 1983 , ص 6.

جانفي1842 وغيرها من المناطق, والثانية كانت بعدما سيطر الفرنسيون على دائرة الأمير (الزمالة)، حيث تمكن الدوق دومال من الانتصار في معركة الزمالة بتاريخ 22 ماي 1843 م بمساعدة عمر العيادي بن الفراج الذي أخبر الفرنسيين بمكان اختباء الزمالة.

ونظرا لسقوط دائرة الأمير في يد الفرنسيين وازدياد الضغط عليه عاد الأمير إلى المغرب في أكتوبر 1843 م حيث استقر بضواحي وجدة، [1]واستقبله أهل المغرب وأكرموه نظرا للعمل الجهادي الذي يقوم به ضد الفرنسيين، وعرضت عليه بعض القبائل المغربية مبايعته، إلا أنه رفض ذلك وقال "إني دخلت بلاد السلطان لا لأكون ضده أو لأخذ منه ملكه فهذا لا يقول به عاقل, وإنما دخلت بقصد الاحتماء.." حيث يتضح لنا من هذا القول أن الأمير كان هدفه الأساسي من اللجوء إلى المغرب هو إكمال المقاومة ضد الفرنسيين وتطهير الجزائر من المحتلين.[2]

كان الضغط الفرنسي على الأمير عبد القادر في المرحلة الثانية من مقاومته الأثر الكبير في تراجعه إلى الحدود الشرقية المغربية في ضواحي وجدة, فاستغل هذا الوضع في جعل هذه المناطق قاعدة خلفية في مواجهة الفرنسيين, الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات المغربية الفرنسية، حيث طالبت هذه الأخيرة طرد الأميرعبد القادر من التراب المغربي، إلا أن عدم استجابة السلطان لمطالب فرنسا أدى مواجهة عسكرية فرنسية مغربية تمثلت في معركة إيسلي. فيا ترى ما هي أسباب هذه المعركة؟

المطلب الثاني: أسباب معركة إيسلي 14 أوت 1844م

يمكن حصر أسباب هذه المعركة في:

[1] – **منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية جامعة معسكر**:الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان, مكتبة الرشاد لطبع والنشر, الجزائر, 2014 , ص 3.

[2] – **يحي بوعزيز**: الأمير عبد القادر رائد الكفاح, المرجع السابق , ص 6.

– احتلال لالا مغنية حيث كانت الحدود الجزائرية المغربية غير واضحة, فهناك جزء غير محدد بوضوح استغله الفرنسيون في إثارة الفتنة مع المغاربة قصد احتلال بعض المناطق هناك بحجة ملاحقة الأمير عبد القادر[1] والتصدي له, فقام الفرنسيون بالتوغل داخل الأراضي المغربية, حيث أنشأوا بقيادة لامورسيير معسكرا في منطقة تسمى لالامغنية[2] في ماي 1844 م بخمسة آلاف جندي معززين بثمانية مدافع محصنة بخنادق عرضها أربع أمتار وعمقها متران على بعد 30 كلم من وجدة لمراقبة التحركات المغربية[3].

– وصول الجنرال بيجو إلى لالا مغنية على اثر هذا الحادث وقيامه بتجهيز حملة عسكرية في تلمسان لتدعيم القائد لامورسيير.

– التهديد الفرنسي على أثر هذا الهجوم أرسل الجنرال بيجو إنذارا إلى القناوي طرح فيه مجموعة من الشروط من أجل تحقيق السلم بين البلدين هي:

1- إرسال الأمير وأسرته إلى الجزء الغربي والقيام تفريق دائرته المتواجدة هناك.

2- أن تبقى الحدود بين فرنسا والمغرب على ما كانت عليه أيام حكم العثمانيين للجزائر.

3- أن تقطع جميع المساعدات على الأمير من المال والسلاح والغذاء.[4]...

– احتلال وجدة من طرف القوات الفرنسية حيث نجد أن هذا الإنذار تم رفضه من طرف السلطان المغربي، وكرد فعل على هذا الرفض قام بيجو باحتلال وجدة في 19جوان

---

[1] – **منشورات مخبر البحوث الإجتماعية و التاريخية جاامعة معسكر**، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان و المكان، مكتبة الرشاد للطبع والنشر، الجزائر، 2014، ص 03.

[2] – **لالا مغنية:** هي زاوية أطلق عليها اسم لالا مغنية عسكر بها الفرنسيون عند دخولهم الحدود المغربية؛ ولا تزال هذه الزاوية تعرف بهذا الاسم إلى اليوم. بسام العسلي: المرجع السابق, ص 146.

[3] – **إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي:** وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد, ج 1 , ط 1 , مطبعة النجاح, الدار البيضاء 1406 هـ/ 1985 م, ص 114.

[4] – جلول المكي، المرجع السابق، ص 143

1844م وأرسل في اليوم الموالي إنذارا آخر إلى السلطان يطالبه بسحب قواته المرابطة على الحدود الشرقية للمغرب ومعاقبة المسؤولين الذين قاموا بالهجوم على الفرنسيين أثناء المفاوضات السابقة الذكر[1].

– قصف طنجة بعد توجيه القنصل الفرنسي دي نيون من طنجة رسالة بتاريخ 23جويلية إلى السلطان المغربي يطلب منه جوابا محددا حول الشروط التي طرحت في لقاء 11 جوان معطيا إياه مهلة 8 أيام لرد على مطالبه إلا أنه لم يجب على رسالته فقامت السلطات الفرنسية بإرسال أسطول بحري بقيادة دو جوانفيل قوامه 28 سفينة إلى الشواطئ المغربية على حدود طنجة, حيث أستقبل قائد الأسطول الفرنسي من طرف علي بوسلهام أزطوط 2يوم 4 أوت 1844 م من اجل مفاوضات والوصول إلى حل حول الاحتلال الفرنسي لمنطقة لالا مغنية إلا أن الاجتماع باء بالفشل. بعد فشل المفاوضات قام الدوق دو جوانفيل بقصف طنجة يوم 6 أوت 1844.

بعد ذلك تأكد للمغاربة بأن الدول الأوربية بما فيها الصديقة كبريطانيا لا تنوي حمايتها أو التدخل في هذا الصراع الأمر الذي أدى بسلطان عبد الرحمان إلى تصعيد الموقف المغربي إلى المواجهة العسكرية بعد ثلاثة أيام في واد إيسلي[3].

المطلب الثالث: استعدادات وأحداث المعركة:

كان قرار الدخول في مواجهة عسكرية بين الطرفين المغربي والفرنسي أمر حتمي نتيجة لسلسلة الأحداث السابقة على مدار عدة سنوات ولم ينشأ بين عشية وضحاها،

[1] – أديب حرب، المرجع السابق، ص 464.

[2] – **علي بو سلهام أزطوط:** عامل وجدة والعرائش والقصر وجميع القبائل البربرية التابعة لهذه المدن, كان ممثل السلطان في المفاوضات التي جرت مع الفرنسيين بعد معركة إيسلي وهو الذي قام بتوقيع على بنود معاهدة طنجة. **إسماعيل حامت:** الحكومة المغربية واحتلال الجزائر, ط 1، إع تق: **علي تابليت**، تر: **زكي مبارك ومحمد لخواجة**, دار أبي رقراق للطباعة والنشر, الرباط 2010م, ص 71

[3]

وحتى آخر لحظة بقي السلطان عبد الرحمان يأمل أن يصل إلى اتفاق سلمي مع الطرف الآخر ليتجنب إراقة الدماء لكن دون جدوى نظرا لتعنت الجانب الفرنسي في رايه حيث أبى إلا أن يكون السلم بالشروط التي يحددها هو.

تتفق أغلب المصادر منها الناصري، المشرفي، وابن زيدان على أن عدد الجيش المغربي كان 30000 (ثلاثة آلاف) محارب[1] إلى مجموعة كبيرة من رجال القبائل المتطوعين كانت مكونة من عبيد البخاري[2] وفرق الكيش[3] باستثناء فرقة الاوداية المغضوب عليها إثر تمرد 3216 هـ/ 3813 م على السلطان، إضافة إلى قبائل أخرى من بني مطير وأولاد الحاج ناحية فاس.

[1] – **أبو العباس أحمد ابن خالد الناصري**، ص 33. محمد بن مصطفى المشرفي،، ص.80عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...،، ص 61

[2] – **عبيد البخاري**: برزت هذه الفرقة في العهد العلوي بالمغرب مع المولى إسماعيل(3036 هـ/ 3636 م) كقوة نظامية يستعين بها لحفظ النظام والأمن، كما أن اختصاصاتها تعدت الجانب العسكري لتشمل الجانب الاقتصادي أيضا فهو يستعين بهم حتى في النشاطات الصناعية والزراعية، ضم في البداية فقط العبيد من الزنوج الوافدين إلى المغرب ليكونوا غير مرتبطين بأي قبيلة وانما ولاؤهم الوحيد للدولة فقط، ليتسع نطاقها فيما بعد إلى العبيد الذين كانوا ملك للأشخاص واشترتهم الدولة، وكذلك العبيد الذين تم تحريرهم وجندوا رغما عنهم في الجيش، وحتى يصور المولى إسماعيل العبودية في صورة محسنة حاول ربطها بالدين بإتيانه بنسخة من صحيح البخاري وصرح أن الجميع عبيد لكتاب الله وسنة نبيه بما فيهم هو ومنذ ذلك الوقت أصبح يطلق عليهم تسمية عبيد البخاري أو جيش البخاري، الذين كان يتم تكوينهم في مدرسة عسكرية خاصة منظمة بدقة أنشأت سنة 3300 هـ/ 3688 م، تقدم لهم دروس عملية في القتال وركوب الخيل إضافة إلى الحرف كالنجارة والبناء، وحتى بنات الجنود السود تم جلبهم إليها لتعليمهم كيفية إدارة شؤون البيت وبعد تخرجهن يتم تزويجهن من عبيد البخاري. ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

[3] – **فرق الكيش**: هي من بين الفرق الدائمة للجيش المغربي التي أغلب عناصرها من الخيالة، كما كانت لها مدفعية جبلية، تتكون من مجموعة قبائل هي كالآتي: قبائل الأوداية (االودايا) قدموا من المشرق العربي، الشراكة، الشراردة، كانت تتمتع بامتيازات مادية ومعنوية بصفة متباينة فلكل قبيلة منهم امتيازاتها الخاصة وليس بالضرورة ما يعطى لواحدة منهم نفسه يمنح للأخرى، وكلما كانت الفرق قريبة من السلطان أكثر كلما كان لها حظ أكبر من الامتيازات، مثل: الإعفاء من دفع الضرائب الشرعية، واستغلال الأراضي المخزنية، لأن فيها فرق الكيش التي لا تغادر المدينة أوالقبيلة، وهناك فرق الكيش المسخرة لخدمة السلطان، وقد نالت قبائل الشراردة التي هي من بين فروعها أرقى المناصب في الجهاز المخزني انظر: **بهيجة سيمو**، ص123 ص 127

وعلى الحدود الشرقية بدأ بيجو يقوم بالإحتياطات اللازمة، حيث طلب من حكومته أن تزوده بفرق دعم، فأجابت سلطات بلده الطلب وبعثت له بأسطول يقوده الأمير الفرنسي دي جوافيل وكان ذلك في نفس الشهر الذي بعث فيه الأمير محمد على راس الجيش، وقد بدا واضح للجميع وحتى لولي العهد المغربي التباين في إمكانيات جيوش البلدين، لكنه أصر على المضي قدما إذ لا يوجد حل آخر غير المواجهة لإنقاذ بلده من المعتدين.

بعدما انتهى الجيش المغربي من جميع الترتيبات، أخذ بأسباب الحرب وجمع أكبر عدد من رجال القبائل إضافة إلى جيشه النظامي، كما جهز الرايات والبنود، وقد أعد زي خاص لجيشه، وعسكر عند واد ايسلي الذي يبعد كيلومتر واحد على وجدة.

أرسل بيجو في 06 أوت رسالة إلى السلطان المغربي، ينذره فيها للمرة الأخيرة للإجابة حول الشرطين اللذين وضعها للسلم، وهما: موضوع الحدود وإبعاد عبد القادر من المغرب[1].

وفي 14 أوت 1844 م وقعت المعركة حيث تجمعت القوات المغربية بقيادة الأمير محمد بن عبد الرحمان عند وادي إيسلي، ووزع قواته على عدة معسكرات 8 بسهل أنجاد، بالإضافة إلى الفرق الجهادية. واحتشد الفرنسيون في هضاب وادي التافنة بقيادة لَمورسيير، واتخذ من ساحل الغزوات مركزا لاستقبال الجيوش القادمة كنجدات عبر البحر من وهران وخرجت القوات الفرنسية يوم 14 أوت 1844 م، والتي كانت على دراية بتحركات الجيش المغربي وقدم الأمير عبد القادر نصيحة للأمير محمد بعدم ملاقاة العدو وهم منكمشون، وبأن لا يضعوا الشارات، لأن العدو إذا رآها سيصل إليها مهما كلفه الأمر وكان الأمير صائبا، إلا أنهم لم يأخذوا برأيه.[2]

[1] – **الزهرة بقبق**، المرجع السابق،ص 48.

[2] – الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 12

وفي صبيحة يوم 14 أوت منع الجيش المغربي وحدات بيجو من الاقتراب قليلا نحو أنجاد، وأطلق الفرنسيون أول الطلقات نحو موقع الأمير محمد، فهجم الخيالة المغاربة في وقت واحد، وعندما اقترب الفرسان المغاربة انطلق قصف المدافع نحوهم من كل الجهات، فأخفى الأمير محمد الشارات الملكية، مما أدى إلى عدم التعرف على مكانه، ففشل الجيش المغربي، وانسحب الأمير محمد نحو تازة ثم فاس.

وفي ذات السياق فإن معركة ايسلي قد تزامنت معها أحداث قصف في المغرب الأقصى فبالتنسيق مع الجيش البري بقيادة بيجو المتجه إلى إيسلي لمواجهة الأمير محمد، كان الأسطول الفرنسي بقيادة الأمير الفرنسي جوانفيل ينظم عمليات قصف شديدة على المغرب.[1]

المطلب الثالث: نتائج معركة إيسلي 14 أوت 1844م

نتيجة لانهزام المغاربة في ميدان معركة إيسلي، أصبحت فرنسا المسيطرة على العلاقات المغربية الفرنسية وستكون هذه الهزيمة سببا في الاتفاقيات التي ستعقد بعدها.

ويمكن تلخيص نتائج هذه المعركة فيما يلي:

- الخسائر البشرية والمادية الكبيرة للجيش المغربي وأسر الكثير من الجنود ماشكل ورقة ضغط لصالح الفرنسيين.
- تخريب العديد من المدن المغربية أهمها طنجة واحتلال بعض المدن منها الصويرة.
- رضوخ الجانب المغربي لجميع شروط فرنسا التعسفية في أغلب المعاهدات التي تلت المعركة.
- معاهدات طنجة ولالة مغنية التي انعكست سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية.
- نشأة صراع الأمير عبد القادر مع السلطان عبد الرحمان.

[1] – **جلال يحي**، مسألة الحدود، المرجع السابق،ص 83.

- انهيار السمعة العسكرية للمغرب وبروز التنافس الأوربي (1845-1900).
- ظهور إصلاحات عسكرية، سياسية ودبلوماسية في المغرب.
- فشل المغرب في تحرير المدن الساحلية التي احتلها الاسبان مازاد من أطماعهم لاحقا في المغرب.

بعد انتصار فرنسا العسكري على الجيش المغربي الذي له من الأسباب ما لا يخفى أمره، فهي دولة قوية مرهوبة الجانب، أما المغاربة فدخلوا المعركة دون تدبير رغم كثرة الجند، فقد كانت الخسارة ثقيلة وخزية، أدخلت المغرب مرحلة جديدة من تاريخه، فقد فيها عزته، وفقد فيها نشوة وادي المخازن، إن معركة "إيسلي" في الواقع أبرزت للسلطان مولاي عبد الرحمان حقائق الأمور، فمنها أن قواته غير متكافئة مع القوات الفرنسيين، وأنه لا يستطيع مواجهتهم مستقبلا.[1] ولذلك غير سياسته كليا، فصار يناور ويراوغ، ويستعمل كثيرا من الدهاء، بل صار يجامل، ويقبل بعض الحلول في المشاكل المعروضة، مثل قضية الحدود حيث وقع معاهدتين مع الفرنسيين.[2]

[1]– **أبو بكر القادري**، المرجع السابق، ص 16

[2] – **أميرة مرابطي وسمية براهمية**، معركة إيسلي وتداعياتها على رسم الحدود الجزائرية المغربية 1844- 1902م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة قالمة، 2019-2020 م ص ص 125-140..

المبحث الثالث: معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844م:

المطلب الأول: ظروف عقد الاتفاقية

بعد انتكاسة موقعة ايسلي والقصف المكثف للمدن الساحلية المغربية مما أدى الى حالة عدم استقرار في المغرب، بالإضافة الى التدخل الرسمي للمبعوث الدبلوماسي الإنجليزي دورما ن هاي الذي ساهم في اقناع المغاربة بأنه لايجب انتظار أية مساعدة أوربية، لم يبق أمام السلطان المغربي سوى الخيار الدبلوماسي، الذي رأى فيه أقرب الحلول للحفاظ على العرش، وهنا فوّض السلطان لنائبه وعامله بطنجة بوسلهام بن علي عقد المعاهدة، والصلح المقترح عليه من لدن فرنسا1، أما فرنسا فقد هدفت لتحقيق أهدافها دبلوماسيا والمتمثلة في التضييق على الأمير عبد القادر للقضاء على مقاومته وبسبب المعارضة الإنجليزية للتوسع الفرنسي حيث اعلن وزير خارجيتها اللورد ايبردين بتاريخ 31 جوان 1844 أن احتلال أي نقطة في المغرب بصفة دائمة سيكون بمثابة حرب.

المطلب الثاني: بنود الاتفاقية

جرت المفاوضات بين الطرفين، حيث مثل الوفد الفرنسي كل من الدوق "غلوسبر Glusber" سفير فرنسا في مدريد، والدكتور "وارنييه Warnier " والقنصل الفرنسي بطنجة "دي نيون Nion"، أما الوفد المغربي فمثله بوسلهام بن علي عامل طنجة، والفقيه بوسلام، وانتهت المحادثات بعقد معاهدة طنجة يوم 10 سبتمبر 1844م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 أكتوبر 1844م، وتضمنت ثمانية بنود أهمها:

- التزام السلطان المغربي بعدم تقديم المساعدة لأي ثائر، أو عدو لفرنسا.

[1]– **عبد الهادي التازي**، ج 10، ص 15.

- وضع الأمير عبد القادر خارجا عن القانون[1]، على امتداد الدولتين الجزائر والمغرب، وعليه يجب متابعته بالسلاح على تراب البلدين[2]وإما تحمل كل المسؤوليات المرتبة عن عدم تطبيقه:

- قيام الجيش الفرنسي باستعمال حق مطاردة الأمير عبد القادر والثوار الجزائريين داخل التراب المغربي.
- انتشار القوات الفرنسية داخل الحدود المغربية شرقا.

وقد كان المغرب مخير بين خيارين:

- قبول ولو بعد مقاومة طويلة الاستسلام كرها وتفوز فرنسا بقطرين عوض واحد.
- وإما الاحتفاظ باستقلاله ويخضع لتسليم شريف لزعيم كبير إلى عدوه الذي التزم بتكريمه وقد اختار المغرب الخيار الثاني.

ونتيجة لهذا أصبح الأمير عبد القادر مطاردا وغير مرغوب فيه داخل الأراضي المغربية، وأثارت المعاهدة غضب القبائل فعرضوا على الأمير الإطاحة بالسلطان وأخذ مكانته إلا أنه رفض ذلك[3].

على أنه إذا وقع الأمير في أيدي الجيش الفرنسي، فإن الحكومة الفرنسية تلتزم معاملته بكل احترام ومروءة وفي حالة وقوعه في أيدي السلطان فإنه يلتزم سجنه في إحدى مدن الساحل الغربي، حتى ينظر الطرفان في الإجراءات اللازمة لمنع عبد القادر من حمل السلاح، وإفساد ما بين الجزائر والمغرب.

---

[1]- **بلعربي نور الدين**، معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير ،المرجع السابق، ص 107

[2]- **إبراهيم مياسي**، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 341.

[3]- **بسام العسلي**، الأمير عبد القادر الجزائري، ط3، دار النفائس، بيروت، 1962م، ص149.

- تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب، فتبقى ثابتة حسب ما كان معترفا به على عهد الدولة العثماني في الجزائر. وأن التطبيق الكامل المنظم للحدود سيكون موضوع اتفاقية خاصة بعد المعاينات المباحثات على الميدان[1].

[1]- **نجلاء خنوفة،** اتفاقية لالا مغنية وتأثيرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1845-1847 م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة الوادي، 2019-2020م، ص 41.

المبحث الرابع: معاهدة لالا مغنية 18 مارس 1845م

المطلب الأول: ظروف عقد الاتفاقية

تبقى أسباب عقد المعاهدة الثانية بين فرنسا والمغرب في هذه الفترة مجهولة، وخاصة بعد مرور ستة أشهر فقط على توقيع معاهدة طنجة، إلا أنه من الراجح أن أسباب عقد هذه المعاهدة ترجح في أساسها للطرف الفرنسي الذي كان يرى في معاهدة طنجة، معاهدة غامضة، خاصة إذا علمنا أن الجنرال "بيجو" الذي كان غير راض بعدم إشراكه في معاهدة طنجة، قد ضغط أمام البرمان الفرنسي لإعادة النظر في مسألة الحدود، ويبدو أنه كان يريد ضم مدينة وجدة إلى نطاق حدود دولة الجزائر، كما كان يرى أن مسألة الحدود ستكون موضوع اتفاقية خاصة.

بعد معاهدة طنجة أرسل المارشال "بيجو" رسالة إلى ولي العهد المولى محمد بن عبد الرحمن بتاريخ 17 سبتمبر 1844، يحذره فيها من تحركات الأمير، ومما جاء في هذه الرسالة ما يلي:

«.. إن الحاج عبد القادر قد انتقل لوسط هذه الأقطار، فليس هكذا الطلب منك بل أردنا أن ينتقل بأهله ومن معه إلى مرسى من مراسيمكم البعيدة، وتلزموا أنفسكم أن لا يخرج من موضع وضع فيه قط، سيما تلتزموا أن لا يرجع لمضادتنا بالنواحي الشرقية ولم يكن بيننا سبب في القتال إلا هو فقط.. »[1]. ويبدو أن بيجو كانت نيته الضغط مجددا على المغرب تمهيدا لمشروع ترسيم الحدود بين الدولتين.

ولما كان لزاما على الطرفين الجلوس مجددا للتفاوض حول مسألة الحدود حسب ما نص عليه الشرط الخامس من اتفاقية طنجة:**«.. إن تحديد الحدود بين المملكتين يبقى مقررا**

[1]– **إبراهيم مياسي**، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 341 – 342.

ومتفقا بين الطرفين على عهد الأتراك بالجزائر، وسيكون لتحديد الحدود التام والمنتظم لهذا البند موضع اتفاقية خاصة تُعقد بن الطرفين في عين المكان بين المكلفين لهذا الشأن من قبل جلالة إمبراطور فرنسا وبين مندوب عن الحكومة المغربية... »[1]، فقد اجتمع الطرفان في مدينة مغنية يوم 18 مارس 1845م، للاتفاق حول رسم الحدود، وقد اشترك في المفاوضات التي توجت باتفاقية لالا مغنية من الجانب الفرنسي إضافة إلى الجنرال، دو لاروا (De la rue)، والمترجم ليون روش (Léon roch)، الذي كان يشغل منصب قنصل فرنسا بطنجة، بالإضافة إلى العقيد ريورات (Rouret)، وقد تشكل الوفد المغربي من سي حميدة الشجعي عامل وجدة، والسيد أحمد خضر السلاوي كاتب الأوامر السلطانية2، وممثلا شخصيا عن السلطان عبد الرحمن.

وبموجب هذا الاتفاق وقع الطرفان على معاهدة حملت اسم المكان الذي وقع فيه التفاوض "لا لا مغنية" يوم 18 مارس 1845م، والتي رسّمت الحدود بين البلدين3، حيث نصت المعاهدة على رسم تفصيلي للحدود الإقليمية والسياسية ما بين الجزائر والمغرب، ابتداءا من سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة ثنية الساسي، كما حددت ما بقي من أسماء التابعة لكل من البلدين.

تضمنت المعاهدة سبعة شروط تهم المسألة الفرنسية المغربية «**هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس، وسوس الأقصى، الفقيه السيد حميدة علي الشجعي**

---

[1]- **إبراهيم حركات**، المغرب عبر التاريخ، ج 3، المرجع السابق، ص 205.

[2]- **محمد مزيان**، جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب "، مجلة كان التاريخية، ع 22، ديسمبر2013م، ص 40.

[3]- **إسماعيل العربي**، المرجع السابق، ص 282.

عامل بعض مملكة المغرب، ونائب سلطان الفرنسيين وسائر مملكة الجزائر، الجنرال "ارستيد يزيد ور" والكونت "دولاروا" صاحب نيشان الافتخار لدولة الفرنسيين»[1].

أشار البند الأول من الاتفاقية إلى أن وكيلي السلطتين الفرنسية والمغربية، اتفقا على إبقاء الحدود بينهما كما اتفق عليهما في الماضي بين الأتراك وملوك المغرب السابقين، بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر، ولا يحق لأحد البناء في الحدود، ولا تميَّزُ بالحجارة، بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيين على الجزائر.

أما البند الثالث فقد تطرق إلى تحديد تفصيلي للحدود من "فم عجرود" مع البحر الأبيض المتوسط إلى "ثنية ساسي"، الواقعة على بعد 150 كم نحو الجنوب.[2]أما الشطر الرابع من هذه الاتفاقية فتعرض لوضعية المجال الصحراوي المشترك بين المغرب والجزائر، ونصَّ على عدم وضع أيّ حدّ فاصل بهذا المجال لكونه لا يحرث، وإنما هو مرعى للقبائل المتنقلة والتي ينبغي أن تظل تنتفع بموارد الصحراء المائية والكلئية[3].

أما عن الصحراء المشتركة فقد اقتصرت المعاهدة على الإشارة إلى ممارسة كل سلطة لسيادتها على رعاياها في تلك الصحراء، وعلى حسب شهادة الموقعين على اتفاقية "لالة مغنية"، فإن الحدود بين الجزائر والمغرب قسمت إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول: يمتد من مصب واد كيس في البحر الأبيض المتوسط، إلى "ثنية الساسي"، الواقعة على بعد 150 كيلومتر إلى الجنوب.

[1]– **إبراهيم مياسي**، الاحتلال الفرنسي للصحراء، المرجع السابق، ص 342.

[2]– **محمد مزيان**، مقال سابق، ص 42.

[3] – **إبراهيم مياسي**، الاحتلال الفرنسي للصحراء، المرجع السابق، ص 342.

والقسم الثاني: يمتد من "ثنية الساسي" إلى "فقيق"[1] جنوبا، وهذا القسم لم تعين حدوده بدقة، وإنما نصَّ فيه على القبائل والقرى التي ذكرت على أنها تابعة لسلطة الفرنسيين في الجزائر.

القسم الثالث: يقع جنوبي "فقيق" وقد اتفق المتفاوضون، وبناء على برقية وصلت من "الكي دورصي" على ألا تعين حدوده ولا قبائله، بحجة أنه صحراء ومراعي لرعايا الدولتين[2].

اعتبرت فرنسا أن اتفاقية لالا مغنية من جانب إطارها الدولي اتفاقية سلام بينهما وبين المغرب، ولعل ما يؤكد ذلك رسالة دو لاروا (De la rue) إلى وزير الحرب الفرنسي عشية توقيع المعاهدة "**« إن النتيجة المحصل عليها من اتفاقية لالا مغنية جد مهمة، واتوقع أن تكون أكثر من ذلك عندما نقوم بنشر مضامينها، فهي في الواقع لم تسمح لنا بإقامة حدودنا الغربية مثلما كانت أيام الترك، ولكنها الآن أكثر وضوح ودقة... باختصار فاتفاقية لالا مغنية هي معاهدة سلام »**[3].

لقد عبر السلطان عبد الرحمن في البداية عن رفضه المعاهدة، فقد اقتطعت هذه الاتفاقية–برأيه– أجزاء مهمة من التراب المغربي لصالح الفرنسيين بالجزائر، وهذا من خلال الرسائل التي بعثها إلى عامله بوسلهام بن علي[4] **«.. وإن عدو الدين خدعهما وبذل لهما الطمع حتى أدخل طرفا وافرا من هذه الإيالة السعيدة في إيالة الجزائر...**

---

[1]– فقيق أو فجيج: هي إقليم واسع يمتد من على مساحة تقدر بـ 900 كم، وتحتوي على واحات كثيرة بها ثمانية قصور أشهرها العابد وزناقة، كانت في العهد الزياني تابعة إلى مملكة تلمسان، وبعد حملة المنصور في صحراء السودان الغربي ضمها إلى ملك السعديين. ينظر: **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 386.

[2]– **عبد الهادي التازي**، المرجع السايق، ج 10، ص 16.

[3]– **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 41.

[4]– نشر حماش في كتابه وثائق تاريخ الجزائر ثلاثة رسائل في شأن رفض السلطان عبد الرحمن للمعاهدة، ص ص 95– 97.

»[1]، إلا أنه وافق عليها فيما بعد، لما تبين له أن الاتفاقية صحيحة، وخاصة بعد وصول تقارير من كبار وشيوخ القبائل، تؤكد أن رسم الحدود مطابق لما كان عليه أيام الترك بالجزائر «.. **أنّ أمرها كان على حق وتحري حدود الترك القديمة المشهورة، فحيث كان الأمر على الوجه فلا كلام فيه، وإنما حملنا على المراجعة ما ادعاه أعيان القبائل الذين وجدهم الحال بحضرتنا[2]، وكان عددهم ينيف عن المائتين... فهم فيما ادَّعوه من أمر الحدود أكذب، إنّا أردنا قطع حجتهم، وإيضاح دعواهم وقد كتبوا بعد توجههم بأن الحدود على حدود الاتراك...**» [3].

لقد انتهت اللعبة السياسية الفرنسية بنفس النجاح الذي حققته على أرض معركة "إيسلي" حيث اعتبر الفرنسيون الأمير عبد القادر العقبة الوحيدة في العلاقات الثنائية، حيث مثلت هاتان الاتفاقيتان بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السياسية بين الفرنسيين والمغاربة من جهة، وبين الجزائريين والمغاربة من جهة ثانية.

وعلى الصعيد علاقات السلطان عبد الرحمن بالأمير وفرنسا، فقد حددتهما الاتفاقيتان الموقعتان بين فرنسا والمغرب، وهما الاتفاقيتان التان وضعتا حدا لأطماع "بيجو" في المغرب بعد موقعة "إيسلي"، لولا تهديد بريطانيا بالتدخل، كما يمكن اعتبار المعاهدتين من الأهمية بمكان بحيث وضعتا أرضية جديدة لعلاقات المغرب بالجزائر، ومع فرنسا في الجزائر أيضا، والأهم من هذا أن المعاهدتين تقحمان المغرب مباشرة في أحداث الجزائر وذلك من خلال:

- اعتراف المغرب بالسلطة الفرنسية على الجزائر.

---

[1]– **إبراهيم حركات**، المغرب عبر التاريخ، ج 3، المرجع السابق، ص 208.

[2]– كان هؤلاء الأعيان في فاس عند توقيع المعاهدة لحضور حفل المعايدة بمناسبة العيد.

[3]– **خليفة ابراهيم حماش**، المرجع السابق، ص ص 100 99.

- التنكر لجهاد الأمير عبد القادر وقبولا حق مطاردته مع غيره من المجاهدين من قبل الفرنسيين والجيش المغربي[1].

وهكذا انتهت معركة جانبية لا شك أن الأمير الذي هو صاحب الشأن الأول فيها، قد تجرع مرارتها، فكان عليه الاستعداد لمواجهة فريقين: الأول دخيل مستعمر، والثاني أخ عدو.

المطلب الثاني: أسباب عقد اتفاقية لا لا مغنية 18 مارس 1845م:

1-استمرار لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب نتيجة الضغط الفرنسي الذي تعرض له داخل الجزائر، حيث زاد هذا الضغط بعد عقد اتفاقية التافنة، ثم خرق هذه المعاهدة من طرف الفرنسيين.

2-الضغط الفرنسي على المغرب الأقصى وقصف طنجة والصويرة.

3-احتلال لالا مغنية ما شكل تهديدا للمغرب الأقصى حتى يتخلى عن دعم مقاومة الأمير.

4-هزيمة المغرب في معركة إيسلي.

5-معاهدة طنجة التي مهدت لهذه الاتفاقية.

المطلب الثالث: نتائج اتفاقية لالة مغنية:

شكلت هذه المعاهدة بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السياسية بين الفرنسيين

والمغربيين من جهة، وبين الجزائريين والمغربيين من جهة أخرى، وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية أن الأمير عبد القادر هو العائق الذي يمنع قيام علاقة صداقة مع المغرب، وبحكم أن فرنسا هي من تحتل الجزائر وهذه الأخيرة تقع بجوار المغرب فإن اتفاقية طنجة ولالة مغنية أدخلتا المغرب مباشرة في أحداث الجزائر وذلك من خلال اعتراف المغرب

[1]- **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص 34.

بالسلطة الفرنسية في الجزائر وكذلك تعاون القوات الفرنسية والجيش المغربي لمطاردة الأمير عبد القادر.

لقد اعتبرت معاهده لالة مغنية 1621 هـ/ 1481 م وقبلها اتفاقية طنجة السبب الرئيسي في كف السلطان المغربي عن تقديم الدعم للمقاومة الجزائرية بشكل نهائي والمتمثلة في شخص زعيمها الأمير عبد القادر[1].

وعكس ما يدعي المؤرخون المغربيون بأن هذه المعاهدة مجحفة في حق حدود بلادهم، فإن هناك مؤرخين آخرين يردون عليهم ويثبتون أن المغرب كان المستفيد الأكبر هنا بضمها للمزيد من الأراضي والقبائل الجزائرية، ومن بينهم المؤرخ المكي جلول الذي يذكر أن جهود السلطان أثمرت نتائج كثيرة منها[2]:

– تغيير خط الحدود من وجدة إلى وادي قسين شرقي وجدة، واعتراف فرنسا بذلك الخط رسميا.

– إلحاق العديد من القبائل الجزائرية إلى المغرب وهي: المحيا، حميان الجنبة، عمور الصحراء، وأولاد سيدي الشيخ الغرابة، كما تم ضم قصور جزائرية إلى المغرب ونقصد بالذكر قصور كل من فكيك وايش.

– أقرت فرنسا بحق المغرب في المناطق التي استولى عليها ملوكها من الجزائر في أواخر العهد العثماني.

– وفي الأخير تم رسم خريطة لإثبات هذه الحدود وترسيخها[3].

ومن بين المضاعفات الخطيرة التي أدت إليها اتفاقية لالة مغنية المفروضة على المغرب ظهور انشقاقات داخل البلاط الملكي، حيث ظهر قسم يقف في صف المخزن المغربي الذي سيطبق بنود الاتفاقية الخاصة بطرد الأمير، وقسم آخر مؤيد للأمير

[1] – محمد بن الطيب البوشنيقي، المرجع السابق، ص 109.

[2] – جلول المكي، المرجع السابق، ص 150.

[3] – ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 205

ورفض الرضوخ لتعليمات مملكته، ويتضح جليا أن هذه الاتفاقية أحدثت توتر وخلافات بين الجزائر والمغرب وأزمات بين قبائل الجانبين[1].

المطلب الرابع: المواقف من اتفاقية لالة مغنية:

موقف الأمير عبد القادر:

لقد تلقى الأمير خبر المعاهدتين بالحزن وخيبة الأمل، لان هذه المعاهدة إن لم تكن لنصوصها قيمة عملية في الحد من نشاطه، فهي بالتأكيد قد وضعت حدا لآماله في توسيع نطاق المعركة بحيث تندمج المقاومة الجزائرية المغربية وتنطلق في مجهود مشترك لطرد العدو من البلدين مما دفعه الى تغيير استراتيجيته العسكرية في المقاومة.

موقف فرنسا:

كانت الاتفاقية لصالح فرنسا، حيث أنها هي من أملت شروطها على المغرب الأقصى واعتبرت فرنسا هذه الاتفاقية، في إطارها الدولي اتفاقية سلام بينها وبين المغرب، لأن الحدود أضحت أكثر وضوحا ودقة، كما أعطت الاتفاقية الضوء الأخضر لفرنسا لمواصلة احتلال المناطق الداخلية والجنوبية للجزائر وإخضاع الأهالي، وكذلك الإشراف على مرور المواد المصنعة القادمة من أسواق الشمال متوخية الطرق الصحراوية[2]. لكن عكس ما تزعم فرنسا بأن هذه الاتفاقية هي اتفاقية سلام، هي اتفاقية تحقيق ما تطمح له فرنسا.

موقف السلطان المغربي:

[1] – ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 208.

[2] – **بو داوية مبخوت**، دور الطريقة الشيخية في مقاومة أولاد سيدي الشيخ، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد خاص، الجزائر، أفريل 2008م، ص 254.

وبعد اطلاع السلطان عبد الرحمن على نص المعاهدة، عبر عن غضبه من تصرف حميدة الشجعى ومرافقه، واعتبرها خدعة من المفاوض الفرنسي.[1]وقد بعث السلطان رسالة إلى الجنرال الفرنسي بواسطة بوسلهام يرفض فيها مشروع اتفاقية لالا مغنية الخاصة بتعيين الحدود، والأسباب التي يعتمدها المخزن في رفضه لمقترح تعيين الحدود. كما أن أعيان القبائل المعنية لم يحظروا المؤتمر، والملك لم يُستشر في تفاصيل تعيين الحدود. وقد أوضح كاتب الرسالة بأنه نصح الفرنسيين بتعيين الحدود بشكل عام ومنه يسهل التعرف عليها من خلال حدود الأتراك ولم يفرض بناء حاجز على الأرض، وأضاف أنه كان من الضروري تعيين الحدود وفقا لمعطيات المحضر، فيجب مناقشة ذلك مع ممثلي القبائل، ويستطيع السلطان إبداء رأيه في كل نقطة على حدة، قبل الاتفاق النهائي، وهذا الكاتب كان على إطلاع على النص الأول للوثيقة، لأنه يقول بأن تعيين الحدود يتوجب عليه تخطي العراقيل الكبيرة.[2] كما يتضح أن سبب عدم توقيع سلطان المغرب على الاتفاقية هو مشروع الاتفاقية التجارية لأن السلطان إذ قبل بحرية التجارة البرية، سيؤدي به إلى اغراق السوق المغربية بالبضاعة الإنجليزية دون أن تدفع هذه الحقوق تجارتها.

ورغم محاولة السلطان تعيين مفاوضا جديد النقض ما برمته سابقه- والذي ذكرناه آنفا إلا أن ضغط الحكومة الفرنسية ومطالبتها بتعيين بعثة دبلوماسية تتفاوض بشأن الحدود بين البلدين في العاصمة الفرنسية ومطالبتها بتعيين بعثة دبلوماسية تتفاوض بشأن فتح الحدود بين البلدين في العاصمة الفرنسية وتهديدها بقنبلة الموانئ المغربية في حالة الرفض الملكي لمطلب السلطات الفرنسية جعل الملك المغربي يتخذ حلا وسطا، وهو

[1]- **إبراهيم حركات**، المرجع السابق، ص 208.

[2]- **إسماعيل حامت**، المرجع السابق، ص ص74-75.

قبول التفاوض الذي أذن للمفاوض بالتفاوض فيه ورفض ما لم يأذن له فيه، ووافقت البعثة الفرنسية بطنجة على تعديلات السلطان بعد تردد.

لكن أثيرت فيما بعد مشكلات بسبب عدم الضبط من المفاوض المغربي الذي يعايش الأوضاع في عين المكان دون أن يستشير السكان المعنيين.[1]

واضطربت علاقة ليون روش وبوسلهام نتيجة وصول رسالة من محمد بن إدريس إلى الجنرال (DE LA RUE دولاروا) حول مصادقة السلطان على مسألة الحدود، في حين كان روش ينتظر الرد من بوسلهام، واستخدم ليون روش ذكائه، ووقع على رسالة للسلطان يعترف فيها أن السلطان يعترف ببنود معاهدة لالا مغنية الخاصة بمسألة الحدود وفقا للوثائق العثمانية، ويوافق على عدم فعالية الاتفاقية التجارية إلى أن تفتح المفاوضات من جديد بينه وبين الملك الفرنسي[2].

وكان هدف ليون روش من هذا التوقيع شخصيا على نص الرسالة هو ترك باب المفاوضات مفتوحا أمام الجنرال (DE LA RUE دولاروا) وذلك في حالة رفض السلطان لمطالبه، وجاء في رسالة روش إلى الجنرال (DE LA RUE دولاروا) بتاريخ 20 جوان 1845م أن مولاي عبد الرحمن صادق على نص رسالته بما فيها البند الثالث والرابع والخامس من معاهدة لالا مغنية التي تنص على اعتراف المغرب بسلطة فرنسا على الجزائر، وحق متابعة القبائل الجزائرية داخل التراب المغربي.

ولقد كان رفض سلطان المغرب التوقيع في البداية تحت ضغط الإنجليز والإسبان الذين يرون في الاتفاقية التجارية المس بمصالحهم الاقتصادية وحتى السياسية، وربما

[1]– **ابراهيم حركات**، المرجع السابق، ص 209.

[2]– **يوسف مناصرية**، المرجع السابق، ص 49.

كانوا قد اقترحوا عليه التوقيع فقط على مشروع مسألة الحدود، وهو الأمر الذي تركه يصادق عليه بدون مناقشة[1].

ومن نتائج التقارب المغربي الفرنسي تعيين سفير مغربي هو عبد القادر أشعاع في باريس، وقد سافر في ديسمبر 1845م وكان مصحوبا برسالة من السلطان إلى الملك الفرنسي، ومفادها هو السلام بين فرنسا ة المغرب، وبذلك ساهم أشعاع في تغيير الموقف المغربي من مؤيد للأمير إلى خصم عنيد بعد أن كان كل من المغرب والأمير عبد القادر يحملون نفس الموقف العدائي تجاه فرنسا[2].

من خلال موقف السلطان المتذبذب من هذه الاتفاقية، نستنتج أن عدم مصادقته على الاتفاقية في بداية الأمر كان نتيجة ضغط الإنجليز والإسبان عليه، ومصادقته عليها في نهاية الأمر كان نتيجة الضغط الفرنسي عليه، وبهذا نستخلص أن السلطان أصبح بمثابة الكرة التي تتحكم بها الدول الأوروبية نتيجة ضعفه وضعف جيشه.

موقف قبائل الحدود:

رغم الضربة القوية التي تلقتها الحركة الجهادية للأمير عبد القادر، إثر عقد اتفاقيتي طنجة ولالا مغنية إلا أن الأوضاع الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الناجمة عنهما أضفت عليها حالة من القدسية والإجلال في نظر أهالي شرق المغرب الذين أصبحوا يشعرون أكثر فأكثر بوطأة اليد الاستعمارية، ولذلك فإن أمانيهم التقت مع أمانيه

[1]- **يوسف ماصرية**، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[2]- **نور الدين بلعربي**، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر(1830-1847م)، المرجع السابق، ص 109.

ورغبتهم في مقاومة المستعمر وجدت القبائل البطل الشجاع الذي يوجهها إلى وجهة الجهاد الشريف والتضحية[1].

وقد حل الأمير عبد القادر بدائرته غرب ملوية عند قبيلة قلعية وتبعته أقسام من بني عامر والحشم، إضافة إلى بعض كبار قادته منهم، مصطفى بن الهاشمي ومحمد البو حميدي ومحمد بن عيسى البركاني..، ونظرا لحسن سيرته أقام بينهم ثلاث سنوات، وفي تلك الفترة ازدادت هجماته على الجزائر ضد فرنسا، وأشهر الغزوات الواقعة هي واقعة وادي سير من بلاد زواوة وتموشنت.

ووجد الأمير عبد القادر دعما كبيرا عند قبائل شرق المغرب وخاصة أولاد ستوت، وبني بويحي والمطالبة، لأنها رأت فيه مجاهدا لاجئا، في ديارهم يقاومن الفرنسيين الذين أرغموا المخزن على توقيع معاهدة لالا مغنية التي أفقدتهم جزءا كبيرا من أراضيهم وقسمت أكثر من قبيلة إلى قسمين، دون علمها بتحويل ميزان القوى لصالح فرنسا، ولأن السلطان المغربي أصبح يدرك انتهاء زمن المواجهة مع فرنسا، لأنها تجاور المغرب، ونظرا لالتزامه بمعاهدتي الصلح ولالا مغنية، فإن همه أصبح منذ جانفي 1845م، هو التفريق بين قبائل شرق المغرب والأمير عبد القادر[2].

ومن القبائل التي كانت تقيم في الحدود: أولاد جرير وأولاد منيع، وأولاد سيدي الشيخ، وبن سناسن وغيرها، وكانت هذه القبائل ترفض شروط المعاهدة لأنها تمس كرامتها ودينها، ومن أسباب رفضهم أيضا هو أن هذه الاتفاقية تشتت قبائلهم بين وطنين فقدموا احتجاجات وشكاوي للسلطان ودخلوا في مواجهات مع قوات الاحتلال الفرنسي[3].

---

[1]- **إسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي**، المرجع السابق، ص 146.

[2]- **محمد أمطاط**، المرجع السابق، ص 61.

[3]- **نور الدين بلعربيي**، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر(1830-1847 م)، المرجع السابق، ص 109.

ورفضت هذه القبائل الالتزام بنصوص الاتفاق واستمرت في دعمها للأمير عبد القادر، رغم أن هذه المساعدات أصبحت ضعيفة لأن الاتفاقية أربكت القبائل المغربية ومزقت الصفوف وقيدت حركتها وبذلك نجحت فرنسا في عرقلة هذه المساعدات، حيث حشدت فرنسا لهذا الغرض قوات عسكرية كبيرة على الخط الحدودي الممتد على مسافة 150 كلم من البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي جنوبا[1].

و بعد تعرفنا على موقف قبائل شرق المغرب الرافضة للاتفاقية في البداية نستنتج أن هذه القبائل كانت مؤيدة للأمير ومعجبة بجهاده ضد فرنسا، لكن حالة الضعف التي عاشتها بسبب تقسيمها والضغط عليها من طرف السلطان المغربي وفرنسا جعلها تلغي موقفها من الأمير وأصبحت تحاربه، وبهذا نلاحظ مدى التغير في علاقة المغرب بالأمير الذي كان يعتبرها ملجأه الآمن وقاعدته الخلفية التي يحتمي بها عند الضغط الفرنسي عليه داخل الجزائر وذلك بسبب تأثير اتفاقية لالا مغنية، وفيما بعد سنتعرف على مدى تأثير اتفاقية لالا مغنية على مقاومة الأمير عبد القادر.

إن لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى واستقباله من طرف القبائل التي قدمت له الدعم والولاء، أدى بفرنسا إلى توجيه أنظارها صوب المغرب، وأقامت معسكرا في لالا مغنية، وحذرت المغرب من دعم الأمير، لكن المغاربة لم يستجيبوا لها فثارت ثائرة فرنسا وبدأت في قصف موانئ المغرب(طنجة والصويرة)، بالإضافة إلى إلحاق الهزيمة بالجيش المغربي في معركة إيسلي، وهذا الانتصار جعل فرنسا تملي على المغرب شروط معاهدة الصلح، وعهد المغرب بالتخلي عن دعم الأمير واعتبره خارج عن القانون، وترك مسألة الحدود لمعاهدة أخرى وبالفعل بعد 6 أشهر من هذه الاتفاقية أي 18 مارس 1845م، عقدت معاهدة لالا مغنية والتي رسمت الحدود بين الجزائر

[1]- **نور الدين بلعربي**، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر(1830-1847 م)، المرجع السابق، ص 109.

والمغرب، والتزمت بعدم استقبال الأمير ودعمه، ونتج عنها تقسيم الحدود ة القبائل بين الجزائر والمغرب ومطاردة الأمير في الأراضي المغربية وقد أيدت فرنسا هذه الاتفاقية لأنها تخدم مصالحها، لكن السلطان لم يقبلها في أول الأمر، وبضغط من فرنسا وقع عليها في نهاية المطاف، أما قبائل شرق المغرب لم تؤيد هذه الاتفاقية نهائيا، لكن نتيجة ضغط السلطان وفرنسا قبلوا بها مرغمين في النهاية.

المبحث الخامس: القبائل الحدودية وقضية الحدود

المطلب الأول: قبيلة أولاد سيدي الشيخ

وبرز على ساحة النزاعات الحدودية إحدى قبائل الجنوب الوهراني[1] وهي قبيلة أولاد سيدي الشيخ التي أشرف بيري عام 1847م على فرع منها[2]، كون هذه القبيلة تفرعت إلى مجموعتين بعد وفاة الزعيم سيدي عبد القادر[3].

فتزعم فرع منهم الابن الأكبر الحاج أبي حفص الذي اختار الاستقرار حول قبر أبيه وسموا بأولاد سيدي الشيخ الشراقة، وقسم آخر ذو عدد أكبر من القسم الأول ارتأى أن يستوطن الجهة الغربية من القصر بزعامة الابن الثالث سيدي الحاج عبد الكريم أطلق عليه إسم أولاد سيدي الشيخ الغرابة، ويمكن أن نعزي أسباب الصراعات القائمة بين هذه القبائل إلى رغبة كل منها في السيطرة على أكبر عدد ممكن من المناطق، ومع مرور الوقت أخذت المشاكل بين القبائل المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية تتفاقم نظرا لتضارب المصالح، حيث وقعت معارك مقتطعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي

[1] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص28

[2] – **أحميدة عميراوي وآخروان**، المرجع السابق، ص55.

[3] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص29.

أبرزها معركة سيدي زاهر يوم 30 أوت 1859م، يقودها الثائر محمد بن عبد الله [1]، الذي بدأ كفاحه من سهل طريفة بدعم من مجموعة القبائل المعادية للاستعمار الفرنسي، بعدما تواصل مع زعمائها طالبا مساعدتهم للقضاء على الفرنسيين، ومن بينهم الشيخ محمد المكي بن كيل والحاج ميمون بن بشير على رأس بني سناسن[2] كما يمكن إرجاع أساب هذه النزاعات إلى مشاكل سلاطين المغرب وسياستهم، وكذا إلى أسلوب الفرنسيين القاسي في معاملة السكان القاطنين بمنطقة الحدود الذين لهم أقارب من المغرب الأقصى والجزائر[3]. ونظرا لهذه الأحداث بدأت فرنسا تجهز قوتها الحربية التي كانت معسكرة على الحدود لتأديب هذه القبائل خاصة بني سناسن شمالا وبني كيل جهة فقيق جنوبا، ودخلت المغرب استنادا على غموض اتفاقية لالا مغنية معتبرة ذلك ليس فيه أي خرق للقوانين[4].

كما قامت فرنسا بهذه الخطوة للكشف عن مدى ضعف المخزن، مستغلة وفاة السلطان عبد الرحمان بن هشام في 1859م الذي خلفه ابنه محمد المتهم بتحريض القبائل الثائرة، وهو احتمال وارد خاصة وأن السلطان المغربي كانت له مشاكل في الجهة الغربية مع الإسبان فأراد أن يبعد أعين الفرنسيين عنه ويشغلهم بتلك الأحداث، إضافة إلى وجود عامل أخر مساعد على ظهروها وهو العامل التجاري بعدما أغلقت الحدود بين الجزائر والمغرب بأمر من حاكم الغزوات الضابط الفرنسي بوبريتر (Boubritre)، مما أدى إلى

---

[1] – **محمد بن عبد الله:** هو أحد تلاميذ محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية أرسله هذا الاخير إلى الجنوب الجزائري ليقوم بثورة ضد الاحتلال الفرنسي، وصل إلى طرابلس الغرب عام1850، ومنها اتجه إلى واد سوف عبر غدامس وتقرت واستقر بزاوية رويسات قرب ورقلة، ليعلن هناك عن بداية ثورته التي عمل فيها على اشراك أهالي الجنوب فيها مستعينا في عملية اقناعهم برسائل السنوسي التي تطلب منهم الوقوف بجانب محمد بن عبد الله، استمرت فترة نضاله قرابة نصف قرن كامل في الجزائر وطرابلس وتونس إلى أن توفي عام 1895 م، ينظر: **عبد الباقي مفتاح**، أضواء على الشيخ أحمد التيجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص 20.

[2] – **أحميدة عميراوي وآخرون**، المرجع السابق، ص56.

[3] – **يحيى بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص 145.

4– **عبد الله العروي**، المرجع السابق، ص 146.

إحداث أزمة في حركة التبادل التجاري للحبوب بين السكان في نفس الوقت الذي انتشر فيه الجفاف ونقص في المواد الغذائية، لكن لا يمكن اعتبار هذا العامل سببا مباشرا في قيام سكان بني يزناسن بثورات الحدود، ولا نستطيع إلغاء العامل الوطني في قيام كل ثورات المغرب العربي بصفة عامة، فالسبب المباشر والأكيد الذي كان وراءها يعود إلى معاملة القوات الفرنسية السيئة لسكان منطقة الحدود الذين تجمعهم قرابة مع أفراد مغربيين وجزائريين[1].

وبمقتضى معاهدة 1863م انتهزت فرنسا فرصة هزيمة المغرب أمام اسبانيا في حرب تطوان وقامت بتوقيعها، على هذا الأساس بدأت تطارد القبائل الجزائرية الفارة إلى الأراضي المراكشية، وأكثر من هذا أعطت لنفسها حق حمايتها للمغرب الذين يخدمون التجار الفرنسيين، رغم أن هذا الحق من المفروض أن يكون من نصيب السلطتين الفرنسية والمغربية إلا أنها انفردت بها لوحدها[2]، ثم أخذت تتوسع في الجنوب الشرقي للمغرب لأنها متأكدة أن السلطان لن يعارضها في هذا الفعل أيضا، وهو ما نتج عنه تراجع في المناطق الزراعية والرعوية جهة الظهرة جنوب عين مطهر، ما أدى إلى نشوب صراعات قبلية دامت لفترة طويلة غير مألوفة بين بني يزناسن بقيادة محمد البشير وقبيلة المهاية بزعامة الحاج بو بكر المهياوي والذي دام أكثر من 10 سنوات من (1863م إلى 1874م) وما زاد من تفاقم الوضع هو عدم وضع رسم دقيق وواضح لحدود كل قبيلة[3].

الحدود التي وضعت بموجب معاهدة لالا مغنية بقيت على حالها إلى غاية قيام مقاومة أولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة يعني من 1864 إلى 1908م وقد كان سبب قيام

---

[1] – **يحيى بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص ص 145،146.

[2] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص208.

[3] – **عكاشة برحاب**، أولاد البشير بين مسعود بن الزعامة القبلية والخدمة المخزنية (1845–1912)، المرجع السابق، ص04.

انتفاضة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 كون أنهم لم يرضوا بالمعاملة الفرنسية المهينة لهم، وكانت هذه المقاومة سببا في توقف فرنسا عن عملياتها التوسعية بالمنطقة حتى تتفرغ لتهدئة الثائرين، وفي الأخير تمكنت من إخماد المقاومة في بضعة شهور[1]، وتجدر الإشارة إلى أنه بعدما قسمت قبيلة أولاد سيدي الشيخ الشراقة بالجزائر والغرابة بالمغرب الأقصى بمقتضى معاهدة مغنية 1845م[2]، أصبحت المنطقة الواقعة بينهما ترفض الخضوع لأي سلطة سواء فرنسية أو مغربية، وأبت القبائل أولاد سيدي الشيخ الاعتراف بالحدود الجديدة، فكانت كثيرا ما تتعدى الحد الفاصل أثناء رعي أغنامها[3].

وحتى يتم الفصل في هذه المشكلة قام العقيد شانزي(chanzy) قائد سبدو بالتواصل مع ممثل مغربي واتفق على القيام بمسح طبوغرافي للحدود من رأس عصفور إلى عنق المشاميش للحصول على معلومات كاملة عن ميزات المنطقة وإحداثياتها الجغرافية، وقد التقى هذا الأخير مع عامل وجدة سي أحمد بن الداودي يوم 05 صفر 1283هـ/18 جوان 1866م، في أول لقاء يدرس وضعية الحدود بعد اتفاقية لالا مغنية[4].

و في 07 ربيع الثاني 1283هـ/ 18 أوت 1866م نزحت بعض القبائل المغربية كالمهاية إلى الشمال مع مقربة من سهول مغنية لتخيم في الأراضي الجزائرية ما بين واد الملح والعريشة بسبب ما لحق بالمنطقة من جفاف نتج عنه تقلص في المنطقة الرعوية

[1] – **روس.إ. دان**، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للإمبريالية الغربية (1881-1912) م، تر: أحمد بوحسن، مر: **عبد الأحد السبتي**، منشورات زاوية، الرباط، 2006، ص 164.

[2] –**عادل مدلول علي ونبيل شلال علوان**، المرجع السابق، ص 20.

[3] – **قادة دين**، المرجع السابق، ص 216.

[4] –**عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص152.

حيث تقدموا إلى قائد سبدو ليأذن لهم بالمكوث هناك، لكنه اعترض ومنع زعماء القبيلة من التوغل في الجزائر، كما قام بحبس شيخ القبيلة المولاي أحمد ثلاثة أيام عقابا له[1].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة على سكان البلدين فإن أولاد سيدي الشيخ لم يستسلموا وواصلوا كفاحهم ضد العدو الفرنسي، حيث وقعت معارك عديدة كمعركة وادي كير التي قام بها سي الأعلى ورفاقه الذين تراجعوا إلى جنوب المغرب الأقصى حيث قام بمهاجمة القوات الفرنسية التابعة لها، ونظرا لصعوبة الجهاد وقوة الفرنسيين فقد اختير الحاج العربي ولد الشيخ ابن الطيب زعيم قسم الغرابة خليفة على فقيق تحت سيطرة قائد وجدة أثناء المفاوضات الفرنسية المغربية، لكنه سرعان ما انسحب بسبب عدم قدرته على إدارة المنطقة نتيجة لرفض السكان له [2].

وقد استمر أولاد سيدي الشيخ في نضالهم ضد الفرنسيين حسب ما تقتضيه الظروف، حيث أنه بعد اشتداد الوضع في 1870م تعاقدوا مع قبائل مغربية قوية من ذوي منيع، وأولاد جليل وبني كيل للإغارة على منطقة التل الوهراني، ولوضع حد للثائرين أرسل قائد الفرقة العسكرية بوهران الجنرال دو ويمبفن(De wimpffen) ليجتاح الجنوب الشرقي للمغرب ويقضي على المقاومة هناك، وقد عبر ضفتي وادي كير لينقض على قصر عين شعير[3].

وقد تصدى له أهل قصور الصحراء وأعراب الحوز، ولكن عندما بلغت حملته منطقة ذوي منيع من جهة قرية العبادلة واجهوه بأقصى ما عندهم[4]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قبائل الحدود لم يكن همها الوحيد إيقاف التدخل الأجنبي بل كانت تتصارع فيما بينها

[1] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع نفسه، ص 153.

[2] – **يحيى بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص ص 194،195.

[3] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 164.

[4] – **عبد الله الحمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 429.

بسبب توسع كل واحدة منها على حساب الأخرى، فمثلا في موسم الحرث من سنة 1870 –1871م حرث المغاربة ما يقارب ألفي هكتار داخل أراضي قبائل بني واسين[1]، لكن بعدها توقفت انتهاكات القبائل للحدود الجزائرية المغربية لمدة 11 سنة منذ حملة ويمبفين[2].

لكن توقف النزاعات الحدودية لا يعني تعطل المشاريع الفرنسية على طول خط الحدود حيث تمكنت فرنسا من بسط نفوذها على الصحراء الجزائرية، كما حطت أعينها على ورجلا وكوليا، وأطلقت حملة استكشافات من جهة الشمال 1871م فتقدم دورلو دوبريه (Dourlou Douprih) نحو غدامس وغات قاصدا بذلك النيجر والسنغال، لكنه لم يستطع التقدم بعد هضبة تمجنت بسبب تعرض فريقه الأوروبي للإبادة كما توقف مشروع سوليه عند عين صالح الذي كان يرمي لإيصال الجزائر بالسنغال عن طريق تومبكتو[3].

وقد شهدت سنة 1290هـ/1873م تولي الحسن الأول[4] حكم المغرب الأقصى[5]، الذي فور وصوله إلى العرش أخذ بعين الاعتبار أهمية المناطق المتنازع عنها، كالواحات

---

[1] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص 153.

[2] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 164.

[3] – **جلال يحي**، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، المرجع السابق، ص ص 342، 343.

[4] – **الحسن الأول:** هو السلطان أبو علي الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام ولد عام 1247هـ/1863م، عندما توفي والده السلطان محمد بن عبد الرحمان كان يشغل منصب خليفته على مراكش، وفي تلك الأثناء كان يقوم بعمليات حربية في حاحة وبوزيفي قرب دار القائد أنفنوس في حوض واد ايكر او نزار، حين أعلن سلطانا للبلاد غادر العمليات الحربية ثم اتجه صوب مراكش، وكان يحظى باحترام جميع المسلمين المثقفين والأغنياء وحتى الفقراء، ووقعت في عهده أحداث كروان هذه الفئة التي كانت تنهب التجار وتقتل بعض الجنود المكناسيين دون أي ذنب فتمكن مولاي الحسن من إزالة خطر هؤلاء الفوضويين، كما حصلت أحداث بني مطير الذين اصابهم الجوع في فصل الشتاء، فهبطوا من الجبال تجاه مكناس ونهبوا قطعان الاغنام في المراعي وقتلوا الحراس ليلا، وعلى اثرها تمت اقالة جميع قواد بني مطير السابقين ثم تلتها العديد من الاحداث منها: وقائع بني يزناسن سنة 1876م، توفي بدار ولد زيدوح من بلاد تادلا نيلة الخميس 2 ذي الحجة 1311هـ/1894من ثم حمل الى الرباط ودفن فيها، ينظر: **عبد الرحمان ابن زيدان**، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاسي الزاهرة، المصدر السابق، ص 97.

[5] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص 154.

الجنوبية والقصور، وتطلع إلى وضع حد إلى الامتداد الفرنسي في الصحراء الكبرى، كما وضع نصب أعينه الأقاليم المتنافس عليها من طرف الدول الأجنبية كإقليم وجدة الذي كان محل أطماع فرنسيي الجزائر، وكذلك إقليم السوس في الجنوب بمواجهة الإسبان[1].

لذلك فإن المولى الحسن أعجب كثيرا بالحاج محمد بن البشير بن مسعود الذي أثبت جدارته للسلطان في السيطرة على الأوضاع المتشابكة بالحدود الجزائرية المغربية، وأكد عزمه على إبعاد كل ما يؤدي إلى صراعات مع السلطات الفرنسية، التي بدورها ارتاحت له وأفنى عليه الحاكم العام للجزائر، حيث أصبحت فرنسا تلجأ إليه كلما وقعت مشاكل على الحدود، وقد استنجد به المخزن المركزي ليحل المشاكل الموجودة في وجدة وذلك للاعتقاد السائد لدى أتباع الملك الذين كان في اعتقادهم أن القبائل المقيمة في تلك المنطقة يغلب عليها طابع الفرقة والاختلاف، لذلك يجب أن يحكم وجدة رجل شهم وكلمته مسموعة عند سكان المنطقة، لكن في حقيقة الأمر كانت فرنسا هي المسؤولة عن زرع تلك الأفكار في ذهن المخزن كحم مسبق منها، وكذلك في إطار ما يدخل ضمن سياسة التدخلات الفرنسية بمناطق الحدود الشرقية بالمغرب التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، وبقيت الأوضاع هادئة نسبيا بين الجانبين[2].

لكن هذا الوضع المستتب لم يدم طويلا، فسرعان ما اضطربت الأحوال من جديد سنة 1290هـ/1876م بسبب خروج بعض القبائل الجزائرية عن السلطة الفرنسية وطلبت الحماية من السلطان المغربي، وما زاد من تأزم الوضع هو قرار قبيلة أولاد منصور من دائرة الغزوات بمنح خراجها للسلطان المغربي، وإزاء ذلك الوضع حشدت فرنسا قوتها وتوجهت نحو العريشة وكلفت الرائد ابن داود القائد الأعلى لسبدو باسترجاع أموال

---

[1] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص 211.

[2] – **عكاشة برحاب**، أولاد البشير بين مسعود بن الزعامة القبلية والخدمة المخزنية (1845–1912)، المرجع السابق، ص ص 3،7.

الضرائب من عامل وجدة[1]، وذلك بعدما طلب هذا الأخير من القبائل تأدية الضرائب بصفتهم رعايا مغاربة[2].

وتعززت المشاكل بين السلطات الفرنسية والسلطات المغربية بسبب النزاعات القائمة على الحدود بين القبائل وخاصة ما تعلق بالتنافس على كرسي العرش، وعلى إثر ذلك توالت شكايات وزارة الخارجية الفرنسية للسلطان الحسن وأصبح العامل محمد بن بشير مغضوب عليه من طرف السلطات الفرنسية بسبب نزاعه معها، لأنها خرقت الاتفاق الذي دار بين الطرفين بشأن المناطق التابعة للأراضي المغربية بشرق آنجاد، أرادت فرنسا أن تلحقها بالأراضي الجزائرية رغم أنه لم يتم التوصل بعد إلى تعيين دقيق لحدودها بسبب تضارب المواقف حول هذا الأمر لوجود قبائل جزائرية وأخرى مغربية من الصعب التفريق بينهما[3].

المطلب الثاني: قبائل بني يزناسن، انجاد وبني منصور

بقيت المشاكل عالقة في منطقة الحدود بسبب رؤية كل طرف بأن الأحقية في جمع ضرائب هذه القبائل، إضافة إلى تتابع ضربات القبائل المغربية على الأراضي الجزائرية منذ 1294هـ/1877م إلى غاية 1298هـ/1881م، وقد كثرت اعتداءاتها خاصة بعد تولي حكم عمالة وجدة حكام ضعفاء لم يحسنوا التعاون مع قبائل بني يزناسن وآنجاد القوية ونقد بالذكر القائد بوستة ولد البغدادي ومن بعده البشير ولد عامر الديلمي، إلى أن تم تعيين السي علي قدير بدله في 30 جانفي 1880م ليتمكن من إيقاف الهجومات

[1] – **قادة الدين**، المرجع السابق، ص 216.

[2] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص 154.

[3] – **عكاشة برحاب**، أولاد البشير بين مسعود بن الزعامة القبلية والخدمة المخزنية (1845–1912)، المرجع السابق، ص8.

المستمرة لهذه القبائل المغربية على القبائل الجزائرية خصوصا مع المطالب الدائمة للفرنسيين من المخزن بدفع تعويضات جراء ما تقوم به تلك القبائل من تجاوزات[1].

وبالإضافة إلى موضوع الحدود والحمايات المفروضة على سلطان مراكش الحسن بن محمد المغلوب على أمره، قامت فرنسا بإقناعه باستقبال مجموعة رجال عسكريين فرنسيين على الأراضي المغربية بحجة تدريب الجيش المراكشي، وتم ذلك في سنة 1877م[2].

وخلال شهر سبتمبر 1879 م قامت طائفة من اللاجئين الجزائريين المتواجدين بالمغرب الأقصى باختراق الحدود وقاموا بالاعتداء على قافلة فرنسية غنموا منها ستة بغال بأحمالها، وقتلوا جنديين، وكتعويض لما حدث أعطى السلطان مولاي الحسن مبالغ مالية قدرت بـ 19000 فرنكا للفرنسيين الذين تعرضوا للهجوم عن طريق وفد يترأسه عبد السلام بايس عامل وجدة في ربيع الثاني 1283هـ/ نوفمبر1879م، بعدما قدمت السلطات الفرنسية احتجاجا للسلطان عما قام به رعاياه، وفي نفس الشهر أوكلت السلطات الفرنسية العقيد لويس مهمة ملاحقة الفاعلين لمحاسبتهم[3].

ولابد من الإشارة إلى أن سنة 1296هـ/1879م كانت سنة مهمة بالنسبة لفرنسا إذ وصل فيها أنصار النظام الجمهوري إلى الحكم، ومنذ بداية سنة 1880م وضعوا المغرب نصب أعينهم، كما قام أورديغا (Ordiga) بمجهود كبير من أجل فرض الحماية على المغرب الأقصى، فرغم أنها كانت تتابع شؤون تونس ومدغشقر والشمال الفيتنامي إلى أنها بدأت في التخطيط لمشروعها بالمغرب انطلاقا من قضية الحدود العالقة[4].

---

[1] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص 155.

[2] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص 208.

[3] – **يحيى بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص ص 208،209.

[4] – **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص ص 216،217.

وتحقيقا لمخططها راحت تقوم بالضغط مجددا على المغرب الأقصى عن طريق منحها الحمايات لشخصيات قوية وفاعلة، وهي بذلك تحرضهم على التمرد بطريقة غير مباشرة، دون أن تراعي أي احترام لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد سنة 1880م الذي أقر بحق الدول الأجنبية في إعطاء الحمايات[1]، كما أنها اغتنمت فرصة اندلاع ثورة الشيخ المقراني في منطقة وهران في ربيع وصيف 1881م ثم انتقالها إلى جبال القصور[2]. وأخذت تضغط عليها ما اضطر بالشيخ بوعمامة وثواره إلى الخروج من الجزائر، والتحق بمنطقة فقيق في المغرب الأقصى بسبب تجمع القوات الفرنسية في سبتمبر 1881 م بقيادة الجنرال فار (Far)، فما كان منها إلا أن تحركت قاصدة طريق الجنوب حيث مكان تواجده، لكنه لم يستسلم رغم ذلك وتوالت هجماته من الأراضي المغربية على القوات الفرنسية والقبائل الخاضعة لها[3]، ولعل أهم مواجهة حدثت هي الهجوم الذي وقع في 25 ذو الحجة 1298هـ /17 نوفمبر 1881م برئاسة سليمان بن قدور الذي جاء من منفاه بمكناس وقد كان الجيش الفرنسي بدوره يرد على تلك الغارات قصد إرجاعها إلى الخلف[4]، وإزاء ذلك فقد عانى الشيخ بوعمامة من خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد إثر مواجهاته الجيش الفرنسي بعد تنقله إلى منطقة فقيق التي استخدمها كقاعدة خلفية في ثورته وبذلك فقد تقلصت تحركاته وتفرقت حاشيته[5].

ومن الأساليب الأخرى كذلك التي انتهجتها فرنسا للتحكم في المغرب والتدخل في شؤونه أنها سلكت طريقا خاصا لتحظى بمجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية، كما أنها اعتمدت سياسة السلب والنهب اتجاه سلطة المخزن خاصة عندما

---

[1] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص 208.

[2] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 165.

[3] – **العربي منور**، المرجع السابق، ص 333.

[4] – **قادة الدين**، المرجع السابق، ص 216.

[5] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص102.

يتعلق الأمر بالمناوشات التي تحصل دائما بين القبائل المغربية والجزائرية، فتبدأ هي بالمطالبة بضرورة دفع السلطان تعويضات مالية لها عن الخراب الذي سببته قبائلها داخل الحدود الجزائرية[1].

وخلال شهري مارس وأفريل 1299هـ/ 1882م نجحت فرنسا في أخذ حق ملاحقة الثوار داخل التراب المغربي ومعاقبته، وتم ذلك بعد مفاوضات قامت بها بعثة فرنسية جاءت إلى مراكش تحت إشراف **أورديغا** مع المخزن، في حين فشل هذا الأخير في إقناع المولى الحسن بمشروع السكة الحديدة الذي يعبر منطقة توات خوفا من تعطل تبادل تجاري بين المغرب والسودان[2]، وعلى إثر ذلك تابعت فرنسا ملاحقاتها لبوعمامة وأنصاره خاصة وأنه في شهر جويلية 1300هـ/1883 م، حط قوامه في الحمام الفوقاني بفقيق ليعيد تنظيم قواته فيها، لكنه اضطر للاستنجاد بسكان توات لأن فرنسا تنبهت لتحركاته، وبذلك راسل الجنرال سوسيه (Saussier) قائد الفيلق التاسع عشر حكومة

باريس ليخبرها بما ستؤول إليه الأوضاع إذا لم تتوقف ثورة بوعمامة طالبا منهم الضغط على السلطان لطرده[3].

والظاهر أن فرنسا اتبعت سياسات عديدة اتجاه السلطة المغربية كسياسة التهديد وتضخيم النزاعات الحدودية لتفتح أمامها طريق الاستيلاء على الأراضي الواقعة في الجنوب الشرقي من المغرب، وفي ذات السياق بدأت تمارس ضغوطات جديدة على المغرب من خلال قضية الشريف الوزاني الذي وضعته تحت حمايتها، وهذا الأمر أثار حفيظة القنصل البريطاني بالمغرب دارموند هاي (Darmmond Hay) الذي التقي

[1] – **عكاشة برحاب**، أولاد البشير بين مسعود بن الزعامة القبلية والخدمة المخزنية (1845–1912)، المرجع السابق، ص8.

[2] – **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص 219.

[3] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص104.

بمحمد بركاش نائب السطان بطنجة في23 ربيع الأول 1301هـ/21 جانفي 1884م حيث أخبره بأن أورديغا جاءته تعليمة من باريس تطلب منه إخبار السلطان المغربي بحماية فرنسا للوزاني[1]، وما زاد من توتر العلاقات المغربية الفرنسية التي استمرت إلى نهاية صيف 1884م وهو تصميم أورديغا على الاستيلاء على فقيق حيث عمل كل ما في جهده لإقناع حكومته بأن هذه المنطقة ستشكل مكسبا هاما لفرنسا إذا أصبحت تحت سيطرتها[2].

لكن الحكومة الفرنسية تفادت الدخول في قضية مغربية مغربية في الوقت الراهن وأبدت اعتراضها على أعمال أورديغا من خلال منعها له من مقابلة السلطان المغربي الذي كان يجهز لها، غير أن هذا الأخير كان مصرا على مسألة حماية فرنسا لشريف الوزاني، وفي لقاء له مع بركاش قام بتهديده مرة أخرى بأنه لم يحصل خير إذا رفض المخزن ذلك الأمر، متجاهلا حديث بركاش الذي جاء فيه بأن المولى الحسن هو من أمر الوزاني بتهدئة الأوضاع على الحدود الجزائرية المغربية، وعلى العموم فإن الأهداف الفرنسية البريطانية كانت مشتركة وتقضي بالحفاظ على الوفاق حيث اتفقت الحكومتين بعد اتصالات عديدة وأقر الجانب الفرنسي بأن أورديغا لم يأخذ احتياطاته كما يجب، وأن تصرفاته كانت طائشة[3].

وفي شهر فيفري 1303هـ/1886م، التقى الوفد المغربي الذي كان يرأسه مندوب السلطان الوزير مولاي أحمد بن العربي البقتيسي بالجنرال الفرنسي لويس(Louis)

---

[1] – **خالد بن الصغير**، الزوايا في المغرب والحكايات الأجنبية: نموذجي الزاوية الوزانية والمصلوحية، مجلة جغرافية المغرب، ص4.

[2] – **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص 219.

[3] – **خالد بن الصغير**، الزوايا في المغرب والحكايات الأجنبية: نموذجي الزاوية الوزانية والمصلوحية، المرجع السابق، ص ص5، 6.

بتلمسان من أجل التفاوض حول مسألة الحدود لكن محاولاته لم تثمر بأي نتيجة مهمة، لكنها أقرت بضرورة القيام بعمل ميداني لضبط معالم الحدود بين البلدين[1].

وقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية دائما تحرص على تحسين علاقاتها مع المخزن، رغم ضغط الجيش الفرنسي بالجزائر على الحكومة ليتمكن من السيطرة على الأوضاع، ويحافظ على الأمن في المنطقة المحيطة بعين الصفراء (الجنوب الوهراني) في الفترة الممتدة من 1298هـ/1881م إلى 1318هـ/1900م، ويظهر ذلك من خلال توقف فرنسا مبدئيا عن إنشاء حصن في جنين بورزق (التابعة لولاية النعامة الجزائرية حاليا) الذي شرعت في بنائه سنة 1303هـ/1885م بسبب رفض السلطان لذلك، ولم تستأنف بناءه من جديد إلا في سنة 1306هـ/1888م بعدما رضي مولاي الحسن بذلك في اللقاء الذي جمع ممثلي المغرب مع الضباط الفرنسيين، وكان رفضه في البداية بسبب اعتقاد أن هذه المنطقة من الممكن أنها لا تقع ضمن الأراضي الجزائرية[2].

لقد كانت فرنسا تسعى إلى تجنب استعمال القوة والابتعاد عن كل ما يؤثر على العلاقات المغربية الفرنسية وكل ذلك يدخل ضمن استراتيجيتها الاستعمارية الجديدة للاستيلاء على الصحراء، حيث باشرت خطتها بدراسة جميع النواحي الخاصة بالمنطقة سواء البشرية، الاقتصادية، المائية وحتى الجغرافية، ولتضمن تبعية هذه المناطق الاقتصادية لها قامت بتأسيس المراكز التجارية في كل من توات وتدلكت، كما أنشأت الشركات الاقتصادية[3]، لكن فرنسا سرعان ما غيرت سياستها في بداية التسعينات من

[1] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص 155.

[2] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 107.

[3] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 106.

القرن التاسع عشر ميلادي، حيث عزمت حكومتها على القيام بحملة عسكرية على واحات فقيق منذ 1308هـ/1891م لتثبت تواجدها الفعلي في المنطقة[1].

وفي ذات السياق قامت فرنسا بتهديد المولى الحسن حتى يوقف محاولاته السيطرة على منطقة توات، وفي نفس سنة 1891 م بدأت تجهز جيوشها للاستيلاء على عين صالح ووحات توات معتبرين إياها ملجأ لبوعمامة وثواره، فأقامت مركزا عسكريا دائما بالمنيعة [2].

وقد أثار إصرار فرنسا على احتلال المنطقة حفيظة المولى الحسن الذي تجرأ في شهر جانفي 1310هـ/1892م على تعيين محمد بوسالم كقائد مغربي عليها[3]، وراحت فرنسا تبحث عن من يدعمها من الشخصيات المحلية القوية، فعملت على جذب سي قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ[4]، كما سعت إلى عبد السلام الشريف الوزاني وغيرهم من أصحاب النفوذ لتقوي سلطتها في المنطقة[5].

وغدت الحكومة الفرنسية تتطلع إلى تسطير حدود مضبوطة بين الجزائر والمغرب، ففي زيارة الوزير الفرنسي فيرو (verrou) بطنجة سنة 1310هـ/1892م طلب من ملك فاس تعيين حدود فاصلة لكن المشكلة لم تكن في السلطان لأن هذا الأخير وافق على ذلك بشرط استدعاء لجنة دولية تعيد النظر في معاهدة لالا مغنية، بل المشكلة تكمن في النزاعات القائمة بين القبائل المتاخمة للحدود وكل واحدة منها ترغب في الاستحواذ على الأراضي الأخرى[6].

---

[1] – **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص 224.

[2] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 107.

[3] – **محمد العربي معريش**، المرجع السابق، ص 224.

[4] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السباق، ص 107.

[5] – **جلال يحي**، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، المرجع السابق، ص 323.

[6] – **قادة الدين**، المرجع السابق، ص 216.

كل هذه الأحداث رجعت بالفائدة على الشيخ بوعمامة الذي اختار الإقامة بعرق مقيمين بالجنوب عام 1313هـ/1895م، حيث عملت كلا السلطتين الفرنسية والمغربية كل ما في وسعها لتجعله في صفها، فأصبح معززا مكرما، ومحبوب الطرفين، وكل ذلك من أجل حماية مجالها الحيوي[1].

وتابعت فرنسا سلسلة اللقاءات مع سلطة المخزن لإيجاد حل لقضية الحدود وهذه المرة اجتمعوا على ضفاف وادي كيس يوم17 شوال 1313هـ/31 مارس 1896م، ففي الطرف الفرنسي نجد القائد الأعلى الرائد سانت جوليان (Saint Julien)، النقيب دارن (Darnaun) والمترجم لانسبار (Lansper)، أما الوفد المغربي فضم سي إدريس بن يعيش، وكل من المدعوين الهاشمي بن روكاش ومحمد بن الطيبي، ونظرا لمعارضة بعض القبائل المقيمة على الحدود وخاصة المغربي، بالإضافة إلى وعورة التضاريس فإن اللقاء لم ينجح في تعيين الخط الفاصل رغم تواصل الجهود المبذولة لمعرفة معالم المنطقة واستمرا إلى غاية 1313هـ/ 1896م[2].

لكن فرنسا نفذ صبرها، فقامت بأول تدخل مباشر داخل الأراضي التابعة للمغرب، واستولت على أكبر تجمع واحي في شمال وسط الصحراء وهو توات في ديسمبر 1317هـ/1899م، وقد كانت هذه العملية بمثابة ترحيب من نوع آخر بالملك الجديد مولاي عبد العزيز الذي خلف والده المولى الحسن المتوفي سنة 1312هـ/1894م[3]، واعتلى العرش سنة 1313هـ/1895م في عمر صغير جدا حتى أنه لم يصل سن البلوغ، لذا كان يتولى تسيير شؤون الدولة الوزير الفاشل أحمد بن موسى، وهو ما سهل المهمة

[1] – **العربي منور**، المرجع السابق، ص 338.

[2] – **قادة الدين**، المرجع السابق، ص ص 216،217.

[3] – **روس. إ. دان**، المرجع السابق، ص 22.

على الفرنسيين حتى يفعلوا ما يحلو لهم في مناطق الحدود الغربية دون أن يشاوروا المغرب[1].

وقد اتخذت السلطات الفرنسية حجتان لتبرر احتلالها التام لواحات توات سنة 1318هـ/1900م:

الحجة الأولى: مفادها أن تلك المنطقة لم تكن تخضع فعليا لسلطة المخزن.

الحجة الثانية: أن الصحراء الكبرى بأكملها تعتبر منطقة نفوذ فرنسية بموجب المعاهدة الفرنسية البريطانية لتقسيم أرض إفريقيا المبرمة سنة 1317هـ/1899م[2].

وبسبب ما حدث ظهرت مقاومة عنيفة جمعت سلطة المخزن وسكان المنطقة ضد الاحتلال الفرنسي، لكن السلطة الفرنسية حذرت السلطات المغربية من مواصلة غاراتها على القوافل المتجهة إلى واحات توات[3].

وقد اقلق اقتحام الأراضي المغربية مولاي عبد العزيز كثيرا[4]، فطلب تدخل بريطانيا للوساطة بينه وبين فرنسا لوضع حدود نهائية بين الجزائر والمغرب، حيث قام بالعديد من

---

[1] – **عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة**، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تن وتح: **محمد حجي**، مج2، ج8، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 1996م، ص1311.

[2] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص 217.

[3] – **جلال يحي**، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، المرجع السابق، ص 371.

[4] – **مولاي عبد العزيز**: هو السلطان أبو فارس عبد العزيز بن الحسن، ولد سنة 1298هـ/1881م، وبويع له بعد وفاة والده، في ذي الحجة 3 عام 1311هـ/1894م، من بين الإنجازات التي تمت في عهده بناء مأذنة زاوية ابي محمد بن عبد القادر الفاسي التي أشرف على بنائها وزيره أحمد بن موسى، وباعتلائه العرش انتهت مسيرة الاصلاح الذي قام به اسلافه منذ هزيمة إيسلي وتطوان، وتوقفت عجلة التنمية في عهده، كما عرفت هذه الفترة في عهده بالعديد من النكبات التي أصحبت تهدد كيان الدولة والمجتمع ومنها احتلال وجدة والدار البيضاء، وبسبب ضعف شخصيته نجد أن الحكم في الحقيقة أثناء فترة حكمه كان بيد وزرائه الأربعة ما تسبب في ثورة أخيه عبد الحفيظ عليه وحث صراع بينهما، فتنازل علي الملك عام 1326هـ/1908م، ينظر: **عبد الرحمان ابن زيدان**، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاسي الزاهرة، المصدر السابق، ص111.

المحولات لإقناع انجلترا برغبته تلك، فكانت الاولى عبارة عن خطاب شخصي موجه الى المكلة فيكتوريا، والمحاولة الثانية تمثلت في توجيه السفارتين احداهما برئاسة وزير الحربية في لندن وبرلين مهدي المنبهي، وانتهت المحادثات دون ان تصل الى مراد السلطان لأنها تطرقت الى بعض الشؤون التجارية فقط واكتفت بإعطاء اقتراح متمثل في تطبيق اصلاحات ادارية حديثة، فبريطانيا بدورها كانت منشغلة بحرب البوير (Boers)[1].

[1] – **صلاح العقاد**، المرجع السابق، ص 217.

الفصل الثاني:

الخلافات على الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى ما بين 1962/1900م

المبحث الأول: بروتوكولات 1901-1902 م حول الحدود بين الجزائر والمغرب

المبحث الثاني: المراسيم و القرارات التنظيمية للحدود فترة الحماية 1912

المبحث الثالث: مشكل الحدود و الثورة الجزائرية 1954

المبحث الرابع: تأزم العلاقات الجزائرية المغربية بعد الثورة

المبحث الأول: بروتوكولات 1901-1902 حول الحدود بين الجزائر والمغرب

المطلب الأول: بروتوكول 1901م حول الحدود بين الجزائر والمغرب

مع حلول القرن العشرين م في خضم حالة الضعف والتمزق الداخلي الذي كان يعاني منه المغرب، اصبحت فكرة اجتياحه مختمرة في عقول ابرز السايسين وكبار القادة الفرنسيين فبدأ التمهيد لذلك بمرحلية وبطريقة سلمية دون اللجوء إلى الاسلوب العسكري انطلاقا من المناطق الجنوبية التي أطلقت عليها تسمية بلاد السيبا لتمييزها عن طبيعة البلاد المحزن[1]، وذلك كمبرر لدخولها واستغلالها معتبرة اياها ارض فلاة غير مستغلة وغير خاضعة لأي سلطة مركزية[2].

وما زاد من تمسك السلطات الفرنسية بفكرة الدخول للمغرب هو اشتداد التنافس الاوروبي عليه الذي بلغ اوجه مع اواخر القرن التاسع عشر ميلادي، اضافة الى تحججها بالحوادث المتكررة في منطقة الحدود فبدأت أولا باحتلال منطقة توات كما سبق وذكرنا[3]، وينبغي الاشارة هنا الى أن هذه لم تكن لتقع لولا تدعيم لفرنسا لتلك القبائل التي تجهل

---

[1] – **المخزن:** هي كلمة مشتقة من فعل خزن بمعنى ادخر، جرى استخدامها أول مرة بشمال افريقيا في القرن الثاني للهجرة الموافق للثامن ميلادي لوصف الصندوق الحديدي الذي كان أمير افريقية(تونس حاليا) ابراهيم بن الأغلب يخزن فيه الأموال المحصنة من الجبابات ثم يبعثه الى الخليفة العباسي في بغداد، وتطور استعمال المصطلح فيصبح يطلق على نظام الحكم في المغرب أثناء فترة الدولة السعدية بعدما تعاظم بطش القبائل المغربية اتجاه أهل المدن بقطع سبله ونهب ممتلكاتهم، هذه القبائل تعرضت لتهميش من طرف حكومة المخزن حيث لم يكن يتم اشراكهم ابدا في تسيير شؤون بلادهم وإنما السلطة كانت محصورة في السلطان وحاشيته المقربة من وزراء وكتاب وحجاب فيتم التعامل مع تجاوزات القبائل المعتدية بالقوة، لكن السلطان السعدي المنصور انتهج سياسة جديدة لصدهم على مثل هذه السلوكيات لحرصهم على تقريبهم منه واشراكهم في الحكم، فأصبحوا يساعدونه على حفظ النظام داخل البلاد، وتجدر الاشارة إلى أن وظيفة المخزن الأساسية تمثلت في إرساء النظام وحفظ الأمن داخل الدولة عن طريق الباشوات في المد والقواد في القبائل. ينظر: **الطيب بياض**، المخزن والضريبة والاستعمار لضريبة الترتيب (1880-1915 م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،المغرب، 2010م، ص68.

[2] – **سعيد بن سعيد العلوي**، المرجع السابق، ص 108.

[3] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 374.

مصلحتها بالأسلحة وتحريضها على حركات التمرد وأعمال ضد القبائل الأخرى منافسة، ولم كان من الصعب ايقافها من طرف السلطات تلقى في الدعم الاجنبي. بطبيعة الحال خططت لتقوم هي بالتدخل تحت ذريعة تهدئتها[1]، خصوصا بعد مفاوضات وجدة التي تمت للتوفيق بين القبائل الجزائرية والمغربية لكن كان مصيرها هو الفشل[2].

كذلك بررت موقفها بعذر أقبح من ذنب هو أن هدفها من دخول منطقة توات ليس ضمها اليها سياسيا بل اتخاذها منطقة ربط بين الجزائر والسودان الغربي كونها تقع بينهما[3]، كما اتخذت من المقاومة الجزائرية بقيادة بوعمامة[4] مبرر لمتابعته داخل المغرب بعدما طلبت من ملكها طرده من أراضيه او تسليمه لها ولكنه فشل[5]، مستغلة انشغال منافستها ببريطانيا بحربها في البوير بالترانسفال في جنوب افريقيا من سنة 1307 هـ/1889م الى غاية 1320هـ/1902م، علاوة على وفاة الوزير الوصي أحمد بن موسى عام 1318هـ/1900م والذي كانت له هيبة لدى الأوربيين بوقوفه في وجه محاولاتهم للسيطرة على بلاده والتي بدأت منذ عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام، وبالتالي زاد الحاجز الذي كان يعرقل سير مخططاتهم الاستعمارية في المغرب[6]

---

[1] – **الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص 13.

[2] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003م، ص 119.

[3] – **الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص 13.

[4] – **مقاومة الشيخ بوعمامة:** ولد بوعمامة في قصر حمام الفوقاني في مدينة فقيق المغربية، وأما سنة ولادته فكانت 1838م أو 1840م، وبالتالي فهي غير متأكد منها بالتحديد، بدأ مقاومته منذ 22 أفريل 1881 إلى غاية وفاته في 7 أكتوبر 1908م، حقق خلالها الكثير من الانتصارات العسكرية المشهورة من بينها واقعة مولاي بمشال شرق قصر شلالة ضد الجيش الفرنسي، وقد تدعم نفوذه أكثر بالتحاق الشيخ سي عزيز ابن الحديد رفقة مجموعة من أتباع الطريقة الرحمانية ومن بنيهم والده وأخيه محمد. ينظر: **عبد الحميد زوزو**، ثورة بوعمامة (1881–1908م)، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010م، ص ص7،37.

[5] – **عادل مدلول علي ونبيل شلال علوان**، المرجع السابق، ص239.

[6] – **ابراهيم كريدية**، ثورة بوحمارة 1902–1909م،، شركة الطبع والنشر S.I.E، الدار البيضاء، ص 21.

تتعدد الأسباب وتتشابك كما سبق وذكرنا التي دفعت سلطات الدولتين إلى عقد ثلاث اتفاقيات ما بين سنتي 1319-1320هـ/1901-1902م لإعادة رسم الحدود[1] بين الجزائر والمغرب، وارساء روح التعاون التجاري[2]، وتكون متممة لاتفاقية لالة مغنية سنة 1261هـ/1845م، وكان سلطان المغربي عبد العزيز يسعى من ورائها الى ضمان سيطرته على اراضي الجنوب الشرقي[3].

في سنة 1319هـ/1901م نظم الحاكم العام بالجزائر الجنرال بول ريفوال(Paul revoil) بباريس عمليات تفاوض مع المغرب التي مثلها وزير خارجيتها عبد الكريم بن سليمان يرافقه كل من بن ناصر غنام[4]، وكاتب الدولة في وزارة الخارجية سيد محمد القباz اضافة إلى المترجم محمد الكعب، أما الجانب الفرنسي فقد مثله وزير الشؤون الخارجية بليسي (Pelssi)[5] وقد كان الهدف من تنظيمها الحدود في الجهة الجنوبية الغربية للجزائر[6] والتي بقيت غامضة منذ توقيع على معاهدة 1261هـ/1845م [7]،فجاءت

---

[1] – **عملية ترسيم الحدود الدولية:** تتم على مرحلتين، الأولي هي المرحلة النظرية تسمى مرحلة التحديد او التعيين Delimination،يتم فيها صدار وثيقة قانونية يجب أن يمضي عليها كلا الدولتين المعنيتين بالاتفاقية، تحتوي على وصف لخط الحدود، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الترسيم او التخطيط Demarcation، وهي مرحلة تطبيقية لما ورد في المعاهدة أو البروتوكول يوضع شيئ مادي مثلا أسلاك شائكة في مكان خط الحدود، يتولى هذه العملية اللجان الفنية للترسيم المشترك. ينظر: **هاني عبد الله عرمان وصدام الغلاوي،** عملية ترسيم الحدود والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، مج 17، ع 6-9، (دم)، (د س)، ص ص 34،35.

[2] – **جلال يحي،** مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، المرجع السابق، ص 380.

[3] – **روس.إ. دان،** المرجع السابق، ص 207.

[4] – **بن اصر ابن أحمد غنام (1262-1334هـ):** من مواليد الرباط في حدود سنة 1262 هـ /1846م، اشتغل في نفس منصب والده بعد وفاته سنة 1290هـ/1873م، المتمثل في نظارة الأحباس (الأوقاف) بمسقط رأسه الرابط ولعدها بسنتين عين أمين سفارة ثم أمين للمال، ليتم ترقيته سنة 1300هـ/1883م إلى أمين الإختيار أي كما تعني فب وقتنا مفتش مالية ومن بين الأعمال التي أوكلت له هي تعيينه من طرف السلطان عبد العزيز ضمن الوفد المغربي سنة 1319هـ/1901م المتجه نحو مدينة وهران الجزائرية لقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية وتعزيز روح الصداقة بين البلدين توفي سنة 1334هـ/1915م.ينظر: **ادريس الجعيدي السلوي،** إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار: رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، تح تقد: **عز المغرب معتيق،** دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2004م، ص408.

[5] – **عبد الله حمادي الإدريسي،** المرجع السابق، ص 434.

[6] – **الطيب العلوي،** المرجع السابق، ص14.

[7] – **عز الدين بن سيفي،** المرجع السابق، ص 155.

لإتمامها لأنها رسمت الحدود في الجهة الشمالية فقط والممتدة من البحر الى ثنية الساسي[1].

وبطبيعة الحال فرنسا لن تفكر فيما يخدم المغرب وقبولها بالحدود التي يقترحها المولى عبد العزيز يعني قضائها على كل أحلامها التوسعية فيه، والتي تعطي للمخزن مزيد من المناطق في الجنوب الشرقي، وبذلك يصبح من الصعب على فرنسا ملاحقة الثوار داخل التراب المغربي[2]، لذا فقد كانت لها أهداف أخرى من وراء موافقتها على الدخول في مفاوضات جديدة بعد اقتراح السلطان حول اعادة تنظيم الحدود، وكل هذه الاهداف تصب في مصلحة الدولة الفرنسية المتمثلة في محاولة الساسة الفرنسيين السيطرة على المغرب وقطع العلاقة التي بينها وبين دول غرب افريقيا من خلال السيطرة على أهم الطرق التي تصل لتلك الدول ومنها الطريق الرابط بين فقيق الى تمبكتو والمار بتوات، ومن ثم يصبح مجال نفوذها أكثر اتساعا شاملا دول شمال وغرب افريقيا[3].

بتاريخ ربيع الثاني 1319هـ/20 جويلية 1901م أبرم اتفاق باريس بين الطرفين الفرنسي والمغربي، وبمقتضاه تم تنظيم الحدود البرية بين البلدين[4]، التي تم تمديدها الى جنوب فقيق[5] واستمرت سيادة المملكة المغربية على أراضيها كما تدعمت علاقات التعاون بين البلدين[6].

---

[1] – **عبد الله حمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 435.

[2] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 207.

[3] – **إبراهيم كريدية**، المرجع السابق، ص ص 22،23.

[4] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 119.

[5] – **عكاشة برحاب**، السلطان والثائر الفتان: صراع السلطة في شمال المغرب (1902–1907م)، دار القلم، الرباط، 2018م، ص 21.

[6] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 388.

وجاء في ديباجة هذا البروتكول تأكيد على ضرورة تعزيز علاقات الصداقة بين الدولتين وخلق جو من التفاهم والأخوة بحكم الجوار[1]، وإضافة إلى الديباجة نجد اتفاقية 1319هـ/1901م تحتوي على تسع فصول أخرى تم في بدايتها التأكيد على أن الشروط الواردة في معاهدة لالة مغنية لسنة 1261هـ/1845م تبقى سارية المفعول، باستثناء الاضافات والتجديدات التي سيتم ذكرها في الفصول اللاحقة[2]، مع التأكيد أنه بإمكان حكومة الدولتين إنشاء مراكز عسكرية وكذا مصالح للجمارك على امتداد الخط الحدودي[3].

أما بالنسبة لسكان قصور فقيق وقبيلة عمور الصحراء بإمكانهم التصرف بمزارعهم والمراعي التي كانت ملكهم، حتى وإن أصبحت تعتبر جزء من أراضي الجزائر[4] ليتم بعدها تحديد بداية ونهاية خط الحدود مع الإشارة إلى المناطق التي يشملها، حيث يمتد من ثنية ساسي الى قصر إيش وسيدي الظاهر مرورا بفقيق[5] باستثناء بني ونيف، كما يشمل واد الخروع وصولا إلى المرة على مجمع وادي تالزازة وقير، وأخيرا جنوبا ليصل إلى الضفة الغربية من واد قير حتى يبقى 15 كلم لقصر إقلي[6]، وهو بذلك يجعل من بشار والقنادسة وما ورائهما في الجهة الجنوبية تابعين رسميا للمغرب[7].

---

[1] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 28.

[2] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 388.

[3] – **روس.إ. دان**، المرجع السابق، ص 208.

[4] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 388.

[5] – **فقيق (فجيج)**: إقليم له تاريخ عريق يعود إلى فترة العصر النيوتيني الحجري، يقع في أقصى جنوب شرق المغرب تحده الجزائر شرقا، وإقليمي بولمان وميدلت غربا، أما شمالا يجاوره أقاليم جرادة وتاويرت وجرسيف، في حين نجد إقليم الراشدية جنوبا، تبلغ مساحته حوالي 55990كم مربع ويحتوي على سبعة قصور بربرية كانت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العسرين ميلادي تابعة إسميا لمنطقة المغرب الأقصى ما عدا قرية بني ونيف، لكن التصرف الفعلي فيها جميعا كان بيد السلطات الفرنسية. ينظر: **عمار عبو**، من أجل الإعتراف بتراث الواحة وقصور فجيج، مجلة oriental ma، ع خاص، (د.م)،(د.س)، ص 15.**أحمد توفيق المدني**، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 1998م، ص 114.

[6] – **عبد الله حمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 438.

[7] – **الطيب العلوي**، المرجع السابق، ص 14.

ويسمح لها بوضع منشآت عسكرية في المنطقة الممتدة من ثنية ساسي إلى فقيق، أما فرنسا تقيمها جنوب وشرق خط الحدود الممتدة من جنان الدار وبشار إلى غاية واد غير[1]، وظلت المنطقة الواقعة بين زوزنافة وكير محايدة وغير خاضعة لأي سلطة سياسية[2] وهو ما يتيح حرية التجارة بين الجانبين في هذه المنطقة المحايدة[3].

كما خصص فصل مستقل للحديث عن قبائل أولاد منيع[4] وأولاد جرير[5] الذين أصبح لهم الحق في اختيار السلطة التي يريدون الانطواء تحت حكمتها، وستشكل لجان خاصة من الحكومتين لهذا الغرض، والتي تختار السلطة المغربية لابد لها من تغيير محل إقامتها إلى مكان آخر يحدده السلطان ويكون ضمن مملكته[6]، وفي هذه الحالة من حق تلك القبائل التصرف في ممتلكاتها بأراضيها السابقة كما تشاء بتوكيل شخص معين ليتصرف فيها اذا أرادت الحفاظ عليها أو بيعها[7]، لكن بمغادرة منطقتهم سيواجهون

---

[1] – **محمد رضوان**، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيولوجية تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م، ص 49.

[2] – **روس.إ.دان**، المرجع السابق، ص 208.

[3] – **جلال يحي**، مسألة الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 377.

[4] – **قبلية ذوي منيع:** هي قبائل من أصول مشرقية عربية وفدت إلى المغرب العربي في القرن السابع عشر ميلادي أثناء هجرة بني هلال التي تعد أحد فروعها من عامر بن صعصعة واستقروا أول الأمر في جهة الجنوب الغربي الجزائري بقرية العبادلة التابعة لمطقة الساورة، ومن هناك انتقل جزء منها إلى سجلماسة بالمغرب الأقصى لكنهم ما فتئوا أن غادروا من جديد نحو سجلماسة ومنها إلى إقيلم فقيق بالضبط في قرية عين الشواطر المعروفة بطبيعتها الجبلية الصحراوية الصعبة ذات المناخ القاري البارد شتاء والحار صيفا. ينظر: **مون مزوري**، النظام القبلي في الجنوب الجزائري: قبيلة ذوي منيع نموذجا، مجلة آفاق علمية، مج 9، ع 2، (د.م)، 2017م، ص 2014.

[5] – **أولاد جرير:** توجد أراضيها بين أراضي ذوي منيع وأراضي بني كيل، ويمتد مجال نفوذها لمنطقة بشار إلى زوزفانة العليا، ولها علاقات سياسية وطيدة مع قبائل ذوي منيع، اقتصادها قائم بصفة خاصة على تربية الجمال والأغنام إضافة إلى جني التمور في بشار وزرع الحبوب بجوار وادي زوزفانة. ينظر: **روس.إ.دان**، المرجع السابق، ص 41.

[6] – **Abdou El Kacim Dellal** , tableau géographique de la frontière de l'Algérie, revue académique des études humaines et sociales, A/science économique et droit, n° 15, (N) , 2016.

[7] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 389.

المجهول وغير معروف ما سيؤول إليه حالهم والمصير الذي ينتظرهم، لذا فضلوا المكوث بأراضيهم فأصبحوا تحت حكم عين الصفراء رغم أن فرنسا لم تسيطر بعد بصفة رسمية[1].

فيقتضي البند الرابع والخامس من المعاهدة أصبح من حق فرنسا الدخول الى واحات وقصور صحراوية، وإقامة مراكز للجيش والجمارك في مناطق الجنوب، إضافة إلى ضمها لقبائل اعتبرت مغربية بعد معاهدة 1261هـ/1845م مثل: قبائل عمور[2] وحميان الجانبة[3]، وتوصل الطرفان إلى أن الأشخاص الوارد ذكرهم في الفصل الخامس والموكلة إليهم مهمة التوجه إلى قبائل ذوي منيع وأولاد جرير هم من ينبغي وقوفهم على نقط الحرس والمنشآت العسكرية المشار إليها في الفصلين الثاني والرابع حتى يقام تعيينها[4]. كما تم الاتفاق على أن كل من كان تابع للجزائر ويمتلك مزارع وعقارات في الاراضي المغربية بوسعه التصرف فيها كما يشاء، ونفس الشيء للرعية التابعين للمغرب ولهم ممتلكات في الجزائر، كما تم التطرق في هذه المعاهدة إلى العلاقات التجارية بين الجانبين بحيث يسمح بالدخول لكل من قصد المنطقة الحدودية التي بين الدولتين والوارد ذكرها في الفصلين الرابع والخامس لغرض البيع أو الشراء دون أن يضطر أي أحد منهم إلى دفع الضرائب، حفاظا على حسن الجوار وحرصا على نجاح التجارة بينهما.

وفي الأخير تقرر أن النزاعات التي تجمع السكان المغربيين بالسكان الجزائريين يتم النظر فيها من قبل مندوبين معينين للحدود الشمالية والجنوبية معا، دون الاضطرار لرفعها إلى الدوائر الدبلوماسية العليا لأنها قضايا صغيرة[5]، ولا يطالب أي أحد من

---

[1] – **روس.إ.دان**، المرجع السابق، ص 208.

[2] – **قبائل العمور**: ينحدرون من قبائل بني هلال من عمرو بن مناف بن هلال، وعندما قدموا إلى المغرب سكنوا في الجبال ما بين جبل أوراس شرقا وجبل بني راشد غربا مقابل الحضنة والصحراء، ونلاحظ أن أغلبهم يقكن في منطقة الحدود الجزائرية المغربية قريبا من عين الصفراء وواحات فقيق، والملاحظ أنه لم يكن لهم نفوذ في المغرب ولم يتقلدوا المناصب العليا في الدولة نظرا لقلة عددهم وعدم اتفاقهم على موقف واحد، ونجد فيهم فرسان لكن أكثرهم كانة رجالة. ينظر: **عبد الوهاب بن منصور**، قبائل المغرب،ج 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1921م، ص 419.

[3] – **محمد رضوان**، المرجع السابق، ص 48.

[4] – **ابراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 389.

[5] – **روس.إ.دان**، المرجع السابق، ص 208.

الطرفين الآخر بدفع تعويضات مالية، وتمت المصادقة عل الفصول التسعة لهذا البروتوكول بباريس يوم 05 ربيع الثاني 1319هـ/20 جويلية 1901م[1]، الذي بموجبه تم وضع حد لخلافات المغرب مع السلطات الفرنسية الحاكمة في الجزائر[2].

ولكن بعدها لم ترد وزارة الخارجية الفرنسية التوقف عند هذا الحد، بل راحت تبحث عن سبل خلق المزيد من اتفاقيات التعاون الموسع مع المغرب في مجال عسكري وسياسي وتجاري بمنطقة الحدود الشمالية والجنوبية على حد سواء، فعملت على توقيع اتفاقيتين اضافيتين سنة 1320هـ/1902م الأولى في شهر أفريل والأخرى في شهر ماي هادفة بذلك غلق الطريق أمام المنشآت العسكرية التي تنوي المغرب القيام بها[3].

المطلب الثاني: بروتوكول 1902م حول الحدود بين الجزائر والمغرب

فمنذ بداية سنة 1320هـ/1902م سعت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى جر المغرب للموافقة على رغبتها في القيام بمفاوضات جديدة تخص تنظيم الحدود بين الدولتين، وبالفعل أعلنت حكومة المخزن تأييدها للفكرة وبعثت بممثيلها الذين ترأسهم السيد محمد الحباص إلى مدينة الجزائر، وعقدوا العديد من الاجتماعات التمهيدية مع الوالي العام للجزائر، ليتجه بعدها وفود الجانبين إلى منطقة الحدود لمعاينتها على أرض الواقع[4]، متخذين من برتوكول جويلية 1319هـ/1901م مرجعا ينطلقون منه فنزلوا أولا بأرض فقيق للدعوة إلى السلم ومحاولة إخراج الشيخ بوعمامة منه، لتنتقل لجنة بعدها إلى قبائل أولا جرير وبني منيع لتأكيد سلطة فرنسا عليهم، ومنها تذهب ألى أراضي القبائل للبحث عن مراكز الحدود، ثم تختمها بالسير إلى وجدة ولالة مغنية أين سيتم تسوية الخلافات، وكان ذلك في جانفي 1320هـ/1902م[5].

---

[1] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 390.

[2] – **عكاشة برحاب**، السلطان والثائر الفتان، المرجع السابق، ص 29.

[3] – **روس.إ.دان**، المرجع السابق، ص 209.

[4] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص119.

[5] – **إبراهيم مياسي**، المرجع السابق، ص 376.

وهكذا تمت المصادقة على بروتوكول 12 محرم1320هـ/20أفريل1902م بالجزائر المتمم لاتفاقية 1261هـ /1845م[1]، وقد خطى السلطان عبد العزيز بن هاشم وبن محمد بصفة خاصة في سعيه إلى الابقاء على غموض الحدود ورغم من أن ذلك مضر للمغرب على اعتبار انه الجانب الضعيف، وكان يطالب بالإبقاء على نفس حدود الدولة أيام العثمانيين دون توضيح لها[2]، لكن فرنسا بمقتضاه تمكنت أخيرا من الحصول على صلاحية مطلقة بالمناطق الصحراوية بمساعدة من الحكومة المغربية[3]، مع احترام حقوق الجوار بين البلدين وهو ما تم تأكيده في المادة الاولى من هذا الاتفاق والتي جاءت كما يلي: « **ستقوم الحكومة الشريفة بتمسك بحلول جميع الوسائل الممكنة في حدود أراضيها من ضمة واد كيس وثنية الساسي حتى فجيج، كما تأسست القبائل المغربية منذ معاهدة 1845م، الحكومة الفرنسية سوف تقدم دعمها اذا لزم الأمر بحكم الجيرة، وستأسس سلطتها وحمايتها في المناطق الصحراوية والحكومة المغربية جارتها هناك سوف تساعدها بكل قوتها... »**[4]

كما أكد هذا الاتفاق على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بإنشاء أسواق ومراكز لجباية الضرائب في مناطق الحدود[5]، وبموجب فصله الثالث تقرر أن مدينة بني ونيف هي سوق فرنسي مغربي[6]، وبعد اتفاقية 12 محرم1320هـ/20افريل1902م بسبعة عشر يوم نظمت اتفاقية ثانية في 7ماي انشغلت بوضع قوانين لتنظيم المبادلات التجارية على الحدود البرية[7].

---

[1] – **عكاشة برحاب**، السلطان والثائر الفتان، المرجع السابق، ص 21.

[2] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 19.

[3] – **محمد رضوان**، المرجع السابق، ص 49.

[4] – **Abdou El Kacim Dellal**, op.cit, p 18.

[5] – **عكاشة برحاب**، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق ص 19.

[6] – **عبد الله حمادي الإدريسي**، المرجع السابق، ص 438.

[7] – **عكاشة برحاب**، السلطان والثائر الفتان، المرجع السابق، ص21.

وكان هناك ردود أفعال شعبية وحتى من المخزن رافضة لهذه المعاهدة لأنهم رأوا فيها إضرار بمصالهم، فقامت بعض القبائل بشن العديد من الثورات وكان من بينها ثورات أولاد سيدي شيخ، وبنو يزناسن[1]، وأولاد جرير وذوي منيع، كلها تم ردعها بالقمع من طرف القوات الفرنسية ما أدى لاستسلامها وتقبلهم لأمر الواقع[2]، وأخذت تضغط على السلطان الذي أخذ يتباطؤ في تطبيقها كونها تضر بمصالح بلاده إلى أن رضخ لها [3]، كما أصبح هذا الاخير مرغما على التوقف على مناصرة الشيخ بوعمامة وكل مرة يبعث له تهديد جديد ليغادر فقيق، كما أعطى توصياته للقبائل بعدم مساندته ولو بأي شكل من الاشكال[4].

وقد تم تشكيل لجنة مشتركة للوقوف على تطبيق الاتفاقيات السابقة المتعلقة بتنظيم الحدود وفتح الطريق أمام تجارة الترانزيت الفرنسية في المغرب، وبذلك تكون فرنسا قد سمحت بتغلغلها إلى الواحات بطريقة ذكية دون أن تضطر إلى إنهاء السلطة الشكلية للمخزن على المنطقة وتلفت إليها الأنظار بذلك [5] وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: «**أما الحد الذي يفصل بين قطري الجزائر والمغرب الأقصى فهو من وضع الأتراك والمغاربة، للفصل إداريا بين بايلك الجزائر وسلطنة الاشراف وذلك منذ الاربعمائة**

---

[1] – **بنو يزناسن:** أو –باثريناسن المشتقة من الكلمة الامازيغية إيزيناتن بمعنى الزنيوتن المنتمون لقبيلة زناتة الامازيغية التي جعلت من جبال القسم الشمالي الشرقي من المغرب الاقصى مقرا لها، والمطلة على وجدة الواقعة على بعد نحو 50 كيلومتر غربي تلمسان ويحدها قصر كوت وقصر امجاد يعتبرون من أقدم سكان تلك المنطقة، وتحيط بسلسلة الجبال التي استقروا بها سهل طريقة الذي أصبح مقرا لمدينة بركان منذ التواجد الفرنسي على ترابها في مستهل القرن 20 وينقسم بني يزناسن الى عدة فروع هي بني وريمش، بني عتيق، بني منقوش، بني خاتد، وهم فئة تتحدث بلهجة خاصة بها ينظر: **عكاشة برحاب**، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1989م،ص56.

[2] – **محمد رضوان**، المرجع السابق، ص 59.

[3] – **محمد القبلي**، المرجع السابق، ص 504.

[4] – **عادل مدلول علي**، المرجع سابق ص 239.

[5] – **إبراهيم كريدية**، المرجع سابق، ص 23.

سنة ايضا، ثم خطط ذلك الحد بصفة مؤقة في قسمه الشمالي سنة 1845م وفي قسمه الاوسط سنة 1902... »[1].

وحسب ماورد عن جلال يحي أنه منذ سنة 1320هـ/1902مـ أصبحت المغرب تلجأ إلى الاقتراض من الدول الغربية بعد الضغوطات التي أصبح يتعرض لها السلطان، بعدما كان قبلها غير مقيدة بأي ديون وهو ما خدم مصالح فرنسا[2].التي منذ 24 رمضان 1320هـ/24ديسمبر 1902م بدأت في عملياتها التوسعية بالواحات الصحراوية الواقعة في منطقة الحدود بين الجزائر والمغرب مثل توات غورارا [3] دون أن يعتبر في ذلك خرق لبنود المعاهدة، التي كان لها نتائج سلبية على تلك القبائل نظرا لتقلص المناطق الرعوية والزراعية، فأصبحت تتكرر حوادث الهجومات بينها وكانت فرنسا تغذي هذه النزاعات لتحصل على تعويضات مالية من السلطان المغربي لما قام به رعاياه، وفي النهاية قرر الطرفان ابرام مجموعة بروتوكولات مابين سنتي 1901-1902م جاءت للتأكيد على ما تم الاتفاق عليه في معاهدة الحدود السابقة واضافة حدود جديدة تخص الجهة الجنوبية التي كان يسودها نظام قبلي رافض للخضوع لأي سلطة سياسية بصفة فعلية، ماعدا في بعض الفترات أصبحت تابعة بصفة شكلية للمغرب، فاستغلت فرنسا هذه النقطة لصالحها وقامت بتقسيم مناطق الجنوب كما يحلو لها، ثم تم ختامها باتفاق تابع لبروتوكول 1902مـ يخص التعاون التجاري بين الجزائر والمغرب.

[1] – **أحمد توفيق المدني**، جغرافيا القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المرجع السابق، ص 7.

[2] – **جلال يحي**، مسألة الحدود بين المغرب والجزائر، المرجع السابق، ص 372.

[3] – **محمد رضوان**، المرجع السابق، ص 50.

المبحث الثاني: المراسيم والقرارات التنظيمية للحدود خلال فترة الحماية على المغرب

المطلب الأول: إقليم التخوم[1] المغربية الجزائرية

عرفت فترة الحماية الفرنسية في المغرب تدشين منعطفات جديدة وفق إحداثيات إقليمية وقارية وكذا دولية، فقد خضعت منطقة الحدود المغربية الجزائرية تغيرات جوهرية تماشيا مع السياسة التوسعية المتعددة الأبعاد، والمحددة الخطوات، هدفها عزل الفعل الاستعماري الإسباني في المناطق المحددة سابقا باتفاقية 27 نوفمبر 1912 وبسط سيطرتها على الإقليم، كما عمدت فرنسا إلى تجميع الأراضي المغربية داخل ما أطلقت عليه إقليم التخوم المغربية الجزائرية ووضعته تحت إدارة قيادة عسكرية، منفصلة عن مقاطعة وهران وعن المناطق الجنوبية وأسندت إدارتها بصفة عامة إلى مفوض سامي للحكومة الفرنسية مقر إقامته في وجدة ويدير مباشرة الحدود المدنية والعسكرية بمساعدة قائد الاحتلال المقيم كذلك في وجدة.[2]

فتحقيق التفوق الفرنسي في المغرب يظهر أن الهدف البعيد هو إعطاء الجزائر حدودها العملية، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي ضمته فرنسا فيما بعد من الناحية السياسية إلى الجزائر، وعملت على فرض حدود من جانب واحد، من خلال خط فارنيي، الذي كان الهدف منه هو إبراز الحدود الإدارية التابعة لكل من الحاكم العام الفرنسي في الجزائر والمقيم العام في المغرب.

ومما يؤكد ذلك أن فرنسا نفسها لم تكن تعتبر ملتزمة من الناحية الديبلوماسية بهذه الحدود فالمراسيم الوزارية المتتابعة، وخاصة منها الصادرة في 10 أفريل 1934م تشير

[1] – **التخوم:** هي المنطقة التي تقع في المقدمة أو منطقة الظهير لأي دولة ويطلق عليها الأرض الأمامية أو المنطقة الحدودية، ينظر: **فايز محمد العيسوي**، الجغرافيا السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 170.

[2]– Maazouzi Mohamed, l'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire moraocain, Dar El Kitab, Casablanca, maroc, 1976, p.83.

صراحة إلى عدم ترتب أية آثار لهذه الخطوط الإدارية على الحدود المغربية الجزائرية، ذلك أن هذه الأخيرة ستبقى على حالتها[1].

فقد أعلن فارنيي (Varniet)[2] أنه إذا أُريد ممارسة إدارية جيدة: في الضفة اليمنى لوادي كير التي أسندتها البروتوكولات السابقة إلى المغرب، فيجب أن تخضع لإدارة واحدة. فقد تمسكت مقاطعة عين الصفراء بترك فقيق وبني كيل، في حين طالب المغرب بدوره بفرطاسة والضفة اليمنى لوادي كير، وانتهت المفاوضات بإرجاع فقيق وبني كيل إلى المغرب مع احتفاظ الجزائر بفرطاسة، ومن المقترحات التي وجهها فارنيي إلى رؤساءه أنه وضع في حسابه ميدان رعي القبائل لتسطير حدود فاصلة، أنه خط يمر وسط مجال السيادة غير المحددة سباقا، وهو ما زاد من غموض الوضع حول مجال السيادة المغربية إلى ميدان إبهام وغموض رغم وضوحها.[3]

وعليه فخط فارنيي يمر من ثنية الساسي إلى منكوب، برازية، منخفض واد بولرجم، ومنخفض وادي خلخال، وهذه النقطة المائية احتفظت بها القبائل الجزائرية وجبل دوغ، وجبل ركايز، ووادي مرغدة، ووادي العرجاء، وإيش ثم فقيق التي احتفظت بمغربتيها ومن فقيق تم اقتراح تمديد هذا الخط لصالح الجزائر يمر من جبل زلمو، متبعا واد زلمو إلى غاية التقائه بوادي كير لينعطف باتجاه الغرب إلى غاية ثنية تحرياطن[4].

فقد وجدت فرنسا هذا الخط ملاءم بحيث يتطابق مع توزيع القبائل الناتج عن الإتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية ونظيرتها المغربية، وكذلك مع محضر تنفيذ الاتفاق في 25 أفريل 1919.

فبمقتضى هذا المشروع أصبحت كل المناطق الواقعة غرب وشمال الخط مناطق مغربية فقيق، إيش، بركنت في حين أن المناطق الواقعة شرقه وجنوبه تلزازة، بشار، القنادسة هي جزائرية، وهو ما يظهر أن فرنسا لم تلتزم بروح المعاهدات الموقعة مع المغرب بل عملت

[1] - **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 45.

[2] – **هو موريس فارنيي**، سكرتير عام في الجزائر، بمثابة مفوض سام للحدود المغربية ارتبط اسمه بمشروع خط رسم الحدود المغربية في ديسمبر 1911.

[3]- Maazouzi Mohamed , op.cit, p.92

[4]- Maazouzi Mohamed , op.cit, p.91

على احتلال مناطق واسعة كانت تحت الحكم المغربي من سنة 1902 إلى ما بعد 1934 كما صاحبت التوسع العسكري بتنظيم إداري عن طريق إصدار مجموعة من المراسيم والقرارات التنظيمية التي غالبا ما عدلت تبعا لتقدم قوى الاحتلال ومجريات الأحداث السياسية هدفها الأساس تقطيع المناطق الجنوبية المغربية نذكر من منها:[1]

المطلب الثاني: المراسيم والقرارات التنظيمية للحدود

أ- **مرسوم 09 ديسمبر 1911:** الذي يرتكز على اتفاق وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الفرنسيتين، ويتعلق بكيفية التعامل بين المفوض السامي للحكومة الفرنسية والجنرال قائد قوات الاحتلال في التخوم المغربية ويتلقى تعليماته من المفوضية الفرنسية بالمغرب والتي يؤديها الجنرال قائد القوات، خاصة السياسية التي يجب إتباعها في منطقة الحدود ويتلقى هذا الجنرال كل التعليمات من المفوض السامي إلا الظروف التي تتطلب تدخلا استعجاليا كالعمليات العسكرية.

وتلا هذا القرار سيلا من القرارات الخاصة بأوضاع الحدود[2].

ب- قرار 26 ماي 1914:

نص على توسيع منطقة العمليات من بشار إلى الضفة الشرقية من الحماده وهي الهضبة الفاصلة بين حوضي كير وزير، في حين رخص المرسوم الصادر عن رئيس الدولة الفرنسية حق التصرف في كل وقت وأن يضع تحت مسؤوليته كل المقاييس اللازمة لتجنب أي هجوم، وعندما تدعو الضرورة إلى خلق منطقة عمليات ستحدد هذه المنطقة من قبل الحكومة الفرنسية باقتراح من المفوض المقيم العام بعد الأخذ برأي القائد الأعلى

وبمقتضى هذه الوضعية أصبح المغرب مقسما إلى أربعة مناطق مدنية، وأربعة مناطق عسكرية هي تازة، فاس، مكناس، مراكش.[3]

ج- مرسوم 03 فيفري 1930:

[1]- **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 46.

[2]- Maazouzi Mohamed , op.cit, p.102.

[3]- **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 46.

يشير هذا المرسوم الفرنسي إلى هجمات العصابات التي تكونت وظهرت بين 1928 و1929 في الحدود الجزائرية المغربية، هذا المرسوم نص على تجميع الصلاحيات في يد قائد واحد للقيام بالعمليات الضرورية كما أن التنظيم الجديد سيكون مؤقتا ومحدودا حتى يتسنى فرض النظام بطريقة دائمة في منطقة التخوم المغربية الجزائرية، وبهذا اعترفت الحكومة الفرنسية للمغرب بسيادتها على الدوائر التي يحددها المقيم العام. أما الجزائر فتضم دائرة عين الصفراء العسكرية، مركز بني ونيف، دائرة كاومب بشار وملحقة الساورة. إلا أن هذا المرسوم سيلغي ويعوض بمرسوم آخر[1]

د- **مرسوم 05 أوت 1933:** يحدد هذا المرسوم حكم التخوم المغربية الجزائرية كما يلي:

" تعطى للمغرب دوائر عين الصفراء العسكرية وملحقة الساورة وجزء من ملحق توات الواقع غرب خط مداكم شناشن، كما يوضح البند الرابع من هذا المرسوم أن الحاكم لإفريقيا الغربية الفرنسية يضع مؤقتا رهن إشارة قائد قوات الحدود الجزائرية المغربية كل مناطق هذه المستعمرة الواقعة شمال خط عرض 25 درجة شمالا. وبإقامة هذا الخط إلى أقصى المغرب من منطقة وادي نون وجبل باني ومنطقة كتاوا محاميد، حيث أكدت الحكومة الفرنسية على هذا بإعطاء تعليماتها يوم 05 أفريل 1934 التي توضح أن هذا التنظيم الإقليمي[2] لن يعدل أبدا الحدود بين المغرب والجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية حسب تحديدها في معاهدة نيامي[3] والتي تعط أي حكم بحصر الحدود الجزائرية المغربية.

هـ- قرار 8 أفريل 1934:

[1]- Maazouzi Mohamed , op.cit, p.p 103.197.

[2]-Laamouri Mohamed, le contentieux relatif au frontières terrestres du maroc,1975, p.39.

[3]- **معاهدة نيامي:** عقدت معاهدة نيامي بين الكولونيل لابريل والكولونيل فنيل قائد القوات العسكرية بأعلاي السنغال والنيجر، وبعد مناقشة مسألة الحدود بين المستعمرتين الفرنسيتين الجزائر والسنغال توصلا إلى فصل الحدود الموريتانية ومنع المغرب مع التجارة مع تومبكتو. هـ<ا التنظيم الحدودي لم يغير شيئا فيما يخث الحدود بين الجزائر وإفريقيا الغربية، كما أنها لم تعط أي حاكم فيما يخص الحدود المغربية الجزائرية، هذه الإتفاقية هي مجرد تسوية بسيطة خاصة بالمستعمرتين، ولم تغير الحدود المغربية التي لم تشكل طرفا في التوية. ينظر: محمد مزيان، المرجع السابق، ص54.

يلغي هذا القرار المنطقة العسكرية بالحدود في حين أنشأ مركز تافيلالت بقرار 18 ماي 1934، يمثل دوائر الريش آيت مرغاد أرفود وبوذنيب، تم إصدار قرار ثان تكونت بموجبه قيادة عسكرية في التخوم الجزائرية المغربية مقرها بتنزيت، ويشمل فيما يخص المغرب إقليم درعة الذي يحتوي على مكاتب الشؤون الأهلية لكل من كلمين، أقا، طاطا، فم زكيد، كتاوا، تاوز، وقد تم ربط هذا الأخير صوب الشرق مع مركز تلبابا الجزائري[1].

قد صاحب هذه المراسيم عملية "التهدئة" في الجنوب المغربي تنظيمات إدارية وسياسية بغية إقامة أمن دائم في المنطقة، لكنها تعكس في نفس الوقت الصراعات الداخلية التي كان يعرفها المتروبول بين السلطات الفرنسية في الجزائر وسلطة الحماية في الرباط، والملاحظ هو أن هذه المراسيم لم تذكر منطقة تندوف[2]، كما تم إلحاق مجال درعة بقيادة أكادير، فالمشكل المطروح بالنسبة لفرنسا في الصحراء الشرقية هو عدم التواجد الفعلي في هذا المجال الشاسع،حيث لم تستطع الفيالق الفرنسية السيطرة عليها نظرا لعدة عوامل لا يمكن تجاوزها أو إلغاؤها، منها سهولة اختراق هذا المجال من طرف قوافل الرحل، فالصحراء وموريتانيا ما بين وادي درعة والسنغال هي منطقة آهلة بالقبائل الرحل التي حافظت بقوة على عاداتها فهم محاربون أشداء، مدفوعين بتعصب ديني لا يزعزع ذلك فتدخل فرنسا في المنطقة سيعيد التوازن للمجتمع الصحراوي.[3]

فعند الانتهاء من عملية الأطلس الكبير، ستصبح تهدئة المغرب مسألة صحراوية خالصة، فالمناطق الصحراوية التي لم يتم احتوائها بعد، هي الكامنة وراء حدود ريودي أورو، داخل هذه المنطقة تجد السمارة المدينة الصوفية حيث التعصب الديني يمنع اختراق القوات الأوروبية لهذه المناطق.[4]

في هذه الظروف كتب الجنرال Giraud جيرو قائد جهة الحدود المغربية الجزائرية لوزير الحربية الفرنسية بأن الحدث المركزي الذي يسيطر على هذه الفترة هو احتلال القوات الفرنسية لخط غريس بين تاديغوست وتورك، هذا التقدم فتح الطريق أمام زير،

---

[1]- Maazouzi Mohamed , op.cit, p.p 1-5

[2] – محمد مزيان، المرجع السابق، ص46

[3]-Maazouzi Mohamed , op.cit, p.p 1 -5.

[4]– **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 47.

وخضوع قبيلة منكر، كما نجحت القوات الفرنسية في ربط علاقات مع سكان فركلة، وهو ما ساهم في احتلال بعض القصور دون عناء خاصة قصر ملا، إيكلي، مروتشة كما تمكنت من محاصرة آيتسغروشن[1].

ففي مارس 1934 تمت تهدئة آخر منطقة في المجال الواقع جنوب أكادير بين المحيط الأطلسي وحدودي ريودي أورو وحوض وادي درعة، بذلك تمت تهدئة ما سماه ليوطي[2] "بالمغرب النافع" بكامله، لتضمن فرنسا استمرارية الأمن والسلام على طول الحدود المغربية الجزائرية فتهدئة المنطقة التي تبعد بحوالي 500 كلم جنوب الدار البيضاء تضم الجزء الشرقي من الأطلس الصغير والسهل الذي يخترقه وادي درعة في الحوض السفلي الذي هو الحد الفاصل بين المغرب الفرنسي والصحراء باستثناء منطقة إيفني التي لا تتعدى مساحتها 60 كلم طولا و25 كلم عرضا، كانت النتيجة الأولى لهذه الأحداث هي الاحتلال الفعلي لإيفني من طرف القوات الإسبانية التي لم تمارس سلطتها على الإقليم رغم الصلاحيات المخولة لها بموجب معاهدة تطوان.[3]

كما سمحت تهدئة المغرب الجنوبي باحتلال تندوف وإقامة رابط بين المغرب وموريتانيا بعدما تخلصت القوات الفرنسية من التهديد المزدوج لقبائل الساقية الحمراء وحوض وادي درعة، وإقامة شبكة مراكز على حدود ريودي أورو.

---

[1]- Laamouri Mohamed, op cit, p.p.39-43.

[2] – ليوطي: ولد لويس هوبير جونزالوف ليوتي بنانسي في نوفمبر 1854م، حصل على شهادة البكالوريا في جويلية سنة 1872م، ثم التحق بالمدرسة العسكرية "سان سير" عام 1873م، ومن ثم انضم لمدرسة الأركان العليا للجيش في سنة 1876م، وفي ديسمبر انضم إلى فرسان السلاح، ثم أصبح رئيس أركان لفرقة السلاح رقم سبعة، وفي 19 نوفمبر 1887م تولى قيادة الوحدة العسكرية الأولى من الفوج الرابع من فرسان السلاح، ومن ثم تم تعيينه رئيس الأركان في الهند الصينية في سنة 1894م عينته السلطة الفرنسية في منصب المقيم العام على المغرب(1912–1925) م، ومنذ سنة 1921 أصبح مارشال فرنسا، توفي ليوطي في 21 يوليوز 1934 ودفن في المغرب قبل ان تتم إعادة دفنه في ليزانفاليد بباريس عام 1961 . ينظر:كريمة بوخالفة وفايزة بوزيد، سياسة الجنرال ليوطي في المغرب الأقصى 1912–1925م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة خكيس مليانة، 2016–2017م، ص 40.

[3] – محمد مزيان، المرجع السابق، ص 47.

كما حاولت فرنسا إقامة وحدة متنقلة بين عقا وتندوف لكنها اصطدمت بجيومرفولوجية صعبة الاختراق، حيث المنحدر بجانبي الحماده يمتد لغاية درعة.

أمام هذه الوضعية قرر الجنرال جيرو اختراق المتروبول الصحراوي القديم من جهتي الشمال والغرب في الوقت الذي تحركت فيه كتيبة خفيفة بقيادة الكولونيل(Chardon) من واد درعة للسيطرة الفاصلة بين مركلت وتندوف وهي 100 كلم، لتنطلق من هناك القوافل في اتجاه موريتانيا بهدف ربط المستعمرين نظرا للأهمية العسكرية والاقتصادية التي تمثلها تندوف.[1]

وبذلك تم الاقتطاع المقنن للجنوب المغربي، فقد سجلت سنة 1934 إتمام تجزئة الجنوب المغربي وأصبحت هذه المناطق جزائرية لهذا فاحتلال تندوف تبعه تنظيم الحدود المغربية الجزائرية حيث اقترح الكولونيل(Trinquet) الذي شارك في تهدئة الجنوب الغربي، حدودا تفصل صلاحيات القوات الفرنسية بالمغرب والجزائر ينطلق هذا الخط من جنوب فقيق ويمتد لغاية ريودي أورو مارا بمحاذاة حمادة درعة. ولكن هذا الخط لم يحتفظ به نظرا لأن التعديل الوزاري لسنة 10 أفريل 1934 أدرك أن إعادة تنظيم الحدود المغربية الجزائرية لن تحل مسألة التحديد النهائي لهذه الحدود.

لذلك تداولت فكرة السيطرة العسكرية الفرنسية من أكادير إلى تندوف ومن تلبالة إلى أطار باتباع الطريق الذي تنطلق من أكادير إلى سان لويس بالسنغال مع إدخال وادي الذهب والساقية الحمراء في هذا المجال.[2]

ومنذ 1940 وبعد الخطاب الذي ألقاه السلطان محمد الخامس بطنجة ضمت سلطات الاحتلال في إفريقيا الشمالية مدينة تندوف نهائيا إلى إدارة وهران في الجزائر، وكانت فرنسا خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية قد بدأت في اكتشاف آثار بترول جديدة في الصحراء الجزائرية، وشرعت في استغلال معدن موريتانيا وكانت هذه الثروات سببا في تزايد الأطماع الفرنسية واكتشفت سنة 1952 كميات كبيرة من معدن الحديد في كارة جبيلات الواقعة على بعد 130 كلم جنوب شرق تندوف، كما اكتشفت في محيطها

[1] -Laamouri Mohamed, op cit, p39.

[2] – **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 47.

داخل نطاق يتراوح ما بين 100 و200 كلم معادن أخرى تم جردها وإبراز مواقعها، وكانت لفرنسا دوافع تجعلها تخشى سيطرتها على كل هذه الثورات.[1]

وتشير مختلف التقارير لسنة 1932 عن الحالة السياسية والاقتصادية للمنطقة من حيث تجدد الصراعات وتصاعد حدة المقاومة في مناطق دون أخرى، إذ يحاول كل طرف أن يفرض نفسه على الطرف الآخر، ففي كلومب بشار نسجل عودة الأمن خلال شهر نوفمبر، وكذلك نجاح عمليات اقتحام منطقة تاردة وإخضاع قصور تادغوشت، وهو ما يعني أن المنطقة رغم انتهاء عملية التهدئة فإن وثيقة المقاومة لم تنقطع جذوتها وكذا الصمود الوطني في مختلف تجلياته[2].

المبحث الثالث: مشكل الحدود والثورة الجزائرية.

المطلب الأول: الأوضاع الحدودية ابان الثورة الجزائرية:

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مشكل التسليح الذي تسبب في جعل الانطلاقة تكون متواضعة في معظم ولايات الوطن، وانطلاقا من هذه الوضعية كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح حتى لا تختنق الثورة في مهدها، لقد أصبحت مشكلة السلاح من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الوطني على ايجاد حل لها.

لقد هزمت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 استقرار النظام الاستعماري في المنطقة، حيث أدرك المغرب أن عليه مساندة الشعب الجزائري الشقيق، فقد حول أراضيه إلى قواعد خلفية للتدريب والتمويل والإمداد اللوجستيكي، وبناء على ذلك، فقد تمثل الدور الجماهيري على الضغط على الأنظمة السياسية، وهذا بهدف أن تكون أراضي المغرب الأقصى الحدودية مصادر وممرات استراتيجية ونقاط عبور للأسلحة القادمة لتدعيم الحرب

[1] – بطرس غالي، الجامعة العربية و تسوية المنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة،1977م، ص 136.

[2] – **محمد مزيان**، المرجع السابق، ص 48.

التحريرية[1]، فإن دور المغرب الشقيق في أن معظم الأسلحة كانت تستقبلها موانئه سواء أتت من أوروبا أو من مصر، لتغطية الفشل الذي عرفه الطريق البري فقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال الإمدادات التي كانت الثورة بحاجة إليها، وقد كان لجيش التحرير الوطني قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تسمى قاعدة الناظور[2]، وقد جند لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس والذين سموا بالرجال الضفادع البشرية[3].

إلى جانب هذا نرى أن المغرب الأقصى ملكا وشعبا وقفوا إلى جانب الشعب الجزائري في محنته، فقد فتحت الحكومة المغربية حدودها للمجاهدين وجعلت أراضيها ميدانا لتدريبهم وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة، وهذا الدعم زاد من قوة الثورة، حيث وضع 500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس، والذي أصدر أمر بالسماح بمرو المعدات العسكرية، كما أن العمليات الفدائية التي كان يقوم بها المجاهدون في الناحية الغربية كان مصدر تموينها من الحدود الشرقية المغربية، خاصة العمليات التي شهدتها مرحلة 1958 – 1962م بالولاية الخامسة[4]، ويذكر أحمد بن بلة في مذكراته أنه التقى بمحمد الخامس في مدريد، وقد وعد بتقديم مساعدة كبيرة، أكد بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا مفتوحة وممكنة للعبور دخول وخروج للأسلحة والرجال بالرغم من الإجراءات الفرنسية المشددة استفادت الجبهة الغربية 1961م بشحنة سلاح وذخائر كانت ولاية وهران بحاجة إليها، ومن ثم نقل الشحنة على متن الباخرة "رواريجون" في أوائل شهر فيفري، وتم تفريغها بأحد الموانئ المراكشية باتفاق مع السلطات المغربية، التي تلقت أوامر من السلطان محمد الخامس[5] لتسهيل مهمة الاستقبال

---

[1]– **عمار بن سلطان وآخرون**،الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان الجزائري، 2007م، ص 58.

[2]– **وهيبة سعيدي**، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1945–1962، دار المعرفة، ص 84.

[3]– **الضفادع البشرية**: جيش التحرير الوطني كانت له قاعدة بالناظور تدرب فيها من سموا برجال الضفادع البشرية، قاموا بإنقاذ باخرة غرقت في البحر في المياه الإقليمية المغربية بسبب خطأ فأنقذ رجال الضفادع ذخيرتها.ينظر: **سعيدي وهيبة**، الرجع نفسه، ص84.

[4]– **صالح لميش**، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائري، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص 129.

[5]– **محمد الخامس**: هو عاهل المغرب (1910–1961)م قائد بلاده إلى الاستقلال وتولى محمد يوسف الحكم عام 1927م، بعد وفاة والده السلطان وكان المغرب خاضعا للاستعمار الفرنسي والإسباني، ولكن السلطان الشاب حاول أن

وتهريب السلاح، كما كانت إدارة التسليح المتخصصة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الخارج تابعة للولاية الخامسة، وكانت متمركزة في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى، ومهمة الشبكة هي البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل، فقد كانت مقسمة عملها على النحو التالي:

- تجنيد الجزائريين المنتقلين بين الجزائر والمغرب.
- تجنيد العديد من الأجانب الموثوق بهم.
- الاعتماد على طرق ووسائل متنوعة لتهريب السلاح.
- العمل على تنويع الطرق والأساليب في عمليات التهريب.

وقد اعتمدت شبكة تهريب الأسلحة على طريقتين، أحدهما بري والآخر بحري بواسطة السفن والبواخر، الطريق البري (وجدة – وهران) كان يعد طريق رئيسي للشاحنات لنقل الأسلحة والذخائر، يذكر الشيخ محمد خير الدين أنه عندما وصل إلى طنجة[1]، وقد وصلت أول باخرة تحمل سلاحا لقوات جيش جبهة التحرير الجزائرية وتعذر الإفراج عما بها من سلاح، اتصلت بالسلطان وأخبرته بما وقع، فأصدر أمره بأن تقوم حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ الشحنة من الباخرة الراسية في ميناء طنجة، ونقلها إلى وجدة وتسليمها إلى مراكز قيادة جيش التحرير الجزائري هناك[2]، كما قدم الأشقاء المغربيون لثوار الجزائر 500 مدفع رشاش نقلها بورقيبة بسيارات الحرس الوطني التونسي عبر أراضي تونس إلى القاعدة الشرقية للثورة وعبر القاعدة الغربية، وبحكم

يستغل حاجة الفرنسيين له لكسب حريته حيث أبدى تعاطفه مع الحركة الوطنية مع احترام الشعب المغربي للسلطان الذي ساعده الوطنيين في تحركاتهم وتعاطفهم مع الحرب بزعامة علال الفاسي وتطور الأمر موازاة بين السلطان والسلطات الفرمسية عام 1950 حيث رفض السلطان التصديق على أحد المراسيم الفرنسية وطالب فرنسا عام 1952 ان تعترف باستقلال المغرب كامل، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك وبدأوا يهيئون الإطاحة به، وأخذ الموالون لفرنسا من الكلاوي وجماعته في جبال الأطلس يطالبون بخلع السلطان وعمد الفرنسيين إلى استبداله بالسلطان محمد بن عرفة في أوت 1952 وهو أحد أقرائه ونفي محمد الخامس إلى كوريا ثم مدغشقر، ينظر: **مفديد الزيدي**، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة، الأردن،2011م، ص 256.

[1] – **الشيخ محمد خير الدين**، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسة الضحى، الجزائر، ط2، 2002، ص 146.

[2] – **راضية جهينة شريف**، حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة،2014 – 2015 م، ص20.

الجوار شكل المغرب موقعا استراتيجيا حيويا للعمل السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني عبر الجزء الغربي من الحدود الجزائرية، مما زاد من تأكيد المواقف المغربية تجاه الثورة الجزائرية خلال استقبال رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ولقاءه بالملك الحسن الثاني، الذي أعرب عن تضامنه ومساندته للثورة الجزائرية، وهذا ما جاء في نص البلاغ المشترك المغربي الجزائري، بأنه عازم على استعمال كل الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري[1]، وأثناء زيارة وزير الاتصالات والاستعلامات في الحكومة الجزائرية المؤقتة عبد الحفيظ بوصوف إلى المغرب ولقائه بالملك الحسن الثاني أن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا بجميع المسائل باستمرار الكفاح الوطني، إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها واستقلالها وسيادتها، فقد لعبت القاعدة الغربية للجزائر دورا لا يستهان به في تزويد الثورة بالمعدات والذخيرة الحربية والأسلحة، كما مكنت جيش التحرير الجزائري من بناء شبكة مصانع وورشات لصناعة الأسلحة، وكان مركز الخميسات بالمغرب أشهر هذه المراكز، حيث كانت به مصانع تحت الأرض لصناعة الأسلحة، وكان مركز الخميسات بالمغرب أشهر هذه المراكز، حيث كانت به مصانع تحت الأرض لصناعة الأسلحة، فقد كان المغرب بالنسبة للثورة الجزائرية القاعدة الخلفية للإمداد والتموين بالأسلحة والذخيرة والأدوية والمركز للتدرب والجوسسة والاستشفاء والبث الإذاعي، وهو أيضا مركز الخلايا شراء وتهريب الأسلحة من إسبانيا[2]، وكذلك دعّم الغرب قول الحسن الثاني، الذي قال بأنه لا يريد لأية رصاصة أن تسقط بالتراب المغربي وإياكم أن يصل الخبر إلى الفرنسيين[3]، كما كانت المغرب عمقا استراتيجيا للثوار الجزائريين منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر[4].

فقد مثل محمد الخامس وولي عهده المولى الحسن الخامس الذين استعملا كل ثقلهما وامكانياتهما لفائدة جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، ولقد وفر المغرب للجزائر ما

---

[1] – **نجاة بن يحيوب**، الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954–1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي،2012–2013م، ص 110.

[2] – **نجاة بن يحيوب**، المرجع السابق، ص 110.

[3] – **عمار بن سلطان** وآخرون، المرجع السابق، ص109.

[4] – **رأفت الشيخ**، تاريخ العرب المعاصر عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،1996م، ص 156.

يتطلبه الكفاح لحركة تحريره من دعم مادي، ومن وسائل النقل ومن ملاجئ لتدريب واستراحة المجاهدين ومخابئ آمنة للفدائيين[1]، ومن الطرق والوسائل أيضا الناجحة في تهريب الأسلحة عبر التراب المغربي، استعمال صناديق الخضر والفواكه، فبعد تفريغها من الداخل تملئ بالذخيرة الحربية وكذلك الأواني الفخارية التي تحضر بمدينة فاس، ومنها تدخل التراب الجزائري، هذا إلى جانب خزانات وقود السيارات التي كانت تشحن هي الأخرى، وتمر عبر الحدود المغربية إلى الجزائر دورا مهما[2]، فقد كانت معبر للمجاهدين الذين وجدوا في الأراضي المغربية ملاذا للاستراتيجية والتطبيب، بالإضافة إلى ذلك تمكن جيش التحرير الوطني من تكوين وتدريب فرق من المجاهدين يتمتعون بقدرات عسكرية رفيعة المستوى، وخاصة في مجالات الاتصال والإعلام، وكذا إقامة مصانع وورشات لصنع الاسلحة الخفيفة والمتفجرات، ومن اهم هذه المراكز نذكر العرايش، كبدانة، ملوية، زغنن، بركان وجدة.. كذلك مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلدة.. ومصنع للراجمات من شاكلة بازوكا ومدافع مورتي، وقد أشرف على انجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار (رشيد كازا) تحت غطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والملاعق[3]، ونظرا لامتداد الثورة عبر الحدود الغربية ووصولها الى فرنسا ضربت هذه الأخيرة حصار على الحدود المغربية الجزائرية، فأحبطت عدة عمليات عسكرية على الحدود بحجز عدة بواخر محملة بالسلاح والأدوية، منها حجز الباخرة أتوس في أكتوبر 1956، كذلك الباخرة الألمانية "بيليق" في 05 نوفمبر 1959 وأيضا حجز الباخرة اليوغسلافية "سولفا نجيا"للمرة الثانية في 29 مارس 1960إضافة إلى عدو بواخر من جميع أنحاء العالم، منها بولونية تشيكوسلوفاكية هولندية، لذلك قامت الثورة بالتعاون مع المغربيين بإنشاء مصانع ورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، مع العلم أن مختلف الأسلحة يتم جلبها من الخارج

[1]– **راضية جهينة شريف**، المرجع السابق، ص21.

[2]– **محمد قنطاري**، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجبهة الغربي والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني،مجلة الذاكرة، العدد3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م، ص 123.

[3]– **محمد عباس**، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1945–1962) م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م، ص 348.

عن طريق المغرب، في غالب الأحيان باسم الحكومة المغربية تحت إشراف محمد الخامس[1].

المطلب الثاني: مؤتمر طنجة 30 أفريل 1958م

إن فكرة الشمال الإفريقي والتعاون بين أقطاره وروح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه ليست وليدة القرن العشرين إنما تضرب جذورها في أعماق التاريخ انطلاقا من الحركة الوطنية عموما، وخصوصا حزب الشعب، واهتمامه بوحدة الشمال الإفريقي، فإن جبهة التحرير الوطني سخرت كل مساعيها الدبلوماسية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن موجة التحرر التي عرفتها البلدان الثلاثة جعلت الفرصة سانحة لجعل هذا المسعى حقيقة واقعة[2]، فقد دعا زعيم الحركة الوطنية المغربية الأستاذ: "علال الفاسي" رئيس حزب الاستقلال المغربي إلى عقد مؤتمر يضم الأحزاب الوطنية التحررية في الشمال الإفريقي، فإلى جانب حزبه كان كل من الحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التحرر الوطني الجزائرية، قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية، والعمل على توحيد المواقف العربية(الشمال الإفريقي ضد الاستعمار الفرنسي فقد تجسدت فكرة عقد مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958م الذي اكتسى أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب العربي[3]، من خلال التركيز على دعم القضية الجزائرية، وإبراز مكانتها العربية والدولية وعلى هذا الأساس حضرت كل من تونس، التي مثلها حزب الدستوري التونسي وضم وفدها"الباهي البهلوان وعبد المجيد شاكر" وعن المغرب الأقصى كان حزب الاستقلال الداعي للمؤتمر ومثله "علال الفاسي والمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد وأحمد لافريج والمحجوب بن الصديق والفقيه البصري وأبو بكر القادري"، وأما جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد شاركت بوفدهم:"عبد الحميد بوصوف وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد فرنسيس

---

[1]– **محمد قنطاري**، المرجع السابق، ص 125.

[2]– **لزهر بريرة**، دراسات في تاريخ الثورة وأبعادها الإفريقية، دار النيل، ط1، 2009م، ص 105.

[3] – **مريم صغير**، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1962–1995م، دار السبيل، ط1، 2009 المرجع السابق، ص ص 28–30.

وأحمد بومنجل ومولود قايد"، كان هدف مشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في المؤتمر[1] هو:

- تمتين التضامن بين شعوب المغرب العربي الثلاث.
- طرح التواجد العسكري في القطرين الشقيقين، التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية.
- إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الاستعمار في الجزائر، ومخلفاته الخطيرة في كل من تونس والمغرب الأقصى.

لقد كانت افتتاحية جلسات المؤتمر بقصر المارشال بمدينة طنجة، على الساعة الخامسة والنصف مساءِ تحت رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي، وبعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بالتوصيات التالية:[2]

- حرب التحرير الجزائرية تطوراتها وانعكاساتها القريبة والبعيدة في المغرب العربي وإفريقيا والعالم.[3]
- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي بالشمال الإفريقي بما في ذلك موريتانيا.
- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء، مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فيدرالي شمال إفريقيا.
- إجراء مشاورات مع تونس والمغرب لإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، كما أوصت الأحزاب المشاركة في المؤتمر حكوماتها بالرباط على انفراد مصير الشمال الإفريقي، إلى أن يتم إقامة المؤسسات الاتحادية. ولقد اتفق الحاضرون في ندوة طنجة على تحقيق الوحدة المغاربية، على شكل فدرالي، وقد قررت الندوة تأسيس مجلس مغاربي

[1] – **مريم الصغير**، المرجع السابق، ص ص 28–30

[2] – **راضية جهينة**، المرجع السابق، ص 29.

[3] – **مريم صغير**، المرجع السابق، ص ص 28–30.

استشاري تمثل في المجالس الوطنية في تونس والمغرب والجزائر (المجلس الوطني للثورة الجزائرية حاليا).

- يدرس المجلس الاستشاري القضايا ذات المصلحة المشتركة، ويقدم توصيات للحكومة، لم ير النور هذا المجلس إلى بعد الاستقلال[1].

لقد أكدت الأقطار المغاربية مشروع التضامن والتعاون المغاربي، حيث وقفت موقفا تاريخيا واحدا أذهل الاحتلال، وأربك خططه العسكرية، وأضعف آلته الحربية أمام ذلك الزخم الشعبي على حدود البلدين، حيث عاشت ويلات الحرب على مدى سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، وبذلك فلقد حظيت الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا من قبل الشعوب المغاربية، ولقد أدى المغرب الأقصى ملكا وشعبا واجبه لنصرة قضية الشعب الجزائري. لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمالا واسعة، كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية، وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا، الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي، وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية على مشروع الوحدة، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفتها التمثيلية، وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا، وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدورها مثل هذه القرارات، واعتبرت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت على حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي، الذي تورط في قضية الجزائر، وهذه المواقف التي زادت من احتقان الموقف الشعبي، أكدت صراحة أن الخيار الثوري الذي أجهضته الاستقلاليات القطرية وحده كفيل بتخليص المغرب العربي من الاستعمار وهيمنته[2].

- لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية، فبين التضامن المغلف وحقائق الميدان، وبين الأقوال

[1]- **بوعلام بن حمودة**، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م، ص 488.

[2]- **راضية جهينة**، المرجع السابق، ص 30.

والأفعال، فلم يمر على المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب (بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا المتواصلة[1].

فمن الذي دعى إلى هذا الحكم القاسي؟ وهل أخذت العلاقات الجزائرية المغربية في التدهور حق؟).

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية للنظام المغربي وتوجهه المعتدل على الابتعاد عن تجذير المواقف المغربية وفق ما نصت مقررات مؤتمر طنجة، ونجح المخطط الذي رسمه الجنرال ديغول في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال ديغول محمد الخامس بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرات رتبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الاستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية، وقد كان المخاض السياسي في المغرب يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط الكثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدأ الخلاف والشقاق يدب في الحزب، بشكل عمق انشغاله عن مقررات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء باعتباره يمثل تهديدا[2]، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر مواقفه، وقد اغتبط لقضية المكنسة العسكرية ولكنها لم تأت على كامل قواته، فعمل جادا على تلغيم هذا الجيش إثارة للفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية التي خططت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان جنوب المغرب والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريتانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي منسجم شكل في القدم تهديدا لممالك المغرب الشمالية كان الحسن الثاني يستحضره باستمرار.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص35.

[2] – **محمد الميلي**، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983م، ص ص 87-91.

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقررات طنجة، خاصة بعد أن تم إقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغيير الوضع الدولي بمجيئ ديغول إلى السلطة، والصعوبات التي تخلفها حرب الجزائر ولا شك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع، لقد تغير شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في المهدية، فقاد حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبررون تواجد هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية يجتهدون في التملص والتبرؤ منها[1].

إن تملص حزب الاستقلال وتراجع القصر، وظهور مخططات سرية لبعض القوى السياسية العسكرية مضرة بنشاط الثورة أدى إل التسبب في الكثير من المشكلات التي عكرت العلاقات الجزائرية المغربية ودفعت مهمة تحسن العلاقات مع فرنسا إلى التنازل عن الكثير من الثوابت، وإتاحة الفرصة لأن يتحول المغرب إلى مجال معادي للثورة الجزائرية، وقد أثار مشروع استثمار الصحراء كثيرا من النقاش دفع المغرب باستمرار إلى طرح مطالبه الترابية، وتنفيذ مخططات سرية لخدمة أهدافه على حساب الثورة الجزائرية، وحفاظا على التضامن الشعبي المغربي لم تتجاوز الثورة الجزائرية حدود الضيافة، وأظهرت خطوات ودية واحتجاجات أخوية، غير أنها لقيت غموضا ونفاقا ما لبث أن تحول إلى سلوكيات خطيرة أبدتها بعض الأوساط الرسمية المغربية، وذلك رغم مختلف الخطوات التي كان الهدف منها إنهاء كل سوء تفاهم، " لقد اصطدمنا بلا مبالاة أمة وبصمم آذان عدوانية، والتي تتناقض مباشرة مع الاتفاقيات العديدة، فقط تهدئة ووعود كاذبة قدمت لنا، ولكن أمام مظهر حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ أربع سنوات لم يعد يسمح لنا أن نضحي لأجل تضامن صوري"[2].

لقد شدد تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات في أكتوبر 1958 على المخاطر التي تهدد الثورة جراء المشاكل والصعوبات التي يتسبب فيها المسؤولون المغربيون، " إنه مصير ثورتنا في المحك، إن العقبات التي تضعها الحكومة المغربية في وجه كفاحنا

[1] – **محمد الميلي**،المرجع السابق، ص ص 87-91.

[2] – **عبد الله مقلاتي**،الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019م، ص 160.

والصعوبات التي تخلقها باستمرار في وجه إمدادنا والقمع الكبير الموجه ضد لاجئينا إلى درجة التخوف حتى منعنا من أداء معركتنا على أكمل وجه.. والمأساة التي تفرقنا تتجاوز بخطورتها ومداها البعيد مجرد عبارات المناوشات العائلية، وبالفعل فإن هذه الوضعية حرجة، وتدهورت بشكل خاص بعد مؤتمر طنجة في 30 أفريل 1958، الذي أثار آمال كبيرة "،[1] ويحدد هذا تقرير المهم الأسباب الخطيرة في عاملين أساسين: الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر، والأعمال المعادية التي تظهرها القوات المسلحة المغربية والسلطات الحكومية ضد اللاجئين والإمداد في المناطق الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية.

أما الأزمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية فيمكن إجمالها في مسألة الخلاف الحدودي والصدام مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين، وعدم وضع حد لنشاط الفرنسيين داخل المغرب[2].

[1] – **علي الشامي**، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980م، ص ص 256-258.

[2] – **عبد الله مقلاتي**، الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، المرجع السابق ص 160.

المبحث الرابع: تأزم العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: أزمة الخلاف الحدودي وانعكاساتها:

مشكلة الحدود تعود إلى عشية استقلال المغرب، حيث أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي كثيرا من المكاسب، وحاول التكيف مع هذه المطالب لكنه كان متخوفا من خطر تنامي الدرع العسكرية لحزب الاستقلال ومن أسلوبها المتشدد في التحرير، وكان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء معتمدا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والإسبان، وهو منطق لا يتجاوب مع سياسة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، الذين بدءا في التقارب وتهديد اتفاقيات المغربية مع الدول الغربية.[1]

وقد حدد علال الفاسي تخوم المناطق التي لا تزال تحت الاحتلالين الاسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة: الإسبان يحتلون سبتة ومليليه والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريتانيا. والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة،" وهي أجزاء شاسعة جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن استسب لها أمر القطر الجزائري حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل تندوف[2] « وقد أيد العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة "الحق التاريخي"، في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية حسب الحدود الموروثة عن الاستعمار، والذي أعلنته عام 1954.

---

[1] – **علي الشامي**، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980م، ص ص 256-258.

[2] – **علال الفاسي**، عقيدة وجهاد، التقرير الذي ألقاه علال الفاسي في المؤتمر العام لحزب الإستقلال(8.10 جانفي 1960)، المطبعة الإقتصادية، الرباط، ص، ص 110، 111.

إن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح[1]، والحق التاريخي كان حلم ماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية اقتصادية بحتة، ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقلت سياسيا ووالت الزيانيين أكثر من موالاتها للمرنيين والعلويين، وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك السلطان المغربي الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق في نضال الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955،[2] وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري، عدة معارك في الساورة منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، وبشكل منظم وفعال في قورارة وتوات عام 1957،[3] فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر ويحاجج الفاسي بمغربية هذه المناطق، إنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلى أنه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي.

أما حملة التعبئة الشعبية التي تحدث عنها حزب الاستقلال فكانت مصطنعة وأثارت حفيظة جبهة التحرير الوطني، لقد سخر الفاسي جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وطروحاته، مقدما خياره " إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى

[1]– عندما أخضعت هذه المناطق للسيطرة عقدت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة 1901، رسمت الحدود عند جنان الدار إلى وادي قير مرورابالجهة الشرقية لجبل بشار وامتدت اتفاقية اخرى في سنة 1902م، رسمت حدودا إدارية في الشمال فوق خط فارنيي تبدأ من ثنية الساي إلى فقيق، وذلك فإن مناطق عين الصفراء والساورة وبشار وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي ينظر: **علي الشامي**، المرجع السابق، ص ص 49–51.

[2] – **رموم محفوظ**، الثورة التحريرية في أقاليم توات، منشورات مديرية المجاهدين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004، ص 28.

[3] – **رموم محفوظ**، المرجع السابق، ص 28.

المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر"، وعمد حزبه للضغط على سكان المناطق الحدودية في عام 1957، ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق إلى المغرب.

وفي نهاية عام 1957 وبداية 1958 تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي إلى مناطق عين الصفراء والساورة وبشار انطلاقا من فقيق، وخاضت بعض الاشتباكات مع الفرنسيين غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية بين سكان تلك المناطق، في حين أن هؤلاء السكان منظمين ومؤطرين في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1954، وقد نددت قيادة الثورة بهذه الإجراءات ودعت السلطات المغربية للتدخل منعا للفوضى التي تربك نشاطها في هذه المناطق [1].

وقد أكدت لها الردود الرسمية المغربية أن المغرب يخطط للتوسع في هذه المناطق، وتبددت أمامها شعارات التضامن والأخوة التي يدعو لها حزب الاستقلال ظاهريا، وتلك المبررات التي تدعي أن جيش التحرير المغربي يؤازر الجزائر بفتح هذه الجبهة، والحقيقة أن عمله في هذه الجبهة الاستراتيجية كان هداما ولم يكن منسقا، ولا يخدم مصلحة التضامن بين الشعبين الشقيقين، توضح شهادة القائد محمد العبيدي مسؤول المقاطعة 17 لجيش التحرير المغربي أن مهمة المقاطعة الأساسية تمثلت في تأكيد مغربية هذه المناطق، وذلك بنشر الدعاية وتجنيد قبائل الساورة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير وذوي منيع للدفاع عن استقلال مناطقهم، وقد تم ذلك باسم الوحدة بين الجزائريين والمغربيين وبهدف التعاون على طرد الاستعمار، وعلى الرغم من كثرة الحجج التي كان يرددها الفاسي فإن خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر 1957 رفع اللبس عن حقيقة طموحات المغرب، إذ أكد أن الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وازدهار المغرب، " إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط، ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد

[1]– **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 161.

بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسنغال ومليلية بالمغرب، مرورا بموريتانيا، وإقليم توات وقورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية.[1]

وقد تبنى بن بركة هذا الطموح البراغماتي مبكرا[2]، إذ اقترح في مباحثاته مع الجنرال كوتي على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون مغربي– فرنسي لاستغلال ثورات الصحراء، « **المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية، وأنا أضمن لكم أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية، إنه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط بين تندوف وأغادير وأنا أضمن لكم أعمال جيش التحرير ستتوقف** » ويتضح أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الإطار دافع المغرب عن مغربية موريتانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي.[3]

لقد طالب المغرب منذ عام 1957 بمفاوضات على الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب جبهة التحرير الوطني مع مطالبه، وخلال مؤتمر طنجة بدا أن مشكلة الحدود متجاوزة، وإن حزب الاستقلال قد ناور لتزكية مطالبه الصحراوية وبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير المغربي في الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الاستقلال وعلى العلاقة الاستراتيجية مع الثورة الجزائرية[4].

وقد توضح انسياق الموقف المغربي مع الاستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سياسته بالقوة على التخوم الشرقية وضايق نشاط جبهة التحرير الجزائرية، وامام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد المسؤولون

---

[1]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 162.

[2] – **مصطفى العلوي**، محمد الخامس المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص ص 599–619

[3]– **علي الشامي**، المرجع السبق، ص ص 240–244.

[4]– **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 162.

الجزائريون في المغرب اجتماعا مع ابن بركة ومحمد البصري في 08 أفريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 06 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلتي الحدود في جنوب المغرب واظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب.[1]

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا من الموضوع فقد ورد في خطاب بلافريج يوم 17 ماي 1958 تأكيدا على أن حكومته سترافع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية في دراسة الملف، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن انطلاق المفاوضات المغربية. الفرنسية بشأن الحدود، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعد هذا الأمر إجراء فادحا في نظر جبهة التحرير الوطني لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين، وردت الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي والفرق المخزنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى احتكاكها مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والصدامات[2].

ففي الوقت الذي لجأت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية وخاصة فقيق معبرا رئيسيا للسلاح والجنود والاتصال بعد اغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية وخاصة فرق جيش التحرير المغربي تخوض نزاعا على المجال الجغرافي، لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي بالتضييق والتوقيف والمصادرة

[1] – **محمد حربي**، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية–دار الكلمة للنسر، بيروت، 1983م، ص 178.

[2] – **محمد حربي**، المرجع السابق، ص 178.

وهذا الأمر أضر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين المتنازعين بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة منذ احتلها الفرنسيون إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية، خاصة منها قبائل ذوي منيع وبني جري التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، واستغلتا في هذه الأزمة من قبل الأوساط المغربية والفرنسية بمكاسب الثورة الجزائرية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المنطقة عرفت بأزمة الزوكيت[1].

المطلب الثاني: مشكلة الزوكيت وامتداد الحدود:

لقد عايشت الثورة الجزائرية لأكثر من سنتين مشكلة اليمة عرفت بأزمة الزوكيت[2]، وهي ازمة حملت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالب عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق. بشار الاستراتيجية، فلماذا اكسبت هذه المناطق مثل هذه الاهمية؟ وماهي حقيقة هذه الازمة وانعكاساتها؟ وماهي مسؤوليات المغرب في اثارة هذه الازمة؟

اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق– بشار والمناطق الجنوبية للمغرب اهمية بالغة كمنطقة اتصال جغرافي وبشرى منذ القديم، فهو يمثل فتحة بين الحواجز جبلية تربط سهل تافلالت المغربي بحوض الساورة والسهول العليا الوهرانية، وقد وفقت المرتفعات حاجزا امام مد الاسلاك الشائكة الى معبر فقيق فظل سهل الاختراق ويحوز على اهمية استراتيجية بالغة كما توكد وثائق الثورة الجزائرية [3]: امام حظر الاختناق هذا بفضل الغلق

---

[1]– **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص163.

[2]– **الزوكيت:** المصطلح مشتق من كلمة زكت المحلية، وتعني تحول الجندي إلى صفوف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منيع الى جيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة الجزائرية، وقد أطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها لإجرامها باليد الحمراء الفرنسية، وقيل من اجل التمويه، وحث الجنود للتصدي لها، أنظر عبد الله مقلاتي، مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية والمغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019.

[3] – **عبد الله مقلاتي**، المرجع نفسه، ص 163

المنهجي للحدود الشمالية فان ناحية فقيق–بشار بمعبريها الطبيعيين الكبيرين الاستراتيجيين تمنح امكانية الدعم اللوجستيكي الحيوي لكل الجهة الغربية من الجزائر، وهكذا فان معبر فقيق اصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وان القواعد الخلفية التي يعول عليها كثيرا في تغذية الولايات (الخامسة والسادسة والرابعة) السلاح والمؤونة والرجال تعتمد بالأساس هذا الممر الحيوي، كما معبر ثانوي يقع جنوب بوذنيب، والذي يسمح بدخول الافواج المسلحة الى الاطلس الصحراوي عبر جبل عنتر، وقد ادى عدم تمكن العدو من اقامة الاسلاك الشائكة والمناطق المحرمة في هذين المعبرين الى حيازتهما على اهمية كبرى لجنود جيش التحرير الوطني الذين يتلقون عبرهما السلاح والمؤونة وينتقلان من خلالهما الجرحى المرضى الى القواعد الخلفية[1].

وبحكم اهمية المعبرين كانت اية عرقلة لنشاطهما تخلف انعكاسا خطيرا على الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات الفرنسية مرارا وضع حد نشاط الجزائريين المتزايد ولكن دون جدوى، وعندما قامت القوات المسلحة الملكية وعناصر جيش التحرير المغربي بالتمركز في هذه المعابر واعتراض مرور القوات الجزائرية اعتبرت قيادة الثورة ذلك عملا عدائيا يتنافى وطبيعة علاقات شعبي البلدين المتضامنين، فهل كان المغرب الرسمي وجيش التحرير المغربي يجهلان اهمية مثل هذه المعابر؟ وهل تضامن الاخوة المغاربة يسمح بخنق الثورة تحريرية من اجل دفعها للاعتراف بالنفوذ الجغرافي على مناطق مازالت ثم تحرر بعد؟

أنه ليس بالإمكان الاجابة عن خفايا الموضوع شائك كهذا تدخلت في اثارته الاستخبارات المغربية والفرنسية ومازالت قضايا شائكة، ولكن الشهادات الشفوية والوثائق تساعد على رفع البس عن كثير من الحقائق[2].

لقد خلقت مشكلة الزوكيت في ظرف اشتداد الخلاف الحدودي، بدأت اول الامر باحتكاك عابر بين جيشين يمارسان نشاطهما في مجال جغرافي واحد، جيش الجزائري

[1] – **عبد الله مقلالتي**، المرجع السابق، 164.

[2] – **محمد الميلي**، المرجع السابق، ص ص، 87–89.

وقواعد الخلفية المتمركزة في الجنوب المغربي، وجيش التحرير المغربي الذي ينشط كذلك في الجنوب ويخطط لنقل عملياته الى الساورة وبني ونيف، وعلى الرغم من علاقات التعاون التي كانت تجمع قيادة الثورة الجزائرية مع بعض قادة جيش التحرير المغربي الميدانين الا ان توجيهات حزب الاستقلال دفعت كثير من القيادات للحرص على تنفيذ مشروع مغربة تلك المناطق، وهكذا وامام عدم اعتراف جبهة التحرير الوطني بمغربية هذه المناطق بدأت المخططات تحاك في اوساط قبائل ذوي منبع وبني جرير اولاد سيدي الشيخ الجزائرية، وتنشر دعاية المغربة والولاء للسلطان، اعلن عن اجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي، ووصل الامر الى دعوة اولئك المنطوين في صفوف الجيش الجزائري الى الالتحاق بجيش التحرير المغربي، وأثارت هذه البلبلة حفيظة القادة الجزائريين، خاصة وقد لاحظوا ان كثيرا من جنود ذوي منبع ونبي جرير انساقوا لهذه الدعاية التي كانت تؤججها العصبية القبلية والخلافات الشخصية والدعاية المغربية القوية[1].

وباشر جيش التحرير المغربي استراتيجية المعتادة في المناطق الخاضعة للاستعمار دون ان يضع لوضعية الثورة الجزائرية اعتبارا، واعتقد ان سياسة تجنيد ابناء القبائل تكمل مهمة التحرير، وتوجه دون تنسيق مع قادة الثورة الجزائرية الى المواجهة العشوائية للقوات الفرنسية في منطقة كان الجزائريين يتجنبون المواجهة فيها ويعتبروها معبرا للإمداد، واعتمادا على العناصر التي كانت مجندة في الجيش الجزائري تم اكتشاف الميدان والتعرف على اسرار الثورة الجزائرية.[2]

وأمام الاحتكاك المتزايد وتتويجا لمخططاته طالب الجيش التحرير المغربي من مسؤولي جيس الجزائري التخلي عن مراكزهم داخل المغرب وعن نفودهم في المناطق الحدودية والانتقال الى داخل الجزائر لمواجهة العدو الفرنسي، وقد حاولت بعض الاطراف المغربية التأكيد على حسن النوايا من هذا الطلب ولكن الانتقال من التهديد الى المجابهة لمسلحة كمل بإظهار النوايا المغربية التي كان يحركها حرب الاستقلال اساسا وتغاضت

[1] – عبد الله مقلالتي، المرجع السابق، 164.

[2] – **عبدالله مقلاتي**، المرجع نفسه، ص165.

عنها السلطات الرسمية بالسكوت والتجاهل طمعا في تخلي الجزائريين عن مواقعهم وضمها للسيادة المغربية[1].

لقد تفطنت قيادة الثورة لهذه المخططات ولكنها وقفت مندهشة امام تصاعد الموقف، اذ نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي اعمال نهب وقتل وتنسيبها للجزائريين، وتسترت على اعمالها يلبس بزة جيش التحرير الجزائري، واصبحت تمارس تحرشاتها جهارا ضد الجنود اللاجئين الجزائريين، وقد تضاعفت اعمالها العدائية خلال ربيع عام1958م. وامتدت الى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجر السلاح والمؤونة واعتقال افراد الجيش واللاجئين الجزائريين واخضاعهم لتعذيب، وذلك من اجل اجبارهم على الاعتراف بمغربيهم وتأبيد مطالبهم.[2]

ولان الموقف كان متلبسا كثيرا تصور قادة جيش التحرير الوطني تواطؤ عناصر مأجورة من قبل الفرنسيين او لجوء العناصر المصالي الى هذه المنطقة، وقيل ان هذه الحركة نسبت الى المصاليين والى اليد الحمراء الفرنسية وذلك حفاظا على علاقات الجزائريين بالمغربيين ومن اجل شحذ عزيمة المجاهدين وهم يواجهون الزوكيت بشراسة.[3]

وقد بذلت مساعي حثيثة لحل مشكلة على المستوى المحلي، ولم تفلح تدخلات قايد سليمان لدى حاكم فقيق بالإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين، ووصل الامر في احدى المقابلات بحاكم فقيق الى التطاول على قايد سليمان واتهام الجزائريين بالتسبب في هذه الفوضى، والاعتداء على اللاجئين الجزائريين واثارة القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب.

ورفعت القضية الى السلطات العليا منذ افريل 1958م، ولم تفلح اللجنة المختلطة الجزائرية المغربية التي شكلها الملك في تسوية المشكلة التي ظلت معلقة لمدة سنتين تقريبا، كما اعلن عن فشل جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى السلطات المغربية،[4] فبماذا نفسر هذا الموقف ياترى؟ بعض المعطيات تشير الى ان المسؤولين المغربيين

---

[1] -Mohamed LEMKAMI , les hommes de l'ombre, memoires dun officier du MALG , ed ANEP, Alger, 2004, p 229.

[2]- Mohamed LEMKAMI, op cit, p 229

[3] – **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، 165.

[4] – **محمد الميلي**، المرجع السابق، ص ص 87–89.

هونوا من حجم المشكلة، واعتبروها مجرد احتكاك عابر يرتبط بمشكلة الحدود غير ان الصمت الذي لف هده القضية، وتدخل القوات المسلحة الملكية لمضايقة نشاط الجزائريين وتجاهل المسؤولين المحليين للأمر كلها دلائل تؤكد على التورط الرسمي في اثارة النزاع، وذلك لإجبار الجزائريين على الاعتراف بالمطالب الزامية المغربية تحت التهديد[1].

وتشير بعض المصادر الى ان القصر المغربي ممثلا في ولي العهد خطط لاختراق وتلغيم جيش التحرير المغربي، وان المضايقات التي واجهت الجزائريين كانت نتائج هذه السياسة، والتي هدفت الى تشويه سمعة هذا الجيش وقطع الطريق امام امكانية التحامه بالثورة الجزائرية، وهذا التوجه اكده قائد جيش التحرير المغربي محمد البصري في شهادته بالقول«... **اما الحكم في المغرب آنذاك فكان هاجس مقلق، وهو ان التحالف بيننا وبين جبهة التحرير، اذا ظل متواصلا فان العواقب ستكون وخيمة، ولذلك اتجهت النية الرسمية الى بث الشك بينا وبين الجزائريين، ومن تمة كانت عدة مناوشات في الحدود المغربية الجزائرية وبعض الاحتكاكات في الجنوب الشرقي كولومب بشار...** ».

ويذكر البصري ان ما حدث في منطقة الجنوب الشرقي المغربي هو عبارة عن احتكاكات عابرة وصراعات قبلية، وتنفيد شهادة القائد الميداني لجيش التحرير المغربي عبد العالي طويل ان الازمة اخذت بعدا من التهويل قصده الطرف الجزائري في مواجهة المطالب الترابية المغربية، وان قيادته طلبت من الجزائريين المتمركزين في مناطق الغربية الانتقال الى داخل الجزائر على ان يتكفل لهم بمسالة الامداد، وذلك تجنبا لاعتداءات القوات الفرنسية، ما كان السبب الرئيسي للتصادم مع المقاومين المغربيين[2].

ان هذه المعطيات تدعونا للتأكيد على ان المسؤولين المحليين تعمدوا التحكم عن حدة هذه الازمة، او ان المشكلة فلتت من ايديهم فلم يعودوا يدركون ابعادها ومخاطرها.

وفي هذا الإطار يمكن ان يكون عناصر ما جورة سواء من قبل القصر الفرنسيين اسهمت في تأجيج حركة الزوكيث، خاصة وان بعض عناصر المقاومين ملوا الحياة القساوة والتشرد وان فرق المخا زنية في مناطق الجنوب لها ارتباطاتها القديمة مع المحتل

[1] – المرجع نفسه، ص ص 87– 89

[2] – **محمد البصري**، المصدر السابق، ص 103.

الفرنسي، وبإمكانها القيام بدور سري مناوئ للجزائريين بالتعاون مع القوات الفرنسية مثلما حدث مع عدي اوبيهي عام 1957م.

وقد امتدت اعتداءات فرق جيش التحرير المغربي بالجنوب الشرقي الى المغربيين، فانتقد الفاسي سلوكها هذا، منهما اياها بالتقصير والانحراف عن الاهداف الوطنية، مؤكدا ان هذا الاعمال لا تخدم الا الفرنسيين «... **إن جيش التحرير الحقيقي الذي اسسناه وكافحنا به ضد المستعمر كان اتقى له واخلص للوطن وللملك من هذه المجموعة التي روت عليه واخذت اسمه ثم بدأت تلوته بمثل بهذه الافاعيل، ان مسؤولية الحكومة في الحدود الشرقية مزدوجة فهي تركت الفراغ ولم تدافع عن الحدود...** » ولم تخص هذه المناطق[1]، وقد جاء انتقاد الفاسي لهذه المجموعات في اطار الحملة الموجهة ضد خصومة في حكومة عبد الله ابراهيم، خاصة وان هذه المجموعات توالي محمد البصري.

وأمام تفاقم امر هذه الازمة عين محمد الخامس واليا جديدا على عمالة تافلالت في نهاية عام 1959 ليتولى علاج مشاكل الاقليم، والمرتبطة اساسا بوجود القوات الجزائرية والفرنسية وفلول جيش التحرير المغربي، وقد ذكر العامل الجديد محمد العربي الحفصي أن الملك كان حريصا على توصيته بأمرين: اعانة الثورة الجزائرية من جهة ووضع حد لانتهاك الجزائريين للسيادة المغربية من جهة اخرى، وانه وجد الوضع مضطربا والعلاقات بين الجزائريين والمغربيين متأزمة، استغلتها القوات الفرنسية في توجيه غاراتها على الحدود وملاحقة الثوار، وشدد الفحصي على ان جوهر المشكل الذي كان قائما يعود الى الشارع على هوية قبائل الجنوب الحدودية خاصة بني جرير ودوي منيع[2]، فجيش التحرير الجزائري يعتبرهم لاجئين جزائريين فروا الى المغرب وبموجب اخضاعهم لنظامه وسلطته، وجيش التحرير المغربي والسلطات المحلية يبصران على مغربيهم

[1]– **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 166.

[2] – يذكر الوالي في شهادته أن سكان ذوي منيع وبني جرير الذين جاؤوا إلى المغرب وطلبوا حماية السلطان دخلوا في مناوشات مع جيش التحرير الجزائري الذي كان يريد فرض سلطته عليهم ويختطف أبنائهم، وأن رد فعل قبائلهم كان التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي ومواجهة الجيش الجزائري، في حين ظلت بعض القبائل مساندة للثورة وحدثت الفوضى بين القبائل لكن هذا الانتقام في الحقيقة تتحمل مسؤوليته السلطات المغربية التي فرضت على هذه القبائل الهوية المغربية وأطرت إداريا ذوي منيع في جماعة عين الشواطر عام 1960، **انظر شهادة محمد العربي الحفصي**، مقابلة مع الباحث عبد الله مقلاتي، 28 ديسمبر 2005. الرباط.

ودمجهم في اطار السيادة الوطنية[1]، ويضيف في شهادته ان الجيش التحرير المغربي والسلطات المحلية كثيرا من المسؤولية في تلك المواجهات[2] «**فبعض الفلول خرجت عن الطريق وارتكبت اخطاء وحادث عن الرسالة، وعموما واجهنا الصعوبات بحزم، كنا في وضع حرج، الفرنسيون يعتدون علينا، والجزائريون مصممون على سلوكهم والمغاربة يحملون السلاح، وعليه طلب مني محمد الخامس الحزم في مواجهة الموقف**»[3].

ان شهادة والي تافيلالت تؤكد على خطورة الوضع الذي كان قائما في الجنوب المغربي ويرجع سبب الخلاف كما اكدنا الى مشكلة الحدود والتنازع على هوية قبائل بني جرير وذوي منيع اساسا، فهؤلاء الذين تجندوا في جيش التحرير الجزائري، ثم كسبهم جيش التحرير المغربي بدعايته واغراءاته الى صفوفه اصبحوا اداة الاضطراب الذي عصف بالثورة الجزائرية، ويتحمل ذلك جيش التحرير المغربي مسؤولية تلك الفوضى بمطامحه القطرية الضيقة والاهواء التي كانت تحركه.

ويوضح تقرير وزارة المواصلات العامة والاتصالات المدون في اكتوبر عام 1958 خطورة تجاوزات جيش التحرير المغربي، ويؤكد ان الحكومة الجزائرية المؤقتة تدخلت للمطالبة بوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة، غير ان السلطات لم تبادر لعلاج المشكلة بشكل حاسم، وقرر جيش الحدود بعد انتظار محاربة هذه المجموعات المنحرفة والمعادية مصنفا اياها في درجة الخطورة القصوى والتي لا تقل عن خطورة المصاليين والفرنسيين[4]، وامام تزايد شكاوي قادة المناطق الجنوبية ارسل هواري بومدين الضابط محمد لمقامي للاستعلام حول قضية الزوكيث، والتقى هذا الاخير بقيادة المنطقة الثامنة التي اشتكت له من خطورة الوضعية، واكد في تقريره انه وحتى عام 1959 م قتل عدد كبير من الجزائريين، وما يزال العشرات منهم في المعتقلات، وان نشاط الامداد والتموين بتعرضه تشويش، وقد تعرض لمقامي بدوره لكمين جيش التحرير المغربي عندما خرج في جولة استطلاعية رفقة الضابط عبد الغاني، وفي صيف عام 1960 طالبت هيئة الاركان

---

[1]– **عبد الله مقلاتي**، الرجع السابق، 166

[2] – **محمد العربي الحفصي**، المصدر السابق

[3] -Mohamed LEMKAMI, op cit, p-p 229-230.

[4] – **عبد الله مقلاتي**، المرجع السابق، ص 167.

العامة والحكومة المؤقتة من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء هذه الازمة، فامر جلالته بمعالجة القضية وتدخل القوات المسلحة الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح، ثم قرر اخيرا حل هذا الجيش وضم افراده الى القوات الملكية، فاغري بعض القادة وعوقب البعض الاخر على ما اقترفوه من مخالفات[1].

ان مشكلة التي خفت حدتها لم تنته عند هذا التدخل الرسمي، ذلك ان السلطات المحلية تبنت مشكلة الحدود وظلت تضغط على نشاط الثورة الجزائرية متحججة بضرورة احترامها للسيادة المغربية وعدم اثارة الفرنسيين في المنطقة[2].

وهكذا يتضح لنا ان مشكلة الزوكيث تسبب فيها جيش التحرير المغربي بشكل مباشر او خفي، وان المطالب الحدودية ومغربية قبائل التخوم الحدودية كان سببا رئيسيا، وقد ادت الى نشوب مظاهر فوضى واضطراب والى نزاع مسلح، وان كانت بعض النعرات القبلية والسلوكيات زادت في تفاقم المشكلة الا ان قيادة الثورة الجزائرية تحمل مسؤولية كذلك السلطات الرسمية التي ظلت تتفرج على الموقف لمدة سنتين، مما جعل العلاقات الرسمية بين الطرفين تتعرض لفقدان الثقة والتدهور بفعل انعكاسات مشكلة الزوكيت[3].

[1] – **عبد الله رشيد**، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953 1973 م، ط1، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004، ص 386.

[2] – **عبدالله مقلاتي**، المرجع السابق، ص167.

[3] – المرجع نفسه، ص167.

خـــاتمة

توصلنا في دراستنا إلى نتائج وهي:

- أن الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى كحيزين جغرافيين تشكلت مع بداية ظهور الكيانات السياسية الأولى التي شغلت المكان واعتمدت الحاجز الطبيعي الذي يقع بينهما كحد فاصل وهو نهر "ملوية".
- تحورت الحدود عبر الزمن تبعا للتغيرات السياسية التي طرأت، فتقدمت غربا وشرقا تارة اخرى، لكنها تقريبا راوحت مكانها المتعارف عليه خلال السبع قرون الأخيرة.
- لقد أحدث الاستعمار الفرنسي اختلالات في وضعية الحدود خدمة لمصلحته وكان اولى تلك التغيرات ما نجم عن معاهدة "لالة مغنية" التي تخلت بموجبها فرنسا عن شريط حدودي كامل لصالح المغرب الأقصى.
- كانت الصحراء إقليما مستقلا ذاتيا عبر التاريخ، ووسعت فرنسا إبان وجودها بالجزائر سلطتها على أقاليم الساورة وتوات وتندوف، ولم يلق هذا مواجهة من المغرب أو تصديا، بل استمرت العلاقات الثنائية بين الفرنسيين والمغاربة في تلك الفترة.
- لم ترض قبائل الحدود الجزائرية والمغربية بالتجاوزات الفرنسية التي منعتهم من الرعي والتجارة بين البلدين، فقابلت تلك التجاوزات بمقاومة شرسة.
- خلال الكفاح الجزائري المسلح لاسترداد الأرض، وقف أهل المناطق الحدوية وقفة رجل واحد مع جموع الشعب إحساسا منهم بانتمائهم وبكونهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض وما يجري عليها، وربطت الدماء الوحيدة التي أريقت على كل شبر من تلك المناطق في سبيل استقلال الجزائر.
- إن للجزائر والمغرب الأقصى حدودا تجمعهما، كانت سببا في النزاع بينهما، كان سببها الاستعمار حيث قام بترسيم الحدود بينهما وترك جزءا منها بدون تحديد، مما أثار الخلاف بينهما.
- بغض النظر عن الخلافات الحدودية بين البلدين، فقد كانت هناك علاقات تجمعهما، فقد قدم المغرب للجزائر مساعدات خاصة أثناء ثورة التحرير الجزائرية (1954- 1962م).

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة توضح واد ملوية [1]

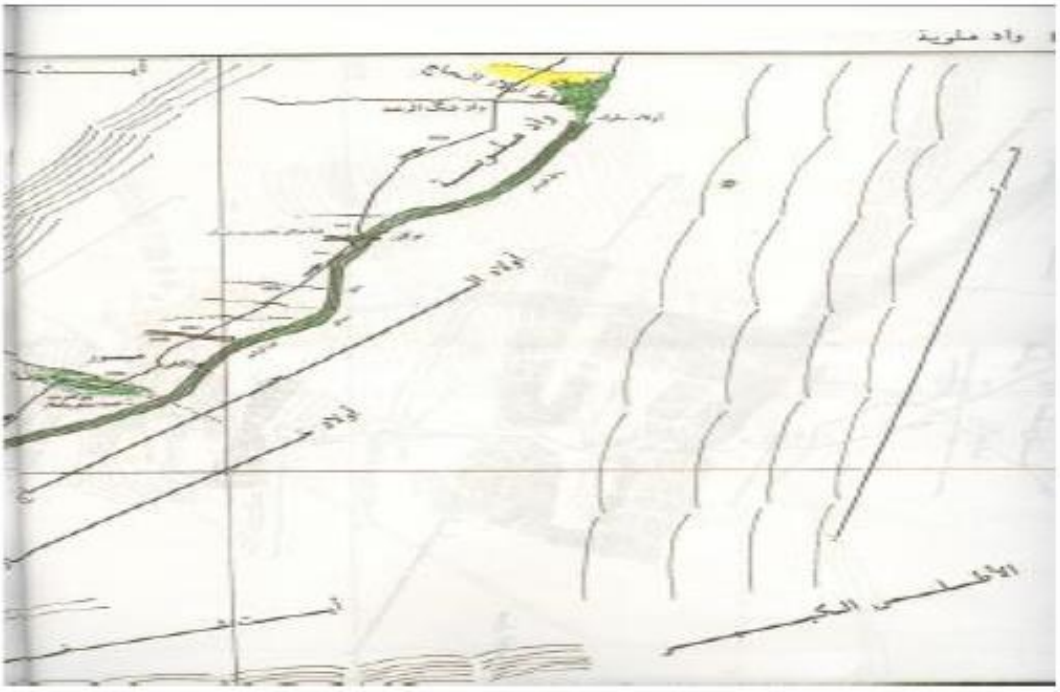

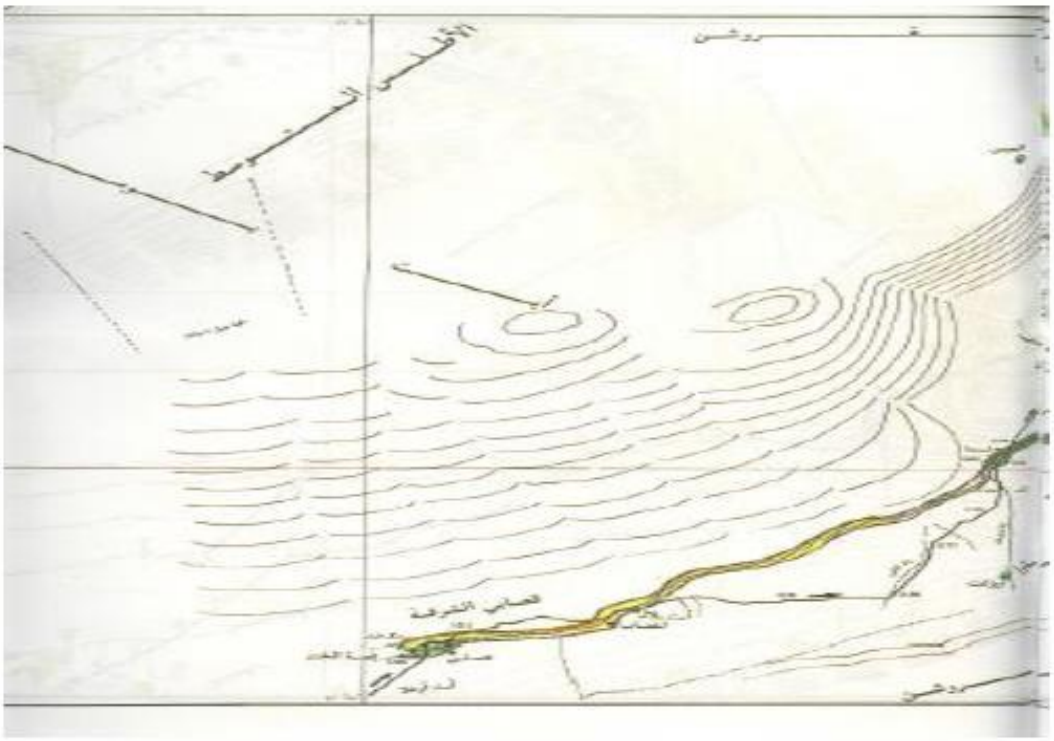

[1] – **شارل دو فوكو**، التعرف على المغرب 1883–1884، ج 2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، دس، ص 43

الملحق رقم 02: صورة معركة إيسلي 14 أوت 1844 م [1]

[1] – عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص 288.

الملحق رقم 03: خريطة معركة إيسلي [1]

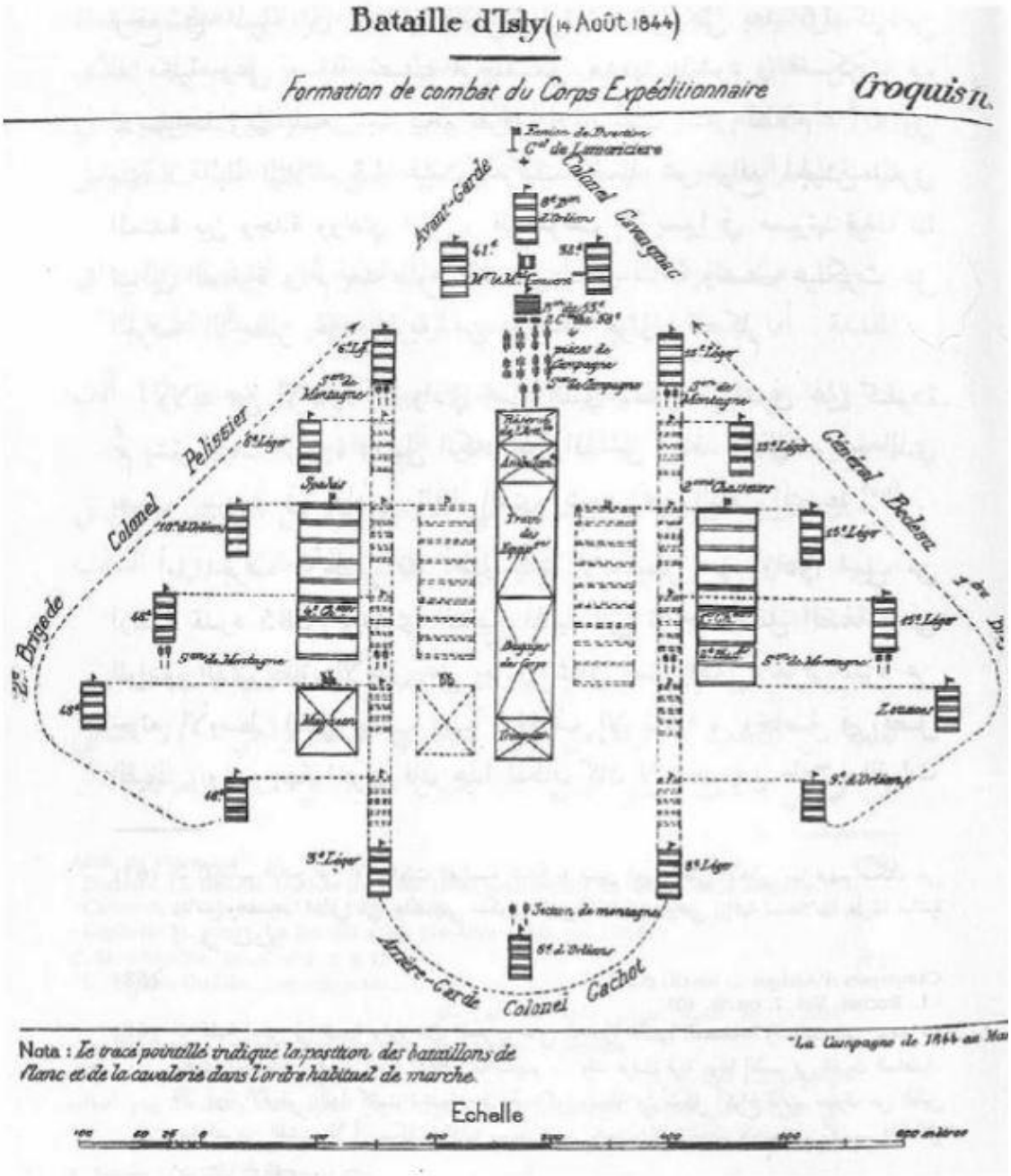

[1] – **إسماعيلي مولَي عبد الحميد العلوي**، المرجع السابق، ص 129

الملحق رقم 04: خريطة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى قبل اتفاقية لالا مغنية 1844 [1]

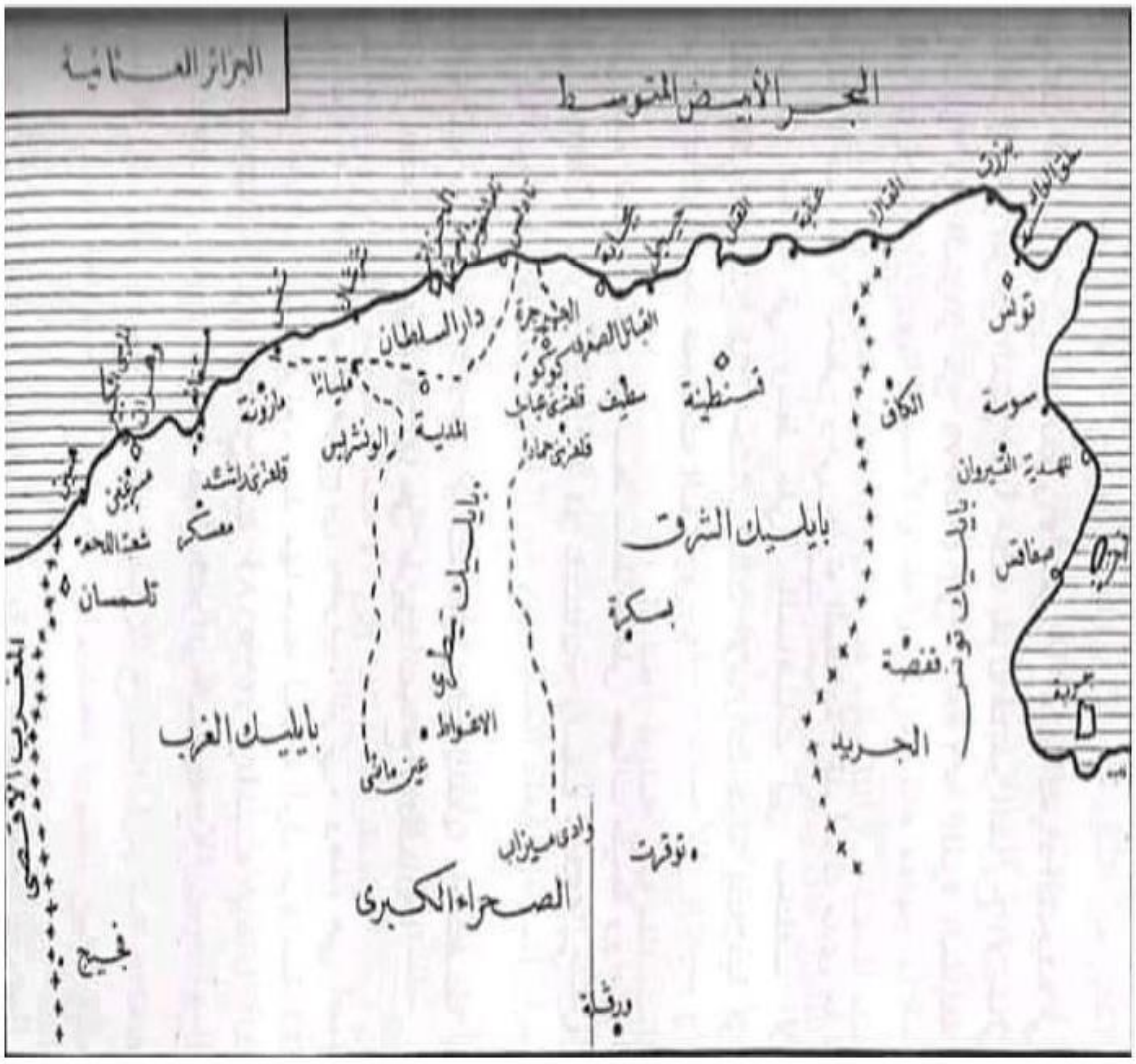

[1]– **صالح فركوس**، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين814 ق م – 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 216

الملحق رقم 05: اتفاقية طنجة 10 سبتمبر 1844

x 30H15 n: 3 Cabinet militaire
Archives

Traité de Tanger

Convention conclue à Tanger, le 10 Septembre 1844, pour régler les Différends survenus entre la France et le Maroc.

Sa Majesté l'Empereur des Français, d'une part, et sa Majesté l'Empereur de Maroc, Roi de Fez et de Suz, de l'autre part, désirant régler et terminer les différends survenus entre la France et le Maroc, et rétablir conformément aux anciens Traités, les rapports de bonne amitié qui ont été un instant suspendus entre les deux Empires, ont nommé et désigné pour leurs Plénipotentiaires :

Sa Majesté l'Empereur des Français, le sieur Antoine-Marie-Daniel Dori de Mion, officier de la Légion d'honneur, chevalier de l'ordre royal d'Isabelle la Catholique, chevalier de première classe de l'ordre Grand Ducal de Louis de Hesse, son Consul général et chargé d'affaires près Sa Majesté l'Empereur de Maroc, et le sieur Louis-Charles-Elie Decazes, comte Decazes, duc de Glucksberg, chevalier de l'ordre royal de la Légion d'honneur, commandeur de l'ordre royal de Danebrog et de l'ordre royal de Charles III d'Espagne,

Chambellan de Sa Majesté Danoise, chargé d'affaires de Sa Majesté l'Empereur des Français près de Sa Majesté l'Empereur de Maroc;

Et Sa Majesté l'Empereur de Maroc, Roi de Fez et de Maroc, l'agent de la Couronne élevé par Dieu Sidi Mohammed Ben Ali.

. Lesquels ont arrêté les stipulations suivantes:

Art. 1er. Des troupes marocaines réunies extraordinairement sur la frontière des deux empires, ou dans le voisinage de ladite frontière, seront licenciées.

Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage à empêcher désormais tout rassemblement de cette nature. Il restera seulement sous le commandement du Caïd de Oueschda, un corps dont la force ne pourra excéder habituellement deux mille hommes. Ce nombre pourra toutefois être augmenté si des circonstances extraordinaires, et reconnues telles par les deux Gouvernements, le rendaient nécessaire dans l'intérêt commun.

2. Un châtiment exemplaire sera infligé aux chefs marocains qui ont dirigé ou toléré les actes d'agression commis en temps de paix sur le territoire de l'Algérie contre les troupes de Sa Majesté l'Empereur des Français. Le gouvernement marocain fera connaître au Gouvernement français les mesures qui auront été prises pour l'exécution de la présente clause.

3. Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage de nouveau

de la manière la plus formelle et la plus absolue à ne donner ni permettre qu'il soit donné, dans ses États, ni assistance, ni secours en armes, munitions ou objets quelconques de guerre, à aucun sujet rebelle ni à aucun ennemi de la France.

4. Hady-Abd el-Kader est mis hors la loi dans toute l'étendue de l'Empire de Maroc, aussi bien qu'en Algérie.

Il sera en conséquence poursuivi à main armée par les Français sur le territoire de l'Algérie et par les Marocains sur leur territoire jusqu'à ce qu'il en soit expulsé ou qu'il soit tombé au pouvoir de l'une ou de l'autre nation.

Dans le cas où Abd El-Kader tomberait au pouvoir des troupes françaises, le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur des Français s'engage à le traiter avec égards et générosité.

Dans le cas où Abd. El-Kader tomberait au pouvoir des troupes marocaines, Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage à l'interner dans une des villes du littoral ouest de l'empire, jusqu'à ce que les deux Gouvernements aient adopté de concert les mesures indispensables pour qu'Abd El-Kader ne puisse en aucun cas reprendre les armes et troubler de nouveau la tranquillité de l'Algérie et du Maroc.

5. La délimitation des frontières entre les possessions de Sa Majesté l'Empereur des Français et celles de Sa Majesté l'Empereur de Maroc reste fixée et convenue conformément à l'état de choses reconnu par le Gouvernement marocain à l'époque de la domination des Turcs en Algérie.

L'exécution complète et régulière de la présente donnera lieu à un échange d'une Convention spéciale négociée et conclue sur les lieux, entre le Plénipotentiaire désigné à cet effet par Sa Majesté l'Empereur des Français et un délégué du Gouvernement marocain. Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage à prendre sans délai, dans ce but, les mesures convenables, et à en informer le Gouvernement français.

6.- Aussitôt après la signature de la présente Convention, les hostilités cesseront de part et d'autre. Dès que les stipulations comprises dans les articles 1, 2, 4 et 5 auront été exécutées à la satisfaction du Gouvernement français, les troupes françaises évacueront l'île de Mogador, ainsi que la ville d'Oued-Ida; et tous les prisonniers faits de part et d'autre seront mis immédiatement à la disposition de leurs nations respectives.

7.- Les Hautes Parties contractantes s'engagent à procéder de bon accord, et le plus promptement possible, à la conclusion d'un nouveau Traité qui basé sur les Traités actuellement en vigueur, aura pour but de les consolider et de les compléter dans l'intérêt des relations politiques et commerciales des deux Empires.

En attendant, les anciens Traités seront scrupuleusement respectés et observés dans toutes leurs clauses, et la France jouira, en toute chose et en toute occasion, du traitement de la nation la plus favorisée.

8.- La présente Convention sera ratifiée, et les ratifications en seront échangées dans un délai de deux mois, ou plus tôt, si

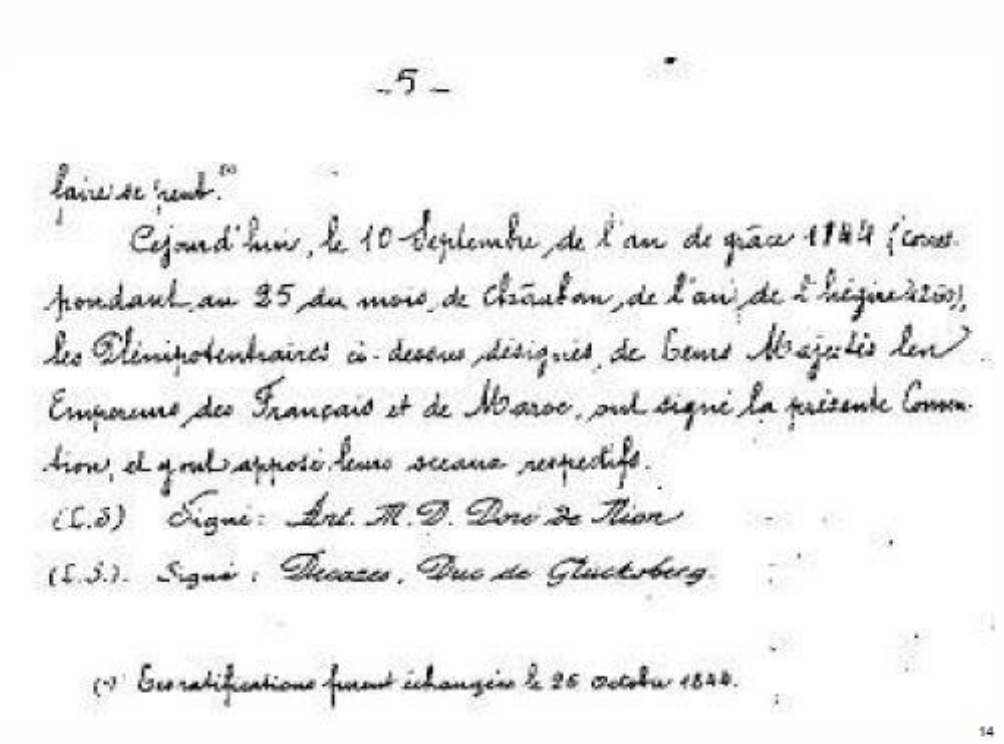

-5-

faire de droit.

Ce jourd'hui, le 10 Septembre de l'an de grâce 1844 (correspondant au 25 du mois de Chaâban de l'an de l'hégire 1260), les Plénipotentiaires ci-dessus désignés de Leurs Majestés les Empereurs des Français et de Maroc, ont signé la présente Convention, et y ont apposé leurs sceaux respectifs.

(L.S.) Signé: Arst. M.D. Duc de Nion

(L.S.) Signé: Pleasez, Duc de Glucksberg.

(*) Les ratifications furent échangées le 26 octobre 1844.

14

1

[1] -**عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص ص 262-268.

الملحق رقم 06: بنود اتفاقية لالا مغنية 18 مارس 1845 م

arabe
Traité de 1845
Aix 30 H 15 n° 2 1 Cabinet Militaire
archives

المعاهدة الواقعة بلالة مغنية
بين الدولتين الفرنسوية والمغربية
يوم ١٨ مارس سنة ١٨٤٥

الحمد لله وحده ولا يدوم الا ملكه

هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوسر الاقصى ونائب سلطان الفرنسيس وسائر مملكة الجزائر

فمراد السلطانين هو تصحيح عقد المحبة السابقة وثبوتها ولذلك ترى كل واحد منهما يطلب من الاخر الوفاء بالشرط الخامس في مكتوب الصلح المنبرم يوم ١٠ اشتنبر عام ١٨ م م من تاريخ المسيح الموافق ليوم ٥ م من شعبان سنة ١٢٦٠ الهجرية وعين كلا السلطانين نائبه في تحديد الحدود بين الايالتين وتصحيحها نيابة تفويض فنائب سلطان المغرب هو الجفيه السيد حميدة بن علي الشجعي عامل بعض مملكة المغرب ونائب سلطان الفرنسيس هو الجنرال اريستيد بيزدور كونت دولازوا صاحب نيشان الافتخار لدولة الفرنسيس ودولة اسبانيا بعد الملاقاة بينهما واتيان كلاهما برسم التفويض من سلطانه التفاعل على ما فيه مصلحة الفريقين وجلب المحبة بين الجانبين وهما هو مذكور اسفله

٢

الشرط الاول اتفق الوكيلان على ابقاء الحدود بين ايالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك المغرب السابقين بحيث لا يتعدى احد حدود الاخر ولا يحدث بنا في الحدود في المستقبل ولا تمييزا بالحجارة بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيس على مملكة الجزائر

الشرط الثاني عين الوكيلان الحدود بالاماكن التي في ممر الحدادة وتراضيا عليها بحيث انها صارت واضحة معلومة كالخط بما كان غربي الخط يعني الحد فلايالة مملكة المغرب وما كان شرقي الحد فلايالة مملكة المشرق

الشرط الثالث ذكر مبدا الحدود والاماكن التي تمر عليها الحدادة فمبداه ملتقى وادي مجرود مع البحر واصعد مع الوادي الى ان تبلغ المشرع المسمى كيس وسركذلك مع الوادي الى ان تبلغ راس العيون الكائنة بحجر الكديات الثلاثة المسماة مناصب كيس وهذه الكديات الثلاثة داخلة في الحد الشرقي وسرمنه راس العيون مع الحمار الى ان تبلغ ذراع الدومر واهبط الى الوطا المسمى الاعوج وسركذلك وحوشي سيدي عياد كالمقابل لك غيراه الحوشي بنفسه يبقى داخل الجهة الشرقية بنحو الخمسمائة ذراع وسركذلك الى جوف البارود الكائن بوادي بونعيم ومنه الى كركور سيدي حمزة ومنه الى زوج البغال وسرمنه مباسرا لبلد الملح الى سيدي الزهار المعلوم للعملة الشرقية ومنه

سرمح الطريق الجادة الى عين تغبالت التي هي بين البوارده والزبوجتين المسماتين بالتوميات المعروفتين لايالة مملكة المغرب واصعد من عين تغبالت مع وادي ربان الى راس عصفور وسر كذلك مع الكعبي واترك شرقا قبة سيدي عبد الله بن محمد الحميلي وغربا مع ثنية العشاميش وسر كذلك غير مشرق وغير مغرب الى ان تبلغ قبة سيدي عيسى الكائنة بمنتهى طرف مسيون والقبة وحرمها داخلان في ايالة المملكة الشرقية وسر مستقبلا من القبة المذكورة الى ان تبلغ كدية الدبغ وهي تمام حد التل ومنها سر مستقبلا الى ان تبلغ الى خنيز الحدا ومنه الى ثنية الساسي المعلومة لايالة المملكتين والحدادة المذكورة من البحر الى الصحراء من تمامها ذكر الارض الملاصقة للحدود شرقا وذكر القبايل النازلة بها فاول الارض والقبائل ارض بني منقوش التجانية وعطية الذين هم لايالة مملكة المغرب ومنزلهم ارض ايالة مملكة المشرق وسبب نزولهم وقعة وقعت بينهم وبين اخوانهم الغرابة فانهزموا فالتجوا الى المنازل التي هي سكناهم الان ولا زالوا يتضربون في المنازل المذكورة بالكرا من مالك ايالة المملكة الشرقية الى الان وحتى الان لكن تكرم وتبرع النائب عن سلطان العرنسيس على نائب سلطان المغرب بالوظيفة التي تؤديها هاتان القبيلتان المذكورتان لسلطان المملكة الشرقية فلا يطالبون بقليل ولا كثير ولا جليل ولا خطير رغبة في الاستيلاء وابقاء للمحبة وجلبا للمودة بين الفريقين مدة الخير والصلح والمهادنة

وضيافة من النائب المتبرع المذكور على السيد النائب من سلطان المغرب
المسطور ثم يجاور تراب الفرقتين المذكورتين تراب مسيردة والاعشاش
واولاد ملوك وبني بوسعيد وبني سنوس واولاد نهار فهذه القبائل
الستة من جملة عملة الجزائر وكذلك ذكر الارض الملاصقة الحدود غربا
وذكر القبائل النازلة فيها باول الارض والقبائل ارض اولاد منصور
اهل تريعة وبني يزناسن والمزاوير واولاد احمد بن ابراهيم واولاد العباس
واولاد علي بن طالحة واولاد عزوز وبني بوحمدون وبني خليل وبني
مطهر اهل راس العين وهولاء القبائل بعنا زلهم لعملة المغرب
الشرط الرابع اه ارض الصحراء لاحد بيها بين الجانبين لكونها لاتحرث
وانما هي مرعى فقط لعرب الاياليين التي تنزل فيها وتتتبع لخصبها
وماها ولكلا السلطانين التصرف في رعيته بما شاء وكيف شاء
من غير معارض ان امتازت والا فمن اراد احداث امر في رعيته حالة
اختلاطها برعية غيره فليكف عن غير رعيته ويحدث في رعيته ما يشاء
فالاعراب الغربية هم المهاية وبني فيل واولاد سيدي الشيخ الغرابة
وعمور الصحراء وحميان الجنبة والاعراب الشرفية هم اولاد سيدي
الشيخ الشرائة وكافة حميان من غير حميان الجنبة
الشرط الخامس في تعيين قصور ايالة المملكتين في الصحراء فعلى الملكين
اتباع الطريق السابقة وتوفير اهل هذه القصور رعيا لجانب المقامين
ما قصور فجيج وقصر بيش فلعملة المغرب واما العين الصفراء وسفيسيفة

٥

وعلة وتيوث وشلالة والابيض بن سمغون فللعملة الشرفية

الشرط السادس ان الارض التي هي قبلة قصور البريفيين في الصحراء لاما فيها فلا تحتاج لتحديد لكونها ارض قلات

الشرط السابع ان جميع من التجا من رعية البريفيين الى الاخر فلا يرد من التجا اليه لموضعه حيث اراد البقاء بمملتجاه والا فمن اراد الرجوع لموضعه فلا يتعرض له عامل ولا غيره وحيث عزم على البقاء فيبقى تحت حكم عامل المكان الملتجا اليه ويكون امنا في نفسه وماله احتراما من السلطانين لبعضهما بعضا وهذا الشرط لا تدخل فيه القبائل الذين مملتهم مبينة في الشروط اعلاه وغير خفي ان الحاج عبد القادر ومن في حزبه غير داخل في هذا الشرط لان دخوله فيه موجب لبطلان الشرط الرابع في مكتوب الصلح المنبرم يوم ١٥ شتنبر سنة ١٨٤٤ فان العمل والوفاء به من اهم الامور الموجبة لنفوذ كلمة السلطانين وتصحيح المحبة وابقاء المودة بين الدولتين والالفة بين الجانبين فبعد البطلوب من السلطانين الرضى بما ذكر اعلاه والوفاء به ولابد من كتب نسختين لتقييد الشروط المذكورة فتطبع نسخة منهما بطابع سلطان البرتغيس ويأخذها سيادة سلطان المغرب وتطبع نسخة اخرى بطابع سلطان المغرب ويأخذها سيادة سلطان البرتغيس وتبديل النسختين انما يكون في طنجة عن قريب ان شاء الله بعد ان يضع كل واحد من النائبين المذكورين خط يده وختمه في كل نسخة من النسختين وذلك بغرب الحدود .

بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٦١ الموافق اليوم الثامن عشر من مارس سنة ١٨٤٥ من تاريخ المسيح والله يصلح الحاني والمالي

واسفله خط يد النائب البرتغسوي
البليسنا ركونت دولاروا

واسفله خط يد النائب المغربي
السيد حميدة بن علي

1

[1] – **عز الدين بن سيفي**، المرجع السابق، ص ص 257–261.

الملحق رقم 07: الحدود الجزائرية المغربية حسب معاهدة لالا مغنية [1]

[1] – **نجلاء خنوفة،** اتفاقية لالا مغنية و تأثيرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1845-1847) م، المرجع السابق، ص 102.

الملحق رقم 08: خريطة تمثل المناطق التي تطالب بها المغرب الأقصى[1]

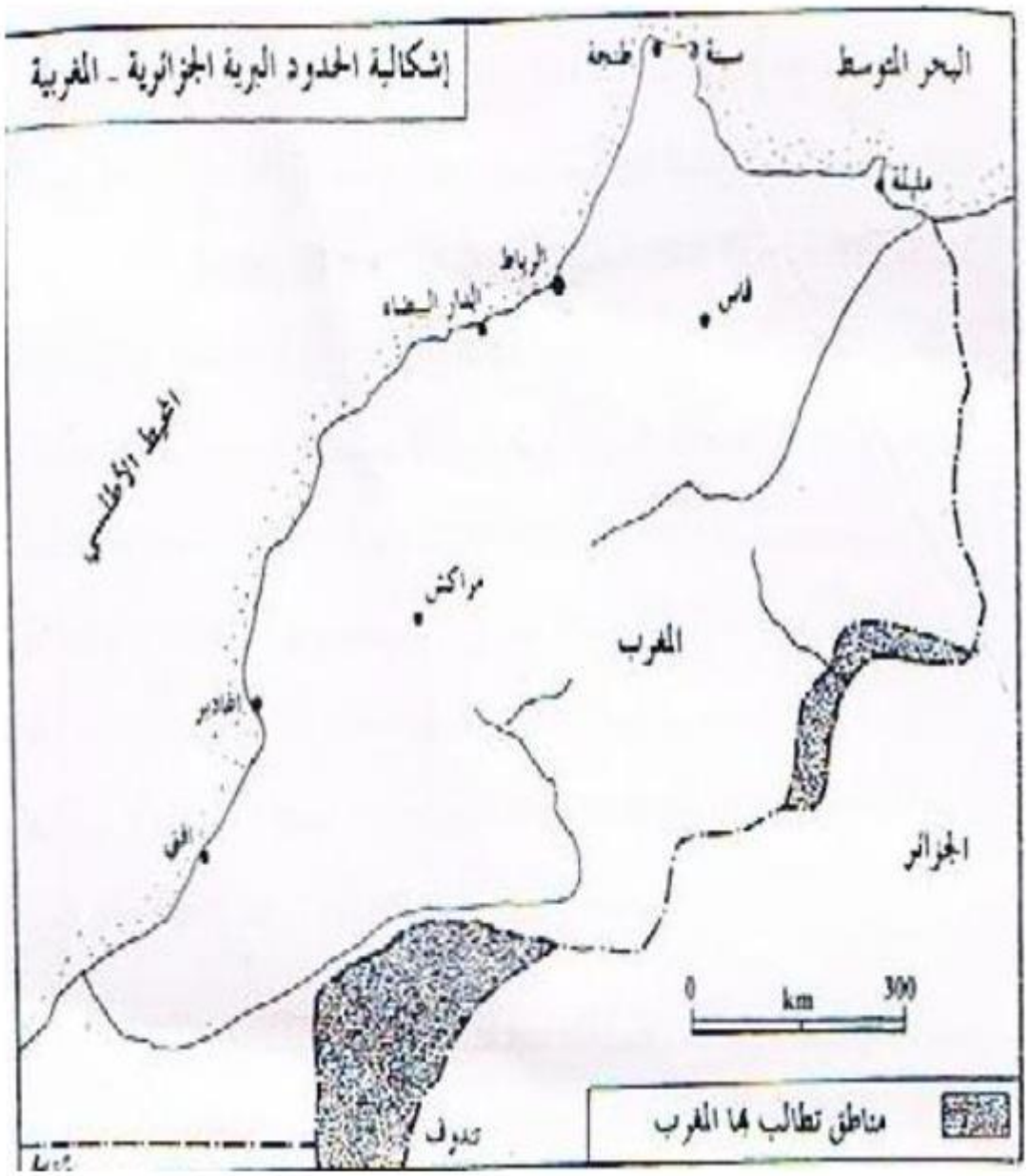

[1] – **جهينة راضية شريف،** حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب و الانعكاسات، المرجع السابق، ص 77.

الملحق رقم 09: خريطة تمثل الممتلكات المغربية أثناء الإستعمار الفرنسي[1]

[1] – **جهينة راضية شريف،** المرجع السابق، ص 78.

الملحق رقم 10: صور سلاطين المغرب الأقصى المعاصرون لفترة الدراسة (1830-1962) م[1]

السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822- 1859)م

السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859-1873)م

السلطان الحسن الأول بن محمد (1873- 1894)م

السلطان عبد العزيز بن الحسن الأول (1894-1908)م

السلطان عبد الحفيظ (1908-1912)م

مولاي يوسف العلوي

يوسف بن الحسن 1912 1927 م

محمد الخامس بن يوسف

محمد الخامس بن يوسف 1927 1961 م

الحسن الثاني

[1] – **عز الدين بن سيفي،،** المرجع السابق،ص 287.

الملحق رقم 11:صورة الأمير عبد القادر الجزائري [1]

[1] – **عز الدين بن سيفي**،المرجع السابق،ص 286.

الملحق رقم 12: صورة الشيخ بوعمامة [1]

[1] – **عز الدين بن سيفي**،، المرجع السابق،ص 289.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. سورة النمل الآية 18- 19.
2. سورة ابراهيم الآية 07.

أولا المصادر:

1. إ دان. روس، المجتمع و المقاومة في الجنوب الشرقي المغربي 1881-1912 م، تر: أحمد أبو حسن، منشورات الزاوية، الرباط، ط، 2006 م.
2. ابن زيدان عبد الرحمان، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاسي الزاهرة، الطبعة الإقتصادية، الرباط، 1356هـ/ 1937م.
3. ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،ج5، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط2، 1990 م.
4. ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تن وتح: محمد حجي، مج2، ج8، دار المغرب الاسلامي، بيروت،1996م.
5. ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تن وتح: محمد حجي، مج2، ج8، دار المغرب الاسلامي، بيروت،1996م.
6. أبو العباس الناصري أحمد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، ومحمد الناصري، ج5، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ص 20.
7. الإدرسي عبد الله حمادي، الاختصار من تاريخ قصر بشار وماجاوره من القصور والديار، دار كتاب الملكي، الجزائر، 2013م.

8. الإدرسي عبد الله حمادي، الإختصار من تاريخ قصر بشار وماجاوره من القصور والديار، دار كتاب الملكي، الجزائر، 2013م، ص395.
9. الإفراني، روضة التعريف بمناظر المولى اسماعيل بن الشريف، تح: عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1995 م.
10. الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط7، 1995م.
11. الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير بناني وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط7، 1995م.
12. ايمريت مارسيل، الجزائر في عهد عبد القادر، تر:عبد الحميد بورابو وحميد بوحبيب، دار الرائد، الجزائر، 2013م.
13. بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة لأحمد منصور أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة.
14. بن منصور عبد الوهاب، قبائل المغرب،ج 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1921م.
15. روش ليون، اثنان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام تر: محمد محمود البقاعي، ط 1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2001م.
16. الزياني أبوقاسم، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، تح: رشيد الزواية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
17. السلوي ادريس الجعيدي، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار: رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، تح تقد: عز المغرب معتيق، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2004م.

18. الشيخ محمد خير الدين، مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسة الضحى، الجزائر، ط2، 2002،

19. العلوي إسماعيل عبد الحميد، وجدة وآنكاد في دوحة الأمجاد،ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1986 م.

20. العلوي إسماعيلي مولاي عبد الحميد، وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد, ج 1 , ط 1 , مطبعة النجاح, الدار البيضاء 1406 هـ/ 1985 م.

21. الفاسي علال، عقيدة وجهاد، التقرير الذي ألقاه علال الفاسي في المؤتمر العام لحزب الإستقلال(8.10 جانفي 1960)، المطبعة الإقتصادية، الرباط، (د.س)

22. القادري أبو بكر، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1992 م.

23. محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر، تح: ممدوح حقي، ج1، تالة، الجزائر، 2007م.

24. مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدراتية، تق وتح:عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994م.

25. مؤلف مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تح: عبد الرحمن بن حادة، دار تينمل، مراكش، 1994 م.

26. الميلي محمد بن مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مطابع بدران و شركائه، لبنان، 1974 م.

27. الميلي محمد،المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983م.

28. نجيب زينب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد ابن سودة، ج2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1999م.

29. الوزان الفاسي حسن بن محمد، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد خيضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983 م.

ثانيا: المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800 1830)م، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط1، 2011.

2. برحاب عكاشة، السلطان والثائر الفتان: صراع السلطة في شمال المغرب (1902-1907م)، دار القلم، الرباط، 2018م.

3. برحاب عكاشة، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003م.

4. بريرة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة وأبعادها الإفريقية، دار النيل، ط1، 2009م.

5. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م.

6. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 م، دار النعمان للطباعة و النشر، 2012م.

7. بن خروف عمار، العلاقات بين الجزائر والمغرب(1517-1659) م، رسالة مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ، كلية الآداب، دمشق.

8. بن سلطان عمار وآخرون،الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان الجزائري، 2007م.

9. بن منصور عبد الوهاب، قبائل المغرب،ج 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1921م.

10. بن يحيوب نجاة: الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي،2012-2013.

11. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص39.

12. بوصفصاف عبد الكريم، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

13. بوعزيز يحي، ثوارت الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

14. بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار لضريبة الترتيب (1880-1915 م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،المغرب، 2010م.

15. الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

16. حامت إسماعيل، الحكومة المغربية واحتلال الجزائر, ط 1، إع تق: علي تابليت، تر: زكي مبارك ومحمد لخواجة, دار أبي رقراق للطباعة والنشر, الرباط,2010 م.

17. حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م.

18. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية-دار الكلمة للنسر، بيروت، 1983.

19. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج2، ج3، دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء،ط1، 1979.

20. الحريري محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الاسلامي، ط3، دار القلم، الكويت، 1987م.

21. الخلوفي محمد الصغير، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر المغرب الشرقي و الريف 1900 1909م، دار المعرفة للنشر ولاتوزيع، الرباط، (د.ط)، 1993.

22. خليفة إبراهيم حماش، وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب، المكتبة الوطنية و الخزانة الحسينية.

23. خليفي عبد القادر، المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

24. داهش محمد علي، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830م)، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، ع18، (دم)،1995م.

25. دبوز محمد علي، الدول البربرية الكبرى (240ق م-40 ق م)،ج1، مؤسسة تاوات الثقافية، 2010م

26. دو فوكو شارل، التعرف على المغرب 1883-1884، ج 2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الدار البيضاء، (د.س)

a. دوكريه فرانسوا، قرطاجة الحضارة والتاريخ، تر: يوسف شلب الشام، دار طرابلس، دمشق، 1994م.

27. الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط2،القاهرة، 1990 م.

28. رشيد عبد الله، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953 1973 م، ط1، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، المغرب، 2004م.

29. رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيولوجية تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م.

30. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة (1881-1908م)، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010م

31. زوزو عبد الحميد، ثورة بوعمامة1881-1908 (جانبها العسكري)،ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010 م.

32. الزيدي مفديد، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة، الأردن،2011م.

33. سالم أحمد سالم علي، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011م.

34. السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2011،2010م.

35. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ، ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

36. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1945-1962، دار المعرفة، (د.س).

37. الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، بيروت، 1980م.

38. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر عن الدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية،1996 م.

39. الصلابي محمد علي، الدولة العثمانية عوامل النهضة و أسباب السقوط، دار التوزيع و النشر الإسلامية،ط1، 2001 م.

40. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1945-1962) م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.

41.

42. عبيد مصطفى، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (العهد العثماني)، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مسيلة، (دس)

43. عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.

44. العسلي بسام، الجزائر و العلاقات الصليبية، دار النفائس، بيروت، 1986 م.

45. عشوائي سليمان، الأمير عبد القادر السياسي: قراءة في فرادة الرمز والريادة، ط3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009م.

46. العلوي مصطفى، محمد الخامس المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997م.

47. غالي بطرس، الجامعة العربية و تسوية المنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة،1977م.

48. غلاب عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، 2006م.

49. الغناي عقيلة، سقوط دولة الموحدين، ط2، منشوارت جامعة قاريونس، بنغازي، 2008، ص266.

50. فارس محمد خير، محمود علي عامر، تاريخ المغرب الحديث، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق.

51. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين814 ق م – 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002م.

52. كردية إبراهيم، ثورة بوحمارة 1902 1909 م، شركة الطبع و النشر، الدار البيضاء، (د.ط)،(د.ت).

53. لميش صالح: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائري، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.

54. محفوظ رموم، الثورة التحريرية في أقاليم توات، منشورات مديرية المجاهديين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004م.

55. محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000م.

56. المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 1998م.

57. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس).

58. مفتاح عبد الباقي، أضواء على الشيخ أحمد التيجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.

59. مفديد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة، الأردن،2011 م.

60. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

61. المكي جلول، مسألة الحدود بين الجزائر و المغرب(631-1236هـ/1234-1847) رسالة ماجيستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1993 م.

62. منشورات مخبر البحوث الإجتماعية و التاريخية جامعة معسكر، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان و المكان، مكتبة الرشاد للطبع والنشر، الجزائر، 2004.

63. مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934، دار هومة، الجزائر، 2009م.

64. مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية(1837-1934)م، دار هومة، الجزائر، 2009 م.

65. نصر الله سعدون بن عباس، دولة المرابطين في المغرب والاندلس:عهد يوسف بن تاشفين أمير المؤمنين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

66. ياغي إسماعيل أحمد و شاكر محمود، تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م.

67. يحي جلال وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحروية، دار المعارف، (دم)، 1981م.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Charles André julien: "histoire de l'algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation 1830-1871 " éd Casbah, Alger, 2005.

2. Heado de frayDiego,histoire des rois d'alger,traduit et annotée par: H, Degramment, Alger: Adolphe Jourdan Librairie Editeur, 1881.

3. Dellal Abdou El Kacim , tableau géographique de la frontière de l'Algérie, revue académique des études humaines et sociales, A/science économique et droit, n° 15, (N) , 2016.

4. Laamouri Mohamed, le contentieux relatif au frontières terrestres du maroc,1975, Maazouzi Mohamed, l'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire moraocain, Dar El Kitab, Casablanca, maroc, 1976 ,

5. LEMKAMI Mohamed , les hommes de l’ombre, memoires dun officier du MALG , ed ANEP, Alger, 2004.

المجلات والدوريات والمقالات:

1. غومة سالم ابو قاسم، العلاقات السياسية وأثرها الحربي بين الدولة المرينية ودولتي الزيانيين والحفصيين ببلاد المغرب في العصر الوسيط، المجلة الجامعة، مج2، ع 18، 2016م.

2. فارس العيد، طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الاقصى وتونس(1830-1847م)،مجلة عصور الجديدة، ع19، 2015م.

3. قنطاري محمد، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجبهة الغربي والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني،مجلة الذاكرة، العدد3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م.

4. مبخوت بو داوية، دور الطريقة الشيخية في مقاومة أولاد سيدي الشيخ، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد خاص، الجزائر، أفريل 2008م.

5. مزوري مون، النظام القبلي في الجنوب الجزائري: قبيلة ذوي منيع نموذجا، مجلة آفاق علمية، مج 9، ع 2، (د.م)، 2017م.

6. مزيان محمد، جذور النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب "، مجلة كان التاريخية، ع 22، ديسمبر 2013م.

7. بلعربي نور الدين، معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر، مجلة الحكمة، العدد12، السنة 2017م.

8. بن الصغير خالد، الزوايا في المغرب والحكايات الأجنبية: نموذجي الزاوية الوزانية والمصلوحية، مجلة جغرافية المغرب،.

9. بن قايد عمر، أضواء على العلاقات الجزائر مع المغرب الاقصى خلال القرن 11هـ/7م، مجلة الواحات، ع17، (دم)، 2012م.

10.دين قادة، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، مجلة عصور الجديدة، مج7، ع27، (دم)،2018 م.

11.سلمي عمر السيد عمر، بنو الوطاس في المغرب (1465-1553م)، مجلة دراسات افريقية، (دع)، (دس(

12.شويتام أرزقي، العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية(الفترة العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011م.

13.عبو عمار، من أجل الإعتراف بتراث الواحة وقصور فجيج، مجلةoriental ma ، ع خاص، (د.م)،(د.س(

14.عرمان هاني عبد الله الغلاوي صدام، عملية ترسيم الحدود والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، مج 17، ع 6-9، (دم)، (د س.(

15.مقلاتي عبد الله: الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام 1958، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019 م.

الرسائل الجامعية:

1. بلعربي نور الدين، العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الأمير عبد القادر (1830-1847) م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ المغرب العربي والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008م.

2. بن سيفي عز الدين، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330هـ / 1830-1912م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة تلمسان، 2017-2018م.

3. بن يحيوب نجاة، الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي،2012-2013م.

4. بورباح عائشة، العلاقات الجزائرية المغربية 1954- 1963م، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013،2014 م.

5. خنوفة نجلاء، اتفاقية لالا مغنية وتأثيرها على مقاومة الأمير عبد القادر(1845-1847 م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة الوادي، 2019-2020م.

الملخص:

شهدت الحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى على مر العصور تجاذبات كثيرة فقد كان نهر ملوية غالبا هو الحد الفاصل بينهما منذ القدم، ومع قدوم العثمانين للجزائر في الفترة الحديثة بدءا من 1518 شهدت الحدود السياسية بينهما نوعا من الوضوح والاستقرار في تحديد ورسم المعالم. وبعد الدخول الفرنسي إلى الجزائر، سارعت إدارة الاحتلال إلى ضبط الحدود مع المغرب وفق معاهدة لالا مغنية 1845/05/18 م ،التي تنازلت بموجبها فرنسا عن شريط حدودي كامل من تراب الجزائر يضم مدنا جزائرية عريقة مثل وجدة وغرسيف، كرشوة من الفرنسيين للسلطة المغربية من أجل منع الدعم عن الأمير عبد القادر، وبعد استقلال المغرب، طرح علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال أطروحة المغرب التاريخي، الذي يمتد من الأطلسي حتى تلمسان وأدرار شرقا، ومن المتوسط حتى السنغال جنوبا، وتبنى المغاربة هذا الطرح، وتقدم جيش التحرير المغربي نحو الجنوب لافتكاك تيندوف، لكنه فشل أمام الفرنسيين، فعاد المغرب ليشن هجوما على الجزائر بعد استقلالها من أجل تنفيذ ذلك الطرح، وتوسيع المغرب لحدوده التاريخية المفترضة، لكن ذلك لم ينجح، ورسخت تضحيات الجزائريين و الظروف السياسية ورجوعا إلى المعالم الحدودية العثمانية. ومع مطلع القرن 20م تم ضبط الحدود الجزائرية المغربية وفق المخططات و الاتفاقيات الفرنسية.